

بحوث في

الاجتهاد عند الأصوليين

إعداد

دكتور / أحمد عبد العزيز السيد

رئيس قسم أصول الفقه بالكلية

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليم الذى لا يخفى عليه شئ فى الأرض ولا فى السماء.

سبحانه وتعالى، أعلى مكانة العلم وشرف منازل العلماء وأعلى قدرهم على جميع العباد حتى العباد والشهداء.

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وحبيبه وخليفه.

شهادة نسأل الله - تعالى - بها أن يسلكنا مع السعداء.

وصلاة الله وسلامه وبركاته على سيدنا محمد، إمام الرسل وخاتم الأنبياء، وخيرة المختارين وصفوة الأصفياء.

اللهم صل وسلم وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه العلماء الحكماء، الأنقياء الأنقياء، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم فصل القضاء.

أما بعد...

فإن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الشرائع التى تحمل الهداية الإلهية للبشر، وقد خصها الله - عز وجل - بالعموم والخلود والشمول، فهي رحمة الله - تعالى - للعالمين، من كل الأجناس، وفي كل البيئات، وكل الأعصار، إلى أن تقوم الساعة، لهذا أودع الله فيها من الأصول والأحكام ما يجعلها قادرة على الوفاء بحاجات الإنسانية المتجددة على امتداد الزمان، واتساع المكان، وتطور الإنسان.

وإنما كانت كذلك بما جعل الله فيها من عوامل السعة والمرونة، وما شرع لعلمائها من حق الاجتهاد فيما ليس فيه دليل قطعى من الأحكام، أما ما كان فيه دليل ظنى فى ثبوته أو دلالته، أو فيهما معاً، أو ما ليس فيه نص ولا دليل، فهو المجال الرحب للاجتهاد، وبهذا تتسع الشريعة لمواجهة كل مستحدث، وتملك القدرة على توجيه كل تطور إلى ما هو أقوم.

إن الاجتهاد هو الذى يعطى الشريعة الإسلامية خصوصيتها وثراءها، ويمكنها من قيادة زمام الحياة إلى ما يحب الله ويرضى، دون



تفريط في حدود الله، ولا تضييع لحقوق الإنسان، وذلك إذا كان اجتهاداً صحيحاً، مستوفياً لشروطه، صادراً من أهله في محله.

خطة البحث:

وهذه (بحوث في الاجتهاد عن الأصوليين) بينت فيها حقيقة الاجتهاد، وشروط المجتهد، ثم تكلمت عن اجتهاده - صلى الله عليه وسلم - وعن الاجتهاد في عصره، وموضوعات أخرى جديرة بالبحث والتحصيل، فجاءت في مقدمة وفصلين وخاتمة.

أما المقدمة، فبينت فيها خطة البحث والمنهج الذي سلكته في إعداده.

أما الفصل الأول: فكان في تعريف الاجتهاد وشروط المجتهد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف الاجتهاد.

المبحث الثاني: في الشروط المتفق عليها.

المبحث الثالث: في شروط اختلف فيها، أو ذكرها بعض العلماء دون بعض.

الفصل الثاني: في اجتهاد النبي - ﷺ - والاجتهاد في عصره وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في جواز تعبد به - ﷺ - بالاجتهاد.

المبحث الثاني: في وقوع تعبد به - ﷺ - بالاجتهاد.

المبحث الثالث: هل يجوز الخطأ في اجتهاده - ﷺ -؟

المبحث الرابع: في الاجتهاد في عصر النبي - ﷺ -.

أما الخاتمة فهي في أهم نتائج البحث.

منهج البحث:

هذا، وقد سلكت في كتابة هذا الموضوع - وفق الخطة السابقة - منهجاً هو كما يلي:



١- جمعت المادة العلمية بكل تتبع ودقة واستقراء تام، وذلك من المراجع والمصادر المثبتة في هوامش الكتاب، وفي فهرس المراجع والمصادر.

٢- ذكرت مذاهب العلماء في كل مسألة، وبينت أدلتهم، وما ورد عليها من مناقشات، وذلك بعد ذكر كل دليل مباشرة.

٣- توخيت الأمانة في النقل، والدقة في نسبة الأقوال لأصحابها ووثقت ذلك من كتبهم مباشرة، ولم ألجأ للتوثيق بواسطة إلا عند تعذر الأصل.

٤- حققت نسبة كثير من الأقوال لأصحابها، وبينت الصحيح منها.

٥- اعترفت بالسبق لأهله في تقرير فكرة، أو نصب دليل، أو مناقشته، أو ضرب مثال، أو ترجيح رأي، وذلك بالإحالة على مصدره في الهامش.

٦- بينت أرقام الآيات، وعزوتها لسورها.

٧- خرجت الأحاديث من مصادرها المعتبرة.

٨- أما بالنسبة للأعلام، فقد قمت بترجمة موجزة لهم في فهرس الأعلام، ذكرت فيها اسم العلم وكنيته أو لقبه، وتاريخ وفاته.

٩- وثقت المعاني اللغوية من معجمات اللغة المعتمدة.

١٠- وضعت فهرساً للآيات، والأحاديث، والأعلام، والمراجع والمصادر، والموضوعات الواردة في البحث.

هذا، ولا أزعم أنني سددت أو قاربت، ولكن أزعم أنني استفرغت الوسع، والله من وراء القصد.

فما كان في هذا البحث من صواب، فمن الله وحده - وله الفضل والمنة - وما كان فيه من خطأ فمن نفسي، وأستغفر الله وهو حسبي ونعم الوكيل.

• أحمد عبد العزيز السيد



الفصل الأول

في تعريف الاجتهاد وشروط المجتهد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف الاجتهاد.

المبحث الثاني: في الشروط المتفق عليها.

المبحث الثالث: في شروط اختلف فيها، أو ذكرها بعض العلماء دون بعض.

المبحث الأول فى تعريف الاجتهاد

تعريف اللغة:

الاجتهاد لغة مشتق من مادة (ج، هـ، د) بمعنى: بذل الجهد (بضم الجيم) وهو الطاقة، أو تحمل الجهد (بفتح الجيم) وهو المشقة.

وصيغة (الافتعال) تدل على المبالغة فى الفعل، ولهذا كانت صيغة (اكتسب) أدل على المبالغة من صيغة (كسب).

فالاجتهاد فى اللغة: استفراغ الوسع فى أى فعل كان، ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهد، فيقال: اجتهد فى حمل حجر الرخا، ولا يقال: اجتهد فى حمل خردلة.

جاء فى (معجم مقاييس اللغة): الجيم والهاء والذال أصله المشقة، ثم يحمل عليه ما يقاربه، يقال: جهدت نفسى وأجهدت والجهد: الطاقة، قال تعالى: "والذين لا يجدون إلا جهدهم"^(١) ومما يقارب الباب: الجهاد، وهى الأرض الصلبة"^(٢).

تعريف الاجتهاد فى الإصلاح:

اختلف الأصوليون فى تعريف الاجتهاد، وحفلت كتب الأصول بكثير من التعريفات، وبعضها مصحوب بالاعتراضات التى يمكن أن تورد عليها من قبل الشراح والمحشين، وفيما يلى ذكر طرف منها، مع بيان التعريف المختار.

١- عرفه الشيرازى فى (اللمع) بقوله: "الاجتهاد فى عرف الفقهاء: استفراغ الوسع وبذل المجهود فى طلب الحكم الشرعى"^(٣).

(١) من الآية رقم ٧٩ من سورة التوبة.

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ج ١ ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

وانظر فى معنى الاجتهاد فى اللغة: الصحاح للجوهري مادة (جهد) ج ٢ ص ٤٦٠ - ٤٦١، لسان العرب ج ١ ص ٧٠٨ ط/ دار المعارف، تاج العروس ج ٢ ص ٣٢٩، مختار الصحاح ص ١١٤.

(٣) اللمع ص ٢٥٨.



٢- وعرفه في (شرح اللمع) بقوله: "الاجتهاد في اللغة هو: بذل الوسع وبذل المجهود في طلب الحكم الشرعي ممن هو من أهله"^(١).

قلت: والواقع أن هذا تعريف للاجتهاد عند الأصوليين، وليس تعريفاً له في اللغة.

٣- وعرفه إمام الحرمين في (الورقات) بأنه "بذل الوسع في بلوغ الغرض"^(٢).

قلت: وهذا تعريف للاجتهاد في اللغة، ولهذا قال الباجي في كتابه (الحدود): "وهذا الحد ليس بحد فقهي على الحقيقة"^(٣).

وأما إن أريد جعله شاملاً للاجتهاد الأصولي، فلا بد من تفسير (الغرض) بأنه: "إدراك الأحكام الشرعية، كما فعل المارديني في (الأنجم الزاهرات)^(٤) وغيره"^(٥).

وقريب من هذا التعريف، ما عرفه به العكبري في (رسالته)^(٦) بإبدال لفظ (بلوغ) الوارد في التعريف، بلفظ (طلب).

وقد ذكر الباجي في كتابه (الحدود)^(٧) أن هذا التعريف لابن خويز منداد المالكي.

قلت: وابن خويز منداد متوفى سنة ٣٩٠ هـ، فيحتمل أن يكون إمام الحرمين قد أخذ هذا التعريف منه، والله أعلم.

٤- وعرفه ابن السمعاني في (قواطع الأدلة) بأنه: بذل الجهد في استخراج الأحكام من شواهدا الدالة عليها بالنظر المؤدى إليها^(٨).

(١) شرح اللمع ج٢ ص ١٠٤٣.

(٢) شرح المحلى على الورقات ص ٤٧، ١٤٤.

(٣) الحدود ص ٦٤.

(٤) الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات ص ٢٥١.

(٥) انظر: شرح المحلى على الورقات ص ١٤٤، الشرح الكبير على الورقات للعبادي ج٢ ص ٥٦٧، قرة العين في شرح ورقات إمام الحرمين للحطاب ص ٨٤.

(٦) رسالة العكبري ص ٧٩.

(٧) الحدود ص ٦٤.

(٨) القواطع ج٢ ص ٣٠٢، كشف الأسرار للبخاري ج٤ ص ٢٦.

- ٥- وعرفه بعضهم بأنه: طلب الصواب بالأمارات الدالة عليه.
- ذكره ابن السمعاني في (القواطع) وقال: "وهذا اليق بـكلام الفقهاء"^(١).
- ٦- وعرفه الإمام الغزالي في (المستصفى) بأنه: بذل المجهود في طلب العلم بأحكام الشريعة^(٢).
- وعرف الاجتهاد التام: بأن يبذل الوسع في الطلب، بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد الطلب^(٣).
- ٧- وعرفه الإمام الرازي في (المحصول) بأنه: استقراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم، مع استقراغ الوسع فيه^(٤).
- واعترض الإسنوي في (نهاية السؤل) على هذا التعريف باعتراضين:

(١) القواطع ج٢ ص ٣٠٢، كشف الأسرار ج٤ ص ٢٦.

هذا وقد ذكر ابن السمعاني تعريفين آخرين للاجتهاد، أحدهما: طلب الحق بقياس وغير قياس، والثاني: ما اقتضى غالب الظن في الحكم المقصود.

(٢) وبهذا اللفظ ورد في الطبعة التي حققها الدكتور/ محمد سليمان الأشقر، وطبعتها مؤسسة الرسالة، سنة ١٩٩٧م، ج٢ ص ٣٨٢.

وفي الطبعة المصورة عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢ هـ ج٢ ص ٣٥٠، وطبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة بتحقيق وتعليق الشيخ/ محمد مصطفى أبو العلا ونشرتها مكتبة الجندي بالقاهرة سنة ١٩٧١م ص ٤٧٨، وطبعة شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر - جدة بتحقيق د. حمزة بن زهير حافظ ج٤ ص ٤، وطبعة دار الأرقم - بيروت، بتقديم وضبط وتعليق الشيخ/ إبراهيم محمد رمضان ج٢ ص ٥١٠.

في كل هذه الطباعات المتقدمة، يوجد تعريف الاجتهاد كالآتي: بذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة، وليس: بذل المجهود في طلب العلم بأحكام الشريعة.

فعلى ذكر لفظ المجتهد في التعريف، يكون فيه دور، حيث إن المجتهد هو الذي يقوم بالاجتهاد، وفي ذلك دور لا يخفى، والله أعلم.

(٣) المستصفى ج٢ ص ٣٨٢، روضة الناظر ج٣ ص ٩٥٩، البلبيل ص ١٧٣، كشف الأسرار للبخاري ج٤ ص ٢٦.

(٤) المحصول ج٢ ق٣ ص ٧، التحصيل ج٢ ص ٢٨١، معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٣، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٧٨٥، شرح المنهاج للأصفهاني ج٢ ص ٨٢٣، نهاية السؤل ج٤ ص ٥٢٧ - ٥٢٨، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٩، نفائس الأصول ج٩ ص ٣٧٨٨ - ٣٧٨٩، إرشاد الفحول ج٢ ص ٢٩٥.



أحدهما: أن التعريف فيه تكرار، والتعاريف يجب أن تصان عنه، وذلك لأن قوله: "مع استفراغ الوسع فيه" مكرر مع قوله: إنه استفراغ الوسع في النظر ... إلخ.

الثاني: أنه غير مانع، لأنه يدخل فيه ما ليس باجتهاد في عرف الفقهاء، لأن قوله: "قيما لا يلحقه فيه لوم"، شامل للاجتهاد في العلوم اللغوية والعقلية والحسية، وفي الأمور العرفية، وفي الاجتهاد في قيم المتلفات، وأروش الجنايات، وجهة القبلة، وطهارة الأواني والثياب، لأن كل ذلك لا يلحقه فيه لوم إذا استفرغ الوسع في النظر فيه.

وإنما كان التعريف غير مانع، لأن الإمام الرازي عرف الاجتهاد في عرف الفقهاء، حيث قال: الاجتهاد في عرف الفقهاء هو... إلخ، وما دخل في التعريف مما ذكر ليس منه في عرف الفقهاء^(١).

وأجاب الهندي في (نهاية الوصول) عن الاعتراض الأول: بأنه لو لم يذكر ذلك القيد (مع استفراغ الوسع فيه) لم يكن الحد جامعاً، بل لا يكون متناولاً لشي من المسائل الاجتهادية، وهذا لأنه ليس اللوم منتفياً عن المسائل الاجتهادية مطلقاً، فإنه إذا لم يستفرغ الوسع في النظر فيها، فإنه يلام مطلقاً على المذهبين: أعنى: المصوبة، والقائلين بأن المصيب واحد، وإن صادف حكم الله - تعالى - على رأى هؤلاء، فلو لم يذكر هذا القيد، لاقتضى ذلك انتفاء اللوم عنها مطلقاً، فلم يكن متناولاً لشي منها، فلم يكن الحد جامعاً، فكان باطلاً^(٢).

٨- وعرفه الأمدى في (الإحكام) بأنه: استفراغ الوسع في طلب الظن بشئ من الأحكام الشرعية، على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه^(٣).

(١) انظر: نهاية السؤل مع تعليقات الشيخ/ بخيت المطيعي ج٤ ص ٥٢٨، نفانس الأصول ج٩ ص ٣٧٩٠.

(٢) نهاية الوصول ج٨ ص ٣٧٨٦.

(٣) الإحكام ج٤ ص ١٦٢، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٧٨٦، شرح مختصر الروضة ج٣ ص ٥٧٦، شرح الكوكب المنير ج٤ ص ٤٥٩.



شرح التعريف:

قوله: (استفراغ الوسع) كالجنس للمعنى اللغوى والأصولى وما وراءه خواص مميزة للاجتهاد بالمعنى الأصولى.

وقوله: (فى طلب الظن) احتراز عن الأحكام القطعية.

قوله: (بشئ من الأحكام الشريعة) ليخرج عنه الاجتهاد فى المعقولات والمحسّات وغيرها.

وقوله: (بحيث يحس من النفس العجز عن المزيد فيه) ليخرج عنه اجتهاد المقصر فى اجتهاده، مع إمكان الزيادة عليه فإنه لا يعد فى اصطلاح الأصوليين اجتهاداً معتبراً^(١).

واعترض عليه الهنّدى فى: (نهاية الوصول) بأنه غير مانع، لأنه يندرج تحت ما فيه قاطع، ولم يحس الطالب به، وهو استفراغ وسعه فى طلب حكمه، بحيث إنه أحس من نفسه العجز عن المزيد فيه، وهو ليس باجتهاد، وإلا لكانت المسألة مجتهداً فيها، لكنه ليس كذلك لوجود القاطع فيها^(٢).

٩- وعرفه تاج الدين الأرموى فى (الحاصل) بأنه: استفراغ الجهد فى درك الأحكام الشرعية^(٣).

وهذا التعريف هو المختار للإمام البيضاوى فى (منهاج الوصول)^(٤) وقال عنه ابن السبكي فى (الإبهاج): "وهو من أجود التعاريف"^(٥).

شرح التعريف:

قوله: "استفراغ الجهد" الاستفراغ معناه: بذل الوسع والطاقة، بحيث يشعر من نفسه العجز عن الزيادة.

وهو جنس فى التعريف يشمل كل استفراغ، سواء كان من الفقيه أو من غيره، وسواء كان الاستفراغ فى درك الأحكام أو فى غيرها، وسواء كانت الأحكام شرعية أم لغوية أم عقلية.

(١) الإحكام ج ٤ ص ١٦٢.

(٢) نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٨٦.

(٣) الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٠.

(٤) منهاج الوصول ص ١١٨.

(٥) الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٦.



وقوله (فى ذرك الأحكام) قيد مخرج لاستفراغ الجهد فى حمل الأتقال مثلاً، فلا يسمى ذلك اجتهداداً فى الاصطلاح.

ودرك الأحكام، معناه تحصيلها، سواء كان على سبيل الظن، أم على سبيل القطع ووصف الأحكام بالشرعية قيد مخرج لاستفراغ الجهد فى استنباط الأحكام اللغوية أو العقلية أو الحسية فلا يسمى ذلك اجتهداداً عند الأصوليين.

والأحكام بالشرعية إن أريد بها المتعلقة بأفعال المكلفين بالاختضاء أو التخيير، كان الاجتهاد عند صاحب التعريف قاصراً على الأحكام الفرعية، فلا اجتهداد عنده فى الأحكام الأصلية.

وإن أريد بها ما نسبت إلى الشارع، كان الاجتهاد عنده جارياً فى الأحكام الأصلية، كما هو جار فى الأحكام الفرعية، وكلام صاحب التعريف محتمل للمعنيين معاً^(١).

١٠- وعرفه ابن الحاجب فى (المنتهى)^(٢) و(المختصر)^(٣) بأنه استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعى.

وقد اختار هذا التعريف الإمام ابن السبكى فى (جمع الجوامع)^(٤) من غير ذكر قيد (شرعى) فى آخره.

قال المحلى - بعد قول ابن السبكى: لتحصيل ظن بحكم -: "من حيث إنه فقيه فلا حاجة إلى قول ابن الحاجب (شرعى)^(٥)".

(١) أصول الفقه للشيخ/ محمد أبى النور زهير ج٤ ص ٢٢٥.

وانظر: معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٣، السراج الوهاج ج٢ ص ١٠٦٧، شرح المنهاج للأصفهاني ج٢ ص ٨٢١، الإبهاج ج٣ ص ٢٤٦، نهاية السؤل ج٤ ص ٥٢٤، مناهج العقول ج٣ ص ١٩١.

(٢) منتهى السؤل والأمل ص ٢٠٩.

(٣) المختصر ص ٢٢١.

(٤) جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية العطار ج٢ ص ٤٢٠ غاية الوصول ص ١٤٧.

(٥) شرح المحلى على جمع الجوامع ج٢ ص ٤٢٠.



قال الشيخ العطار في (حاشيته): "يعنى: أن قيد الحيثية المأخوذ من (الفقيه) موضوع في محل (شرعى) المزيد، فيخرج به ما يحترز به (شرعى عنه، وهو استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم غير شرعى، لأنه استفراغ لذلك، لا من حيث إنه فقيه" ^(١).

شرح تعريف الإمام ابن الحاجب:

قوله (استفراغ) سبق معناه في التعريف الذى قبله.

وإضافته إلى الفقيه، قيد مخرج لاستفراغ غير الفقيه، فلا يسمى اجتهاداً عند الأصوليين.

وقوله: (لتحصيل ظن بحكم) فيه إشارة إلى أن الاجتهاد إنما ينتج الظن بالحكم، ولا ينتج القطع به.

وتقييد الحكم بكونه شرعياً، مشعر بأن الاجتهاد لا يسمى اجتهاداً عند الأصوليين، إلا إذا كان فى الأحكام الشرعية، دون غيرها من الأحكام اللغوية أو العقلية ^(٢).

الاعتراضات الواردة على التعريف:

اعترض على هذا التعريف باعتراضين:

أحدهما: أنه غير جامع، وذلك لأنه لا يشمل الاجتهاد فى الأحكام الشرعية من غير الفقيه، مع أن مثل هذا يسمى اجتهاداً عند الأصوليين، لأنهم لم يشترطوا فى المجتهد أن يكون فقيهاً.

وأجيب عن ذلك: بأنه ليس المراد من الفقيه: المتفقه بالفعل، بل المراد منه: المتهى للفقه، ومن عنده ملكة الاستنباط ولا شك أن الاجتهاد

(١) حاشية العطار ج٢ ص ٤٢٠ - ٤٢١.

(٢) أصول الفقه للشيخ محمد أبى النور زهير ج٤ ص ٢٢٣.

وانظر: شرح العنصر ج٢ ص ٢٨٩، بيان المختصر ج٣ ص ٢٨٨، كشف الأسرار للبخارى ج٤ ص ٢٦، نهاية السؤل ج٤ ص ٥٢٦، إفاضة الأنوار للحصكفى ص ٢٦٩، الوجيز للكرماستى ص ٢١٣.



لا يتأتى إلا من هؤلاء الذين توفرت فيهم تلك الملكة، فكان التعريف شاملاً لكل اجتهاد^(١).

الثانى: أنه غير مانع، وذلك لأنه يدخل فيه استفراغ المتكلم الوسع، لتحصيل ظن بتوحيده إذا كان فقيهاً، وكذلك استفراغ الأصولى فى كون الكتاب - مثلاً - حجة، إذا كان فقيهاً.

وأجيب عن هذا: بأن استفراغ المتكلم فى توحيده، والأصولى فى كون الكتاب حجة، ليس لتحصيل ظن بحكم شرعى، لأن المراد بالحكم الشرعى: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالانقضاء أو التخيير، والتوحيد وكون الكتاب حجة، ليس كذلك^(٢).

١١- وعرفه الزركشى فى (البحر المحيط)^(٣) والشوكانى فى (إرشاده)^(٤) تبعاً له، بأنه: بذل الوسع فى نيل حكم شرعى عملى بطريق الاستنباط.

فخرج بقوله: (بطريق الاستنباط) نيل الأحكام من النصوص ظاهراً، أو حفظ المسائل، أو استعلامها من المفتى، أو بالكشف عنها فى كتب العلم، فإن ذلك وإن كان يصدق عليه الاجتهاد اللغوى، فإنه لا يصدق عليه الاجتهاد الإصلاحي^(٥).

١٢- وعرفه النسفى فى (منار الأنوار) بأنه: بذل الوسع والطاقة فى طلب الحكم الشرعى بطريقه^(٦).

(١) أصول الفقه للشيخ/ محمد أبى النور زهير ج٤ ص ٢٢٤.

(٢) انظر: بيان المختصر ج٣ ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٣) البحر المحيط ج٦ ص ١٩٧.

(٤) إرشاد الفحول ج٢ ص ٢٩٥.

(٥) البحر المحيط ج٦ ص ١٩٧، إرشاد الفحول ج٢ ص ٢٩٦.

(٦) كشف الأسرار للنسفى ج٢ ص ٣٠١ - ٣٠٢.



١٣- وعرفه ابن حزم في (الإحكام) بأنه: استفاد الطاقة في طلب حكم النازلة، حيث يوجد ذلك الحكم^(١).

- (١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ج ٨ ص ١٣٣.
وهناك تعريفات أخرى للاجتهاد، أذكرها تكميلاً للفائدة:
- ١٤- فعرفه ابن الحنبلي في (قواعد الأصول) ص ١٠١، بأنه: بذل الجهد في تعريف الأحكام، وتمامه: بذل الوسع في الطلب إلى غايته.
- ١٥- وعرفه الفتوحى في (شرح الكوكب) ج ٤ ص ٤٥٨، بأنه: استفراغ الفقيه وسعه لدرك حكم شرعى.
- ١٦- بذل الوسع في طلب صواب الحكم، ذكره الباجي في (الحدود) ص ٦٤.
- ١٧- وعرفه ابن رشد في (الضرورى) ص ١٣٧، بأنه: بذل المجتهد وسعه في الطلب بالآلات التى تشترط فيه.
- ١٨- وعرفه ابن جزى في (تقريب الوصول) ص ٤٢١، بأنه: استفراغ الوسع في النظر في الأحكام الشرعية.
- ١٩- بذل المجهود في استخراج الأحكام من الأدلة الشرعية شرح ابن ملك ص ٢٨٨، شرح المنار لابن العيني ص ٢٨٨.
- ٢٠- بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعى ظنى.
- التحرير مع التقرير ج ٣ ص ٢٩١، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٧٨، فتح الغفار ج ٣ ص ٣٤، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣٦٢.
- ٢١- بذل المجهود في استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها. شرح مختصر المنار لقطوبغا ص ١٦٤.
- ٢٢- استفراغ الفقيه وسعه في طلب الظن بشئ من الأحكام الشرعية، والاستنباط منها. حاشية الرهاوى ص ٨٢٣.
- ٢٣- بذل الوسع في استنباط الحكم الشرعى عن دليله.
- شرح مختصر المنار للكوراني ص ١٠٥.
- ٢٤- وعرفه السيوطى في الكوكب الساطع ص ٨٧ بقوله:
بذل الفقيه الوسع في تحصيل
ظن بالإحكام من الدليل
- ٢٥- وعرفه الشنقيطى في (مراقى السعود) بقوله:
بذل الفقيه الوسع أن يحصل
ظناً بأن ذاك حتم مثلاً
- مراقى السعود لمبتغى الرقى والصعود ص ١١٣، نشر البنود ج ٢ ص ٣٠٩، مراقى السعود إلى مراقى السعود ص ٤٣٥، نثر الورود ج ٢ ص ٦٢٢، فتح الوتر ص ٢٠٤.
- ٢٦- وعرفه ابن عاصر الأندلسى في (مرتقى الوصول) ص ١٣٣ بقوله:
الاجتهاد بذل وسع المجتهد
في النظر المبدئى لما الشرع قصد
وانظر: نيل السؤل على مرتقى الوصول ص ٢٠١.
- ٢٧- وعرفه المعريطى في (متن نظم الورقات) ص ٥٦، بقوله:
وحده أن يبذل الذى اجتهد
مجهود في نيل أمر قد قصد



نظرة في تعريفات الاجتهاد:

١- إن معظم علماء الأصول - رحمهم الله تعالى - قد استفتحوا تعريفاتهم للاجتهاد بألفاظ متقاربة، مثل: (بذل الجهد) (بذل الطاقة) (بذل المجهود) (بذل الوسع) (استفراغ الوسع) (استفراغ الجهد) (استنفاد الطاقة).

ولا يقصدون بذلك إلا بذل تمام المقدور والطاقة، واستقصاء الوسع، بحيث يحس الباذل بالعجز عن بذل المزيد، كما عبر بذلك صراحة كل من الإمامين الغزالي والآمدي رحمهما الله تعالى.

وإنما قالوا ذلك، ليسدوا الطريق على المتسرعين والمقصرين، الذين يخطفون الأحكام خطأ، دون أن يجهدوا أنفسهم في مراجعة الأدلة، والتعمق في فهمها، والاستنباط منها والنظر فيما يعارضها.

وقد نص الإمام الشافعي - رحمه الله - على أن المجتهد لا يقول في المسألة: لا أعلم، حتى يجهد نفسه في النظر فيها، ولم يفقد (أى: على علم بحكمها) كما أنه لا يقول: أعلم، ويذكر ما علمه، حتى يجهد نفسه ويعلم^(١).

٢- أن من الأصوليين من ذكر قيد (الظن) في تعريفه، مثل: الآمدي^(٢)، وابن الحاجب^(٣)، وابن السبكي^(٤)، وابن الهمام^(٥)، وابن نجيم^(٦)، والسيوطي^(٧)، وابن عبد الشكور^(٨)، والشنقيطي^(٩).

(١) انظر: الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر، للدكتور/ سيد محمد موسى توانا ص ٩٩، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، للدكتور، يوسف القرضاوى ص ١١ - ١٢.

(٢) انظر: الإحكام ج٤، ص ١٦٢.

(٣) انظر: المنتهى ص ٢٠٩، والمختصر ص ٢٢١.

(٤) انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية العطار ج٢ ص ٤٢٠.

(٥) انظر: التحرير مع التقيير والتحبير ج٣ ص ٢٩١.

(٦) انظر: فتح الغفار ج٣ ص ٣٤.

(٧) انظر: الكوكب الساطع ص ٨٧.

(٨) انظر: مسلم الثبوت ج٢ ص ٣٦٢.

(٩) انظر: مراقى السعود ص ١١٣.



ومنهم من لم يذكره، مثل: الشيرازي^(١)، والسمعاني^(٢)، وتاج الدين الأرموي^(٣)، والزرکشي^(٤)، وغيرهم.

ثم إن من ذكر هذا القيد أراد به أن الأحكام الثابتة بالاجتهاد كلها ظنية، والذين لم يذكروه، منهم من أراد، واكتفى بفهمه من لوازم التعريف، أو القيود الأخرى، مثل الإمام النسفي، حيث حكم في بحث (حكم الاجتهاد) بأن حكمه الإصابة ودرك الحق بغالب الرأي^(٥)، وهذا هو الظن.

وبعضهم لم يقتنع بكون جميع الأحكام المعلومة بالاجتهاد ظنية، كما هو ظاهرة تعريف تاج الدين الأرموي في (الحاصل)^(٦) وارتضاه البيضاوي في (المنهاج)^(٧).

بل قد أخذ بعض الأصوليين في تعريف الاجتهاد قيد (العلم) كما فعل كل من الإمامين الغزالي^(٨) وابن قدامة^(٩).

٣- يمكن اختيار تعريف الإمام تاج الدين الأرموي، وهو أن الاجتهاد: استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية، لأن فيه تعميماً من جهة درك الأحكام، على سبيل القطع أو على سبيل الظن، وهو يناسب ما قاله الأصوليون من أن الاجتهاد قد يكون مفيداً للقطع، كما في الأمور العقلية الأصلية، ولذا قالوا: إن المصيب فيها واحد وما عداه مخطئ.

فهو بحق تعريف دقيق شامل مختصر، وصديق الإمام ابن السبكي - رحمه الله - إذ قال فيه: "وهو من أجود التعاريف"^(١٠).

(١) انظر: اللمع ص ٢٥٨، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٤٣.

(٢) انظر: قواطع الأدلة ج ٢ ص ٣٠٢.

(٣) انظر: الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٠.

(٤) انظر: البحر المحيط ج ٦ ص ١٩٧.

(٥) كشف الأسرار للنسفي ج ٢ ص ٣٠١ - ٣٠٢.

(٦) الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٠.

(٧) منهاج الوصول ص ١١٨.

(٨) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٨٢.

(٩) انظر: روضة الناظر ج ٣ ص ٩٥٩، الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه ص ١٠٨ - ١٠٩.

(١٠) الإيهام ج ٣ ص ٢٤٦.



المبحث الثاني

الشروط المتفق عليها

ذكر علماء الأصول للمجتهد شروطاً يجب توافرها فيه، وهذه الشروط ذكروها تارة على سبيل الإجمال، وتارة أخرى على سبيل التفصيل، والشروط التي ذكرت على سبيل التفصيل بعضها حصل الاتفاق عليه من حيث الجملة، والبعض الآخر وقع الاختلاف فيه.

فمن الشروط التي ذكروها على سبيل الإجمال:

قول الإمام الغزالي في (المستصفى): "أن يكون محيطاً بمدارك الشرع، متمكناً من استثارة الظن بالنظر فيها، وتقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما يجب تأخيره"^(١).

قول الإمام الرازي في (المحصول): "أعلم أن شرط الاجتهاد أن يكون المكلف بحيث يمكنه الاستدلال بالدلائل الشرعية على الأحكام"^(٢).

وقال الإمام الأمدي في (الإحكام): "أن يكون عالماً عارفاً بمدارك الأحكام الشرعية وأقسامها وطرق إثباتها ووجوه دلالاتها على مدلولاتها، واختلاف مراتبها، والشروط المعتبرة فيها، وأن يعرف جهات ترجيحها عند تعارضها، وكيفية استثمار الأحكام منها قادراً على تحريرها وتقديرها والانفصال عن الاعتراضات الواردة عليها"^(٣).

وقال الإمام الزركشي في (البحر المحيط): "والحاصل أنه لا بد أن يكون محيطاً بأدلة الشرع في غالب الأمر، متمكناً من اقتباس الأحكام منها، عارفاً بحقائقها ورتبها، عالماً بتقديم ما يتقدم منها، وتأخير ما يتأخر.

(١) المستصفى ج ٢ ص ٣٨٢.

(٢) المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٣٠.

(٣) الإحكام ج ٤ ص ١٦٣.



وقد عبر الشافعي - رحمه الله - عن الشروط كلها بعبارة وجيزة جامعة، فقال: "من عرف كتاب الله نصاً واستنباطاً، استحق الإمامة في الدين"^(١).

الشروط المذكورة تفصيلاً:

الشرط الأول: العلم بالقرآن الكريم^(٢):

القرآن الكريم كما يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله -: "إنه كلية الشريعة، وعمدة الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصار والبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسك بشئ يخالفه، وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه، لأنه معلوم من دين الأمة، وإذا كان كذلك، لزم ضرورة لمن رام الاطلاع على كليات الشريعة وطمع في إدراك مقاصدها، واللاحق بأهلها أن يتخذ سميـره وأنيسه وأن يجعله جلسـه على مر الأيام والليالي نظراً

(١) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٥.

(٢) انظر: في اشتراط ذلك: قواطع الأدلة ج ٢ ص ٣٠٤ - ٣٠٥، المستصفي ج ٢ ص ٣٨٣، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٣٣، ٣٥، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٦، منهاج الوصول ص ١١٩، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨٢٧، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٧٥، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٤٧، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٩، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٤، شرح المنهاج للأصفهاني ج ٢ ص ٨٣٢، مناهج العقول ج ٢ ص ١٩٩، البحر المحيط ج ٦ ص ١٩٩، شرح المحلى على جمع الجوامع وحاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٣، غاية الوصول ص ١٤٨، رسالة العكبري ص ١٢٦، العدة ج ٥ ص ١٥٩٤، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٦٠، البلبيل ص ١٧٣ شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٧٧، قواعد الأصول ص ١٠١، شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٦٠، إحكام الفصول ص ٧٢٢، الإشارة ص ٣٢٨، الضروري ص ١٣٧، تقريب الوصول ص ٤٢٨، نفائس الأصول ج ٩ ص ٣٨٢٩، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧، نشر البنود ج ٢ ص ٣١١، مراقي السعود ص ٤٣٦، فتح الودود ص ٢٠٤، نثر الورد ج ٢ ص ٦٢٤، الفصول في الأصول ج ٤ ص ٢٧٣ - ٢٧٤، أصول اللامشي ص ٢٠١، ميزان الأصول ص ٧٥٢، كشف الأسرار للنسفي ج ٢ ص ٣٠٢، نور الأنوار ج ٢ ص ٣٠٠، كشف الأسرار للبخاري ج ٤ ص ٢٧، إفاضة الأنوار ص ٢٦٩، شرح مختصر المنار لقطلوبغا ص ١٦٤، شرح مختصر المنار للكوراني ص ١٠٥، الوجيز للكرماستي ص ٢١٣، نسمات الأسحار ص ٢٢٦، قمر الأقمار ج ٢ ص ١٥٥، شرح ابن ملك ص ٢٨٨، شرح ابن العيني ص ٢٨٨، حاشية الرهاوي ص ٨٢٣، التوضيح ج ٢ ص ٢٤٥، التلويح ج ٢ ص ٢٤٦، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٨١، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٢٩٧، أصول الفقه للشيخ محمد أبي النور زهير ج ٤ ص ٢٢٦.



وعملاً لا اقتصاراً على أحدهما، فيوشك أن يفوز بالبغية، وأن يظفر بالطالبة^(١).

وهو ما يشير إليه قوله تعالى: "ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شئ وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين"^(٢).

فلا بد من معرفته، لأن من لم يعرف القرآن لم يعرف شريعة الإسلام.

وقد ذكر الإمام الغزالي هنا تخفيفين:

أحدهما: أنه لا يشترط معرفة جميع الكتاب، بل ما يتعلق بالأحكام منه، وهو مقدار خمسمائة آية.

الثاني: أنه لا يشترط فيما يطلب معرفته من الآيات حفظها عن ظهر قلب، بل يكفي أن يكون عالماً بمواضعها، بحيث يطلب فيها الآية المحتاج إليها في وقت الحاجة^(٣).

وقد وافق الإمام الغزالي على تقدير آيات الأحكام بخمسمائة آية الأئمة: ابن العربي^(٤) والرازي^(٥) وابن قدامة^(٦) وغيرهم.

قال الإمام الشوكاني في (إرشاده): "ودعوى الانحصار في هذا المقدار إنما هو باعتبار الظاهر، للقطع بأن في الكتاب العزيز من الآيات التي تستخرج منها الأحكام الشرعية أضعاف أضعاف ذلك، بل من له فهم صحيح، وتدبر كامل، يستخرج الأحكام من الآيات الواردة لمجرد القصص والأمثال"^(٧).

(١) الموافقات ج٢ ص ١٤٤.

(٢) من الآية رقم ٨٩ من سورة النحل.

(٣) انظر: المستصفى ج٢ ص ٣٨٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ج٦ ص ١٩٩، إرشاد الفحول ج٢ ص ٢٩٧.

(٥) انظر: المحصول ج٢ ق ٣ ص ٣٣.

(٦) انظر: روضة الناظر ج٣ ص ٩٦٠.

(٧) إرشاد الفحول ج٢ ص ٢٩٧.



وممن اعترض على تقدير الإمام الغزالي ومن وافقه الإمام ابن دقيق العيد، فإنه قال: "هو غير منحصر في هذا العدد بل هو مختلف باختلاف القرائح والأذهان وما يفتحه الله على عباده من وجوه الاستنباط، ولعلهم قصدوا بذلك الآيات الدالة على الأحكام دلالة أولية، بالذات لا بطريق التضمن والالتزام"^(١).

وقال الإمام القرافي في (شرح تنقيح الفصول): "الحصر في خمسمائة آية قاله الإمام فخر الدين وغيره، ولم يحصر غيرهم ذلك، وهو الصحيح، فإن استنباط الأحكام إذا حقق لا يكاد تعرى عنه آية، فإن القصص أبعد الأشياء عن ذلك، والمقصود فيها الاتعاظ والأمر به، وكل آية وقع فيها ذكر عذاب أو ذم على فعل، كان ذلك دليل تحريم ذلك الفعل، أو مدحاً أو ثواباً على فعل فذلك دليل طلب ذلك الفعل وجوباً أو ندباً، وكذلك ذكر صفات الله - عز وجل - والثناء عليه، المقصود به الأمر بتعظيم ما عظمه الله - سبحانه وتعالى -، وأن ننثى عليه بذلك، فلا تكاد تجد آية إلا وفيها حكم، وحصرها في خمسمائة آية بعيد"^(٢).

(١) نقل ذلك عنه الإمام الزركشي في البحر المحيط ج٦ ص ١٩٩، قال الفتوحى في شرح الكوكب المنير ج٤ ص ٤٦٠ وقد ذكروا أن الآيات خمسمائة آية، وكأنهم أرادوا ما هو مقصود به الأحكام بدلالة المطابقة أما بدلالة الالتزام فغالب القرآن بل كله، لأنه لا يخلو شئ منه عن حكم يستنبط منه".

ونقل عن ابن المبارك أن عددها تسعمائة آية، وعن أبي يوسف أن آيات الأحكام ألف ومائة، وقيل أكثر من ذلك.

انظر: إيقاظ الوسنان ص ٥٧.

وقال الإسنوى في (نهاية السؤل): "والاقتصار على بعض القرآن مشكل، لأن تمييز آيات الأحكام من غيرها متوقف على معرفة الجميع بالضرورة، وتقليد الغير في ذلك ممنوع، لأن المجتهدين متفاوتون في استنباط الأحكام من الآيات.

انظر: نهاية السؤل ج٤ ص ٥٤٨ - ٥٤٩.

(٢) شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧.

قال الإمام الزركشي في (البحر المحيط) ج٥ ص ١٩٩: "ومن أراد التحقيق بذلك - يشير إلى الآيات الدالة على الأحكام بطريق التضمن والالتزام - فعليه بكتاب عز الدين بن عبد السلام".

قلت: والإمام الزركشي يشير إلى كتاب (الإمام في بيان أدلة الأحكام) للإمام عز الدين بن عبد السلام - رحمه الله -، وقد أرشدني بعض الفضلاء من إخواننا إلى قراءته، فقرأته كله، فإذا به كتاب عظيم النفع، جم الفائدة، وقد أتى بالعجب العجيب في هذا المقام، فرحم الله مؤلفه وأجزل مثوبته.



ولعل سبب حصر بعض العلماء آيات الأحكام في خمسمائة، ما حكاه الإمام الماوردي - رحمه الله - عن بعض أهل العلم أنهم رأوا مقاتل بن سليمان أول من أفراد آيات الأحكام في تصنيف وجعلها خمسمائة آية، قال: وإنما أراد الظاهرة لا الحصر، فإن دلالة الدليل تختلف باختلاف القرائح^(١).

والذي أرجحه أن يكون للجمته اطلاق عام على معانى القرآن كله، هذا مع توجيهه عناية خاصة إلى الآيات التى لها صلة وثيقة بالأحكام، وهذه يلحظها المجتهد وإن كانت بين ثنايا القصص والمواظ.

والتخفيف الثانى: الذى ذكره الإمام الغزالي، وهو أنه لا يشترط فيما يطلب معرفته من الآيات حفظها، بل يكفى أن يكون عالما بمواضعها.

لكن بعض العلماء قد اشترط حفظ القرآن كله.

قال ابن السمعاني فى (القواطع): "ذهب كثير من أهل العلم أنه يلزم أن يكون حافظاً للقرآن، لأن الحافظ أضبط لمعانيه من الناظر فيه"^(٢).

وقال ابن جزى فى (تقريب الوصول) عند ذكره لشروط المجتهد: "الرابع: المعرفة بما يتوقف عليه الاجتهاد من العلوم وهى خمسة فنون: أولها كتاب الله تعالى، فلا بد من حفظه، وتجويد قراءته ولو بحرف واحد من الأحرف السبعة"^(٣).

وذهب بعض العلماء إلى أنه يشترط حفظ ما يتعلق بالأحكام فقط.

قال ابن السمعاني: "وقال آخر يجب عليه أن يحفظ ما اختص بالأحكام، ولا يلزمه أن يحفظ منه القصص والأمثال والزواجر"^(٤).

(١) انظر: البحر المحيط ج ٦ ص ١٩٩، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٢٩٧.

(٢) القواطع ج ٢ ص ٣٠٥.

(٣) تقريب الوصول ص ٤٢٨.

(٤) القواطع ج ٢ ص ٣٠٥.



وقال العكبرى فى (رسالته): أن يكون حافظاً لكتاب الله تعالى وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - فى المواضع التى يتعلق بها ذكر الأحكام فى الحلال والحرام، دون ما عداه^(١).

وجزم كل من الأستاذ أبى اسحاق الإسفرايينى والإمام الرافعى من الشافعية بأنه لا يشترط الحفظ^(٢).

ومع ترجيحى بأنه لا يشترط الحفظ، لكن حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب أولى، ويجعل صاحبه أقدر على استحضار الآيات المطلوبة فى موضوعه بدون معاناه تذكر.

معرفة أسباب النزول:

ومما يدخل فى العلم بالقرآن الكريم: العلم بأسباب نزوله^(٣) فإن العلم بها يلقى ضوءاً على المقصود بالنص القرآنى، وإن كان الراجح عند الأصوليين أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

يقول الإمام الشاطبى فى (الموافقات)^(٤): معرفة أسباب النزول لازمة لمن أراد علم القرآن، والدليل على ذلك أمران:

أحدهما: أن علم المعانى والبيان الذى يعرف به إعجاز نظم القرآن، فضلاً عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب، أو المخاطب، أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك، كالاستفهام لفظة واحدة ويدخله معان أخرى من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهاها، ولا يدل على معناه المراد إلا الأمور الخارجة،

(١) رسالة فى أصول الفقه للعكبرى ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٢) انظر: البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٠.

(٣) انظر: فى اشتراط ذلك شرح المحلى على جمع الجوامع وحاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٤، شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٦٤.

(٤) الموافقات ج ٤ ص ١٤٦ - ١٥٠.



وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كل حال ينقل، ولا كل قرينة تقترب بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة، فات فهم الكلام جملة، أو فهم شئ منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط، فهي من المهمات في فهم الكتاب بل لا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال، وينشأ عن هذا الوجه:

الوجه الثاني: وهو أن الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع^(١).

(١) ويوضح الإمام الشاطبي هذا المعنى بما روى أبو عبيد عن إبراهيم التيمي قال: خلا عمر ذات يوم فجعل يحدث نفسه، كيف تختلف هذه الأمة ونبياها واحد، وقبلتها واحدة؟ فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأى، فإذا كان لهم فيه رأى اختلفوا فإذا اختلفوا اختلفوا، قال: فزجره عمر وانتهره، وانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال، فعرفه، فأرسل إليه، فقال: أعد على ما قلت، فأعاده عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه.

وما قاله صحيح في الاعتبار، ويتبين بما هو أقرب، فقد روى ابن وهب عن بكير، أنه سأل نافعا: كيف كان رأى ابن عمر في الحرورية؟ قال: يراهم شرار خلق الله، إنهم انطلقوا إلى آيات أنزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين.

فهذا معنى الرأى الذى نبه ابن عباس عليه، وهو الناشئ عن الجهل بالمعنى الذى نزل فيه القرآن.

وروى أن مروان أرسل بوابه إلى ابن عباس، وقال: قل له: لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي، وأحب أن يحمد بما لا يفعل معذبا، لنعذب أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه الآية؟ إنما دعا النبي - صلى الله عليه وسلم - يهود فسألهم عن شئ فكنتموه إياه وأخبروه بخبره، فأروه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم، وفرحوا بما أوتوا من كتمانهم ثم قرأ: "وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب..." إلى قوله: "ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا" فهذا السبب بين أن المقصود من الآية غير ما ظهر لمروان.

انظر: الموافقات ج ٤ ص ١٤٨ - ١٥٠.



معرفة الناسخ والمنسوخ:

ومما عنى به الأصوليون فى معرفة القرآن: العلم بالناسخ والمنسوخ منه، حتى عده بعضهم شرطاً مستقلاً^(١)، وإنما شددوا فى ذلك حتى لا يستدل بأية على حكم، وهى فى الواقع منسوخة غير معمول بها.

الشرط الثانى: العلم بالسنة^(٢):

والمراد بالسنة: ما روى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير، ولم يشترطوا العلم بجميع ما جاء فى السنة،

(١) انظر: فى اشتراط ذلك: منهاج الوصول ص ١١٩، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨٢٩، السراج الوهاج ج٢ ص ١٠٧٦، نهاية السؤل ج٤ ص ٥٥٣، معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٩، الإبهاج ج٣ ص ٢٥٥، شرح المنهاج للأصفهاني ج٢ ص ٨٣٣، منهاج العقول ج٣ ص ٢٠٠، البحر المحيط ج٦ ص ٢٠٣، شرح المحلى على جمع الجوامع ج٢ ص ٤٢٤، غاية الوصول ص ١٤٨، شرح مختصر الروضة ج٣ ص ٥٨٠، قواعد الأصول ص ١٠١، شرح الكوكب المنير ج٤ ص ٤٦١، إرشاد الفحول ج٢ ص ٣٠٢، نشر النبوء ج٢ ص ٣١٣، مراقى السعود ص ٤٣٧، فتح الودود ص ٢٠٥، نثر الوردود ج٢ ص ٦٢٥، أصول الفقه للشيخ محمد أبى النور زهير ج٤ ص ٢٢٧.

(٢) انظر: فى اشتراط ذلك: قواطع الأدلة ج٢ ص ٣٠٥ - ٣٠٦، المستنصفي، ج٢ ص ٣٨٤، المحصول ج٢ ص ٣٣ - ٣٥، الحاصل ج٢ ص ١٠٠٦، منهاج الوصول ص ١١٩، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨٢٧، السراج الوهاج ج٢ ص ١٠٧٥، نهاية السؤل ج٤ ص ٥٩٤، معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٩، الإبهاج ج٣ ص ٢٥٤، شرح المنهاج للأصفهاني ج٢ ص ٢٨٩، منهاج العقول ج٣ ص ١٩٩، البحر المحيط ج٦ ص ٢٠٠ - ٢٠١، شرح المحلى ج٢ ص ٤٢٣، غاية الوصول ص ١٤٨، رسالة العكبرى ص ١٢٧، العدة ج٥ ص ١٥٩٤، روضة الناظر ج٣ ص ٩٦١، البلبل ص ١٧٤، شرح مختصر الروضة ج٣ ص ٥٧٨، قواعد الأصول ص ١٠١، إحكام الفصول ص ٧٢٢، الإشارة ص ٣٢٨، الضرورى فى أصول الفقه ص ١٣٧، تقريب الوصول ص ٤٢٨، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧، الفصول فى الأصول ج٤ ص ٢٧٣ - ٢٧٤، أصول اللامشى ص ٢٠١، ميزان الأصول ص ٧٥٢، كشف الأسرار للنسفى ج٢ ص ٣٠٢، نور الأنوار ج٢ ص ٣٠٠، كشف الأسرار للبخارى، ج٤ ص ٢٧، إفاضة الأنوار ص ٢٦٩، شرح مختصر المنار لقطلوبغا ص ١٦٤، شرح مختصر المنار للكوراني ص ١٠٥، الوجيز للكرماستى ص ٢٨٨، نسمات الأسحار ص ٢٢٦، قمر الأقيار ٢/١٥٥، شرح ابن ملك ص ٢٨٨، شرح ابن العيني ص ٢٨٨، حاشية الزهاوى ص ٨٢٤، التوضيح ج٢ ص ٢٤٥، التلويح ج٢ ص ٢٤٦، تيسير التحرير ج٤ ص ١٨١، إرشاد الفحول ج٢ ص ٢٩٧، أصول الفقه للشيخ محمد أبى النور زهير ج٤ ص ٢٢٦.



فهو بحر زاخر، وإنما اشترطوا معرفة الأحاديث التي تتعلق بالأحكام، فلا يلزمه معرفة ما يتعلق من الأحاديث بالمواعظ والقصص وأحوال الآخرة ونحوها.

قال الإمام الشوكاني: "واختلفوا في القدر الذي يكفي المجتهد من السنة".

ف قيل: خمسمائة حديث.

وهذا من أعجب ما يقال، فإن الأحاديث التي تؤخذ منها الأحكام الشرعية ألوف مؤلفة.

وقال ابن العربي في (المحصول): هي ثلاثة آلاف.

وقال أبو علي الضرير: قلت لأحمد بن حنبل: كم يكفي الرجل من الأحاديث حتى يمكنه أن يفتي؟ يكفيه مائة ألف؟ قال: لا، قلت مائتا ألف؟ قال: لا، قلت ثلاثمائة ألف؟ قال: لا، قلت أربعمائة ألف؟ قال: لا، قلت: خمسمائة ألف؟ قال: أرجو.

قال بعض أصحابه: هذا محمول على الاحتياط والتغليظ في الفتيا، أو يكون أراد وصف أكمل الفقهاء، فأما ما لا بد منه، فقد قال أحمد - رحمه الله - : الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ينبغي أن تكون ألفاً ومائتين^(١).

وقال الإمام الغزالي: "وهي وإن كانت زائدة عن ألوف فهي محصورة"^(٢).

وقال أبو بكر الرازي: "لا يشترط استحضار جميع ما ورد في ذلك الباب، إذ لا يمكن الإحاطة به ولو تصور لما حضر في ذهنه عند الاجتهاد جميع ما روى فيه"^(٣).

(١) إرشاد الفحول ج ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩، البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٠.

(٢) المستصفى ج ٢ ص ٣٨٤.

(٣) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٠، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٢٩٩.



واكتفى الإمام الغزالي - رحمه الله - أن يكون عنده أصل مصحح لجميع الأحاديث المتعلقة بالأحكام، كسنن أبي داود، و(معرفة السنن) للبيهقي، أو أصل وقعت العناية فيه بجميع الأحاديث المتعلقة بالأحكام^(١).

وتبع الإمام الغزالي على ذلك الإمام الرافعي، واعترض على ذلك الإمام النووي، وقال: لا يصح التمثيل بسنن أبي داود فإنها لم تستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمها، وكم في صحيح البخاري ومسلم من حديث حكى ليس في سنن أبي داود.

وكذا قال ابن دقيق العيد: التمثيل بسنن أبي داود عندنا ليس بجيد، لوجهين:

الأول: أنها لا تحوى السنن المحتاج إليها.

الثاني: أن في بعضها ما لا يحتج به في الأحكام^(٢).

وأياً كان القدر المطلوب للمجتهد، فلا يلزم - كما قاله الإمام الغزالي وغيره - أن يحفظه، وإن كان الحفظ أفضل وأكمل.

قال الإمام الزركشى: "وظاهر كلامهم أنه لا يشترط حفظ السنن بلا خلاف، ولا يجرى الخلاف في حفظ القرآن ها هنا"^(٣).

قلت: بل الخلاف جار ها هنا أيضاً، فقد اشترط بعض العلماء الحفظ.

قال العكبرى في (رسالته): "أن يكون حافظاً لكتاب الله تعالى وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - في المواضع التى يتعلق بها ذكر الأحكام فى الحلال والحرام دون ما عداه"^(٤).

(١) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٨٤.

(٢) انظر: البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠١، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٢٩٩.

(٣) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠١.

(٤) رسالة فى أصول الفقه للعكبرى ص ١٢٦ - ١٢٧.



وقال ابن جزى: "وثانيها: حفظ حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأحاديث أصحابه، وحفظ أسانيدها، ومعرفة الرجال الناقلين لها... قال: وقال قوم: لا يشترط في المجتهد حفظ الحديث، وهذا أيضاً خطأ، فإن أكثر الأحكام منصوصة في الحديث، فإذا لم يعرف الحديث أفتى بالقياس أو غيره من الأدلة الضعيفة، وخالف النص النبوي^(١)."

قلت: وما ذكره الإمام ابن جزى عسير جداً، إن لم يكن متعذراً، ولو جعل حفظ جميع الأحاديث شرطاً في الاجتهاد - كما هو ظاهر عبارته - لا نسد باب الاجتهاد، والقول به مخالف لفعل أكابر الصحابة - رضوان الله عليهم - حيث اجتهدوا في مسائل كثيرة، ولم يستحضروا فيها النصوص حتى رويت لهم، فرجعوا إليها، كما وقع لأبي بكر - رضى الله عنه - في توريث الجدة، ولعمر - رضى الله عنه - في حديث الاستئذان ونفقة المبتوتة، ونحو ذلك.

قال الإمام الشافعى - رحمه الله -: "ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إناسن غير نبى، ولكنه لا يذهب منه شئ على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلا جمع السنن، فلم يذهب منها عليه شئ فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها، أتى على السنن، وإذا فرق علم كل واحد منهم، ذهب عليه الشئ منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره، وهم فى العلم طبقات"^(٢).

وعلى هذا فلا بد من حمل كلام الإمام ابن جزى على ما يمكن، وهو معرفة أحاديث الأحكام، دون ما يتعلق بالرقائق والمواضع والقصاص والأحكام الأخروية^(٣).

(١) تقريب الوصول ص ٤٣٢ - ٤٣٤.

(٢) الرسالة ص ٤٢ - ٤٣.

(٣) انظر: تعليقات الدكتور / محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطى على تقريب الوصول ص ٤٣٢.



ماذا يعنى العلم بالسنة؟

العلم بالسنة يعنى عدة أمور:

أولاً: علم الحديث دراية:

وقد جعله بعض العلماء شرطاً مستقلاً^(١)، وحقه أن يكون داخلاً فى شرط معرفة السنة.

والمراد بذلك كما قال الإمام الغزالى: "معرفة الرواية وتمييز الصحيح منها عن الفاسد، والمنقول عن المردود، فإن ما لا ينقله العدل عن العدل فلا حجة فيه.

والتخفيف فيه: أن كل حديث يفتى به مما قبلته الأمة، فلا حاجة به إلى النظر فى إسناده، وإن خالفه بعض العلماء، فينبغى أن يعرف رواته، وعدالته، فإن كانوا مشهورين عنده، كما يرويه الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثلاً، اعتمد عليه، فهؤلاء قد تواتر عند الناس عدالته وأحوالهم، والعدالة إنما تعرف بالخبرة والمشاهدة، أو بتواتر الخبر، فما نزل عنه فهو تقليد، وذلك بأن يقلد البخارى ومسلماً فى أخبار الصحيحين وأنهما ما رووها إلا عن عرفوا عدالته، فهو مجرد تقليد.

وإنما يزول التقليد بأن يعرف أحوال الرواة بتسامع أحوالهم وسيرهم، ثم ينظر فى سيرهم أنها تقتضى العدالة أم لا؟ وذاك طويل، وهو فى زماننا - مع كثرة الوسائط - عسير.

والتخفيف فيه: أن يكتفى بتعديل الإمام العدل، بعد أن عرفنا أن مذهبه فى التعديل مذهب صحيح، فإن المذاهب مختلفة فيما يعدل به ويجرح، فإن مات قبلنا بزمان امتنعت الخبرة والمشاهدة فى حقه،

(١) انظر: المستصفى ج٢ ص ٣٨٧، منهاج الوصول ص ١١٩، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨٣، السراج الوهاج ج٢ ص ١٠٧٦، نهاية السؤل ج٤ ص ٥٥٣، معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٩، الإبهاج ج٣ ص ٢٥٥، شرح المنهاج للأصفهاني ج٢ ص ٨٣٣، منهاج العقول ج٣ ص ٢٠٠، البحر المحيط ج٦ ص ٢٠٣، شرح المحلى على جمع الجوامع ج٢ ص ٤٢٤، غاية الوصول ص ١٤٨، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧، شرح الكوكب المنير ج٤ ص ٤٦١ - ٤٦٢، نشر البنود ج٢ ص ٣١٣، مراقى السعود ص ٤٣٧، فتح الودود ص ٢٠٥، نثر الورود ج٢ ص ٦٢٥، أصول الفقه للشيخ محمد أبى النور زهير ج٤ ص ٢٢٧.



ولو شرط أن تتواتر سيرته فذلك لا يصادف إلا فى الأئمة المشهورين فيقلد فى معرفة سيرته، عدلاً يخبر عنها، فيقلده فى تعديله، بعد أن عرفنا صحة مذهبه فى التعديل^(١).

ثانياً: معرفة الناسخ والمنسوخ من الحديث:

حتى لا يحكم بحديث قد ثبت نسخه، وبطل العمل به، كالأحاديث التى رويت فى جواز (نكاح المتعة) فقد ثبت نسخها بأحاديث أخرى.

ومثل معرفة الناسخ والمنسوخ معرفة (مختلف الحديث) أى: الأحاديث المتعارضة الظاهر، وكيف يأولها ويوفق بينها، بتقيد مطلقها وتخصيص عامها، إلى غير ذلك من وسائل الجمع أو الترجيح^(٢).

ثالثاً: معرفة أسباب ورود الحديث:

وإذا كانت معرفة أسباب نزول القرآن لازمة لمن يريد فهم القرآن، فإن معرفة أسباب ورود الحديث ألزم لمن يريد فهم السنة، لأن القرآن بطبيعته عام لكل الأحوال والأمكنة والأزمنة، أما السنة فكثيراً ما تأتى لعلاج قضايا خاصة وأوضاع معينة، يتغير الحكم بتغيرها، وإنما يعرف ذلك بالرجوع إلى مصادر الحديث الأصلية، فإن المختصرات كثيراً ما تذكر الحديث مبتوراً عن سببه وملابسة ورود^(٣).

والخلاصة فيما يتعلق باشتراط معرفة السنة للمجتهد: أن يكون واسع الاطلاع على السنة كلها، وإن وجه مزيد اهتمام إلى أحاديث الأحكام، فقد توجد أحاديث بعيدة عن مجال الأحكام فى الظاهر ولكن الفقيه يستنبط منها من الأحكام ما قد يفوت غيره.

وأنه لا بد للمجتهد من العلم بأصول الحديث وعلومه، والاطلاع على علم الرجال، وشروط القبول وأسباب الرد للحديث، ومراتب الجرح والتعديل وغيرها مما يتضمنه علم المصطلح، ثم تطبيق ذلك على ما يستدل به من الحديث^(٤).

وأختم الكلام عن هذا الشرط بما قاله الإمام الشوكانى فى (إرشاد الفحول) تعليقا على الذين فرطوا فى اشتراط السنة للمجتهد، واكتفوا له

(١) المستصفى ج ٢ ص ٣٨٧.

(٢) انظر: الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية للدكتور/ يوسف القرضاوى ص ٢٨.

(٣) المرجع السابق ص ٢٩.

(٤) المرجع السابق ص ٢٥ - ٢٧.



بخمسمائة حديث، والذين أفرطوا فاشتروا خمسمائة ألف حديث، فقال: "ولا يخافك أن كلام أهل العلم في هذا الباب بعضه من قبيل الإفراط وبعضه من قبيل التفريط، والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، أن المجتهد لا بد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها أهل الفن، كالأمّهات الست، وما يلتحق بها، مشرفاً على ما اشتملت عليه المسانيد، والمستخرجات، والكتب التي التزم مصنفوها الصحة ولا يشترط في هذا أن تكون محفوظة له، مستحضرة في ذهنه، بل أن يكون ممن يتمكن من استخراجها من مواضعها، بالبحث عنها عند الحاجة إلى ذلك، وأن يكون له تمييز بين الصحيح منها والحسن والضعيف، بحيث يعرف حال رجال الإسناد معرفة يتمكن بها من الحكم على الحديث بأحد الأوصاف المذكورة، وليس من شرط ذلك أن يكون حافظاً لحال الرجال عن ظهر قلب، بل المعتبر أن يتمكن بالبحث في كتب الجرح والتعديل من معرفة حال الرجال، مع كونه ممن له معرفة تامة بما يوجب الجرح، وما لا يوجب من الأسباب، وما هو مقبول منها، وما هو مردود، وما هو قاذح من العلل، وما هو غير قاذح^(١).

الشرط الثالث: العلم بمواضع الإجماع^(٢):

حتى لا يفتى بخلاف الإجماع، كما يلزمه معرفة النصوص حتى لا يفتى بخلافها.

(١) إرشاد الفحول ج ٢ ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٢) انظر: في اشتراط ذلك قواطع الأدلة ج ٢ ص ٣٠٦، المستصفي ج ٢ ص ٣٨٤، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٣٤، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٦، منهاج الوصول ص ١١٩، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨٢٧، السراج الوهاج، ج ٢ ص ١٠٧٥، نهاية السؤل، ج ٤ ص ٥٥٠، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٩، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٥، شرح المنهاج للأصفهاني ج ٢ ص ٨٣٢، منهاج العقول ج ٣ ص ١٩٩، البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠١، شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٤، غاية الوصول ص ١٤٨، رسالة العكبري ص ١٢٧، العدة ج ٥ ص ١٥٩٤، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٦٢، البلب في أصول الفقه ص ١٧٤، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٨٠، قواعد الأصول ص ١٠١، شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٦٤، إحكام الفصول ص ٧٢٢، الإشارة ص ٣٢٨، الضروري ص ١٣٨، نفائس الأصول ج ٩ ص ٣٨٣٢، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧، نشر البنود ج ٢ ص ٣١٢، مراقي السعود ص ٤٣٧، فتح الودود ص ٢٠٥، نشر الورد ج ٢ ص ٦٢٤، الفصول في الأصول ج ٤ ص ٢٧٣، أصول اللامشي ص ٢٠١، ميزان الأصول ص ٧٥٢، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣٠٠، أصول الفقه للشيخ محمد أبي النور زهير ج ٤ ص ٢٢٦.



قال الإمام الغزالي: "والتخفيف في هذا الأصل: أنه لا يلزمه أن يحفظ جميع مواقع الإجماع والخلاف، بل كل مسألة يفتى فيها، ينبغي أن يعلم أن فتواه ليست مخالفة للإجماع، إما بأن يعلم أنه موافق مذهباً من مذاهب العلماء أيهم كان، أو يعلم أن هذه الواقعة متولدة في العصر، لم يكن لأهل الإجماع فيها خوض، فهذا القدر فيه كفاية"^(١).

الشرط الرابع: العلم بالعربية^(٢):

ولابد للمجتهد أن يكون عالماً بالعربية، بمعنى: أن يعرف اللغة وعلومها معرفة تيسر له فهم خطاب العرب، وذلك أن القرآن الكريم قد نزل بلسان عربي مبين والسنة المطهرة قد نطق بها رسول عربي، وهذا يخص السنة القولية، والسنة الفعلية والتقريرية قد نقلها أصحابه، وهم عرب من أهل الفصاحة والبيان^(٣).

فكان لابد أن يعرف من اللغة والنحو - كما قال الإمام الغزالي -: "القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال، إلى حد يميز بين صريح الكلام، وظاهره، ومجمله وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصة، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه.

(١) المستصفي ج ٢ ص ٣٨٤.

(٢) انظر: في اشتراط ذلك: قواطع الأدلة ج ٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٤، المستصفي ج ٢ ص ٣٨٥ - ٣٨٦، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٣٠ - ٣٥، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٧، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٦، ٢٨٧، منهاج الوصول ص ١١٩، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨٢٤ - ٣٨٢٥، ٣٨٢٨، ٣٨٢٩، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٧٦، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٥١، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٩٠، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٥، شرح المنهاج للأصفهاني ج ٢ ص ٨٣٣، مناهج العقول ج ٣ ص ٢٠٠، البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٢، شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٢، غاية الوصول ص ١٤٨، رسالة العكبري ص ١٢٧، العدة ج ٥ ص ١٥٩٤، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٦٢، البلبل في أصول الفقه ص ١٧٤، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٨١، قواعد الأصول ص ١٠٢، شرح الكوكب المنير ٤/٤٦٢ إحكام الفصول ص ٧٢٢ الإشارة ص ٣٢٨، تقريب الوصول ص ٤٣٦، نفائس الأصول ج ٩ ص ٣٨٣٤، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧، نشر البنود ج ٢ ص ٣١٠، مراقي السعود ص ٤٣٦، فتح الودود ص ٢٠٤، نثر الورد ج ٢ ص ٦٢٣، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣٠٠، أصول الفقه للشيخ محمد أبي النور زهير ج ٤ ص ٢٢٧.

(٣) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور/ يوسف القرضاوى، ص ٣٢.



قال: "والتخفيف فيه أنه لا يشترط أن يبلغ درجة الخليل بن أحمد والمبرد، ولا أن يعرف جميع اللغة، ويتعمق في النحو، بل القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة، ويستولى به على مواقع الخطاب، ودرك دقائق المقاصد منه"^(١).

وقال ابن السمعاني: "ومعرفة لسان العرب فرض على العموم في جميع المكلفين، إلا أنه في حق المجتهد على العموم في إشرافه على العلم بألفاظه ومعانيه، أما في حق غيره من الأمة ففرض فيما ورد التعبد به في الصلاة من القراءة والأذكار لأنه لا يجوز بغير العربية"^(٢).

وقال الإمام الشافعي - رحمه الله -: "على كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما يبلغه جهده في أداء فرضه"^(٣).

وقال الماوردي: "ومعرفة لسان العرب فرض على كل مسلم من مجتهد وغيره"^(٤).

وأختم الكلام عن هذا الشرط بعبارة مشرقة للإمام الشوكاني في (إرشاده) حيث يقول: "أن يكون عالماً بلسان العرب بحيث يمكنه تفسير ما ورد في الكتاب والسنة من الغريب ونحوه ولا يشترط أن يكون حافظاً لها عن ظهر قلب، بل المعتبر أن يكون متمكناً من استخراجها من مؤلفات الأئمة المشتغلين بذلك، وقد قربوها أحسن تقريب، وهذبوها أبلى تهذيب، ورتبوها على حروف المعجم ترتيباً لا يصعب الكشف عنه، ولا يبعد الاطلاع عليه.

وإنما يتمكن من معرفة معانيها، وخواص تراكيبيها، وما اشتملت عليه من لطائف المزاي، من كان عالماً بعلم النحو، والصرف، والمعاني، والبيان، حتى يثبت له في كل فن من هذه الفنون ملكة يستحضر بها كل ما يحتاج إليه عند وروده عليه فإنه عند ذلك ينظر في الدليل نظراً صحيحاً، ويستخرج منه الأحكام استخراجاً قوياً.

(١) المستصفى ج ٢ ص ٣٨٦.

(٢) القواطع ج ٢ ص ٣٠٤، البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٢، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣٠١.

(٤) المرجعان السابقان.



ومن جعل المقدار المحتاج إليه من هذه الفنون هو معرفة مختصر من مختصراتها، أو كتاب متوسط من المؤلفات الموضوعة فيها، فقد أبعد، بل الاستكثار من الممارسة لها، والتوسع في الاطلاع على مطولاتها مما يزيد المجتهد قوة في البحث، وبصراً في الاستخراج، وبصيرة في حصول مطلوبة.

والحاصل: أنه لا بد أن تثبت له الملكة القوية في هذه العلوم، وإنما تثبت هذه الملكة بطول الممارسة، وكثرة الملازمة لشيوخ هذا الفن^(١).

الشرط الخامس: العلم بأصول الفقه^(٢):

ومما لا بد للمجتهد من معرفته: علم أصول الفقه، وهو علم وضعه العلماء لإرساء قواعد الاستنباط فيما فيه نص، وضبط الاستدلال فيما لا نص فيه، وهو من مفاخر التراث الإسلامي، ودراسة هذا العلم والتعمق في فهمه، ألزم ما يكون للمجتهد، وذلك لما تعطيه دراسة (أصول الفقه) لمن يتصدى للاجتهاد من قدرة على الاستدلال، وتمكن من الاستنباط بشروطه^(٣).

قال الإمام الرازي: "إن أهم العلوم للمجتهد علم أصول الفقه"^(٤).

وقال الإمام الشوكاني: "أن يكون عالماً بعلم أصول الفقه، لاشتماله على ما تمس الحاجة إليه، وعليه أن يطول الباع فيه، ويطلع على مختصراته ومطولاته بما تبلغ إليه طاقته، فإن هذا العلم هو عماد فسطاط الاجتهاد، وأساسه الذي تقوم عليه أركان بنائه، وعليه أيضاً أن ينظر في كل مسألة من مسائله نظراً يوصله إلى ما هو الحق فيها، فإنه إذا فعل ذلك، تمكن من رد الفروع إلى أصولها، بأيسر عمل، وإذا قصر في هذا الفن، صعب عليه الرد، وخبط فيه وخطط"^(٥).

(١) إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣٠٠ - ٣٠١.

(٢) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٣٦، تقريب الوصول ص ٤٣٥ إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣٠١.

(٣) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور/ يوسف القرضاوى ص ٣٩.

(٤) المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٣٦.

(٥) إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣٠١.



معرفة القياس:

ويدخل في العلم بأصول الفقه: العلم بالقياس وقوانينه وضوابطه وشرائطه المعتمدة، وما يجري فيه القياس وما لا يجري، ومعرفة العلة وشروطها، ومسالكها وقوادحها إلى غير ذلك من مباحثه.

والقياس - كما يقول صاحب (النبراس) - "ميدان الفحول وميزان الأصول، ومناط الاجتهاد، ومنبع الآراء، إليه المفزع إذا فقدت نصوص الشرائع وظن ضيق المسالك وانسداد الذرائع.

إذا أعيا الفقيه وجود نص تعلق لا محالة بالقياس

والقياس منه يتشعب الفقه، وبه تعرف أساليب الشريعة، ويوقف على أسرارها ودقائق حكمها البديعة، إذ هو المرشد لعلل الأحكام، والوسيلة إلى الإحاطة بمقاصد الشريعة الغراء من جلب المصالح ودفع المفاسد عن الأنام.

والقياس - أيضاً - هو الأصل الوحيد المختص بتفاصيل أحكام الوقائع من غير أن يقف عند حد، أو يصل إلى نهاية.

فإن نصوص الكتاب والسنة محصورة مقصورة ومواقع الإجماع معدودة ماثورة.

فظهر أن الحاجة إلى القياس لا تنقطع، وأن فوائده لا تنتهي ما دامت الحوادث تترى والزمان يتجدد.

والقياس - أيضاً للإحاطة بالفقه أساس، ومانع من الاشتباه في الفروع الفقهية والالتباس، فإن من عرف مأخذه، وتقاسيمه، وصحيحه وفاسده، وما يصح من الاعتراضات عليها وما يفسد منها، وأحاط بمراتبه جلاء وخفاء، وعرف مجاريها ومواقعها، وراض نفسه باستعمالها وتطبيقها، فقد احتوى على مجامع الفقه، وأحاط بأسرار الشريعة ودقائقها، وتميزت لديه الأحكام الشرعية أتم تمييز^(١).

(١) نبراس العقول ص ٦ - ٨، بتصرف يسير.



وقد جعله بعض العلماء شرطاً مستقلاً^(١)، وحقه أن يكون داخلاً في اشتراط العلم بأصول الفقه.

قال الإمام الشوكاني: "وجعل قوم من جملة علوم الاجتهاد: معرفة القياس بشروطه وأركانه، قالوا: لأنه مناط الاجتهاد وأصل الرأي، ومنه يتشعب الفقه، وهو كذلك، ولكنه مندرج تحت علم (أصول الفقه) فإنه باب من أبوابه، وشعبة من شعبه"^(٢).

وهذا القيد - معرفة القياس - لا يشترطه بالطبع من ينكر القياس ولا يعمل به، مثل الظاهرية، فهل يعتبر اجتهداهم - حينئذ - أو لا؟

عزى إلى الجمهور أنهم قالوا: إن نفاة القياس لا يبلغون درجة الاجتهاد.

ومن أهل العلم من لم يتمسك بهذا الشرط في حق من لم يقل بالقياس، وعد الظاهري مجتهداً إذا تحققت فيه الشروط الأخرى^(٣).

(١) انظر: القواطع ج٢ ص ٣٠٦، منهاج الوصول ص ١١٩، السراج الوهاج ج٢ ص ١٠٧٥، نهاية السؤل ج٤ ص ٥٥١، الإبهاج ج٣ ص ٢٥٥، شرح المنهاج للأصفهاني ج٢ ص ٨٣٢، منهاج العقول ج٣ ص ١٩٩، البحر المحيط ج٦ ص ٢٠١، شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية العطار ج٢ ص ٤٢٢، غاية الوصول ص ١٤٧، رسالة العكبري ص ١٢٧، التمهيد لأبي الخطاب ج٤ ص ٣٩٢، المعتمد ج٢ ص ٣٥٧، نشر البنود ج٢ ص ٣١٠، مراقى السعود ص ٤٣٥، فتح الودود ص ٢٠٤، نثر الورود ٦٢٢/٢، أصول اللامشى ص ٢٠١، ميزان الأصول ص ٧٥٢، كشف الأسرار للنسفي ٣٠٠/٢، نور الأنوار ج٢ ص ٣٠٠ - ٣٠١، كشف الأسرار للبخاري ج٤ ص ٢٩ - ٣٠، إفاضة الأنوار ص ٢٦٩، شرح مختصر المنار لقطلوبغا ص ١٦٤، شرح مختصر المنار للكراني ص ١٠٥، الوجيز للكرامستي ص ٢١٣، نسيمات الأسرار ص ٢٢٦، قمر الأقمار ج٢ ص ١٥٥، شرح ابن ملك ص ٢٨٨، شرح ابن العيني ص ٢٨٨، حاشية الرهاوى ص ٨٢٤، التوضيح ج٢ ص ٢٤٥، التلويح ج٢ ص ٢٤٦، أصول الفقه للشيخ محمد أبي النور زهير ج٤ ص ٢٢٦.

(٢) إرشاد الفحول ج٢ ص ٣٠٣.

(٣) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور/ يوسف القرضاوى ص ٤٠ - ٤١.



المبحث الثالث

شروط اختلاف فيها، أو ذكرها بعض العلماء
دون بعض من هذه الشروط

١- العلم بمقاصد الشريعة:

ومن الشروط المهمة، ما نبه عليه الإمام الشاطبي - رحمه الله - في (موافقاته)، وهو: العلم بمقاصد الشريعة، التي لأجلها أنزل الله الكتاب، وبعث الرسل، وفصل الأحكام، فالشريعة إنما جاءت برعاية مصالح العباد، وهذه الرعاية تشمل المصالح في رتبها الثلاث: الضروريات، والحاجيات، والتحسينات، وما يكملها وما يتبعها من درء المفاسد بكل مراتبها.

قال الإمام الشاطبي: "إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين:

أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها.

والثاني: "التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها"^(١).

وقال الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين): "إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل"^(٢).

فإذا قيل: إن أحداً من الأصوليين لم يذكر هذا الشرط الذي عول عليه الإمام الشاطبي للاجتهاد، فيمكن أن يجاب: بأنهم لعلمهم اكتفوا بما ذكروه من وجوب الرسوخ في معرفة القرآن والسنة، فهذا يؤدي بدوره

(١) الموافقات ج ٥ ص ٤١ - ٤٢ ط/ دار ابن عفان.

(٢) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١، دار الحديث.



إلى معرفة مقاصد الشريعة، لأنها إنما تعرف منهما أولاً، وبالذات لمن أحسن فهمها^(١).

٢ - العدالة والتقوى:

ومن الشروط التي اختلف العلماء فيها: أن يكون المجتهد عدلاً مرضى السيرة، يتقى الله تعالى، ويتحرى الحق.

قال الإمام ابن السمعاني: "أن يكون ثقة مأموناً غير متساهل في أمر الدين"^(٢).

وإذا كان الذي يشهد على الناس في دراهم معدودة يجب أن يكون عدلاً مرضياً عند المؤمنين، كما قال تعالى: "وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله"^(٣).

وقال في آية المداينة: "واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء"^(٤).

فكيف بإنسان يشهد على الله تعالى أنه أحل أو حرم، أو أوجب أو رخص، أو صحح أو أبطل^(٥)!

وذهب بعض العلماء إلى عدم اشتراط ذلك.

قال في (جمع الجوامع) وشرحه: (وكذا العدالة) لا تشترط فيه (على الأصح) لجواز أن يكون للفاسق قوة الاجتهاد^(٦).

(١) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور/ يوسف القرضاوى ص ٤٤، الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر ص ١٨٨ للدكتور/ سيد محمد موسى توانا، الاجتهاد فيما لا نص فيه للدكتور/ الطيب خضري السيد ج١ ص ٢٨.

(٢) القواطع ج٢ ص ٣٠٦، البحر المحيط ج٦ ص ٢٠٤، رسالة العكبرى ص ١٢٧، العدة ج٥ ص ١٥٩٥، إحكام الفصول ص ٧٢٢، تقريب الوصول ص ٤٢٧.

(٣) من الآية رقم ٢ سورة الطلاق.

(٤) من الآية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٥) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور/ يوسف القرضاوى ص ٤٩.

(٦) جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية العطار ج٢ ص ٤٢٥.



وقال صاحب المراقى:

"كالعبد والأثنى كذا لا يجب عدالة على الذى ينتخب

قال فى (نشر البنود): يعنى أن أهل الأصول لا يجب عندهم فى المجتهد أن يكون عدلاً... لجواز أن يبلغ الفاسق مرتبة الاجتهاد"^(١).

والواقع أن هذا الشرط ليس مطلوباً لبلوغ رتبة الاجتهاد، بل لقبول اجتهاد المجتهد وفتواه عند المسلمين، فقد يبلغ العاصى درجة الاجتهاد إذا حصل شروطه العلمية، وفى هذه الحالة يكون اجتهاده لنفسه صحيحاً، أما لغيره فلا.

قال الإمام الغزالى: "أن يكون عدلاً مجتنباً للمعاصرى القاذحة فى العدالة.

وهذا يشترط لجواز الاعتماد على فتواه، فمن ليس عدلاً فلا تقبل فتواه، أما هو فى نفسه، إذا كان عالماً، فله أن يجتهد لنفسه، ويأخذ باجتهاد نفسه، فكانت العدالة شرط القبول للفتوى لا شرط صحة الاجتهاد"^(٢).

٣- العلم بأصول الدين:

أى: علم الكلام وما يتعلق بالاعتقاد، فمنهم من يشترط ذلك، وهم المعتزلة، ومنهم من لم يشترط وهم الجمهور"^(٣).

ومنهم من فصل فقال: يشترط العلم بالضروريات، كالعلم بوجود الرب - سبحانه - وصفاته، وما يستحقه، والتصديق بالرسول وبما جأؤا به، ولا يشترط العلم بدقائقه، وإليه ذهب الأمدى"^(٤).

(١) نشر البنود ج٢ ص ٣١٥، غاية الوصول ص ١٤٨، مراقى السعود ص ٤٣٨، نثر الورود ج٢ ص ٦٢٧، فتح الودود ص ٢٠٦، تيسير التحرير ج٤ ص ١٨٣.
(٢) المستصفى ج٢ ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٣) انظر: المحصول ج٢ ق ٣ ص ٣٦، ج٢ ص ١٠٠٧، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨٣٠، السراج الوهاج ج٢ ص ١٠٧٦، نهاية السؤل ج٤ ص ٢٥٦، شرح المنهاج للأصفهاني ج٢ ص ٨٣٤، مناهج العقول ج٣ ص ٢٠٠ - ٢٠١، البحر المحيط ج٦ ص ٢٠٤، شرح المحلى ج٢ ص ٤٢٤، غاية الوصول ص ١٤٨، الآيات البينات ج٤ ص ٣٤١، شرح مختصر الروضة ج٣ ص ٥٨٣، شرح الكوكب المنير ج٤ ص ٤٦٦، نشر البنود ج٢ ص ٣١٤، مراقى السعود ص ٤٣٨، فتح الودود ص ٢٠٦، نثر الورود ج٢ ص ٦٢٦، إرشاد الفحول ج٢ ص ٣٠٢.

(٤) انظر: إرشاد الفحول ج٢ ص ٣٠٢، الإحكام للأمدى ج٤ ص ١٦٢.



قال الإمام الرازي: "أما الكلام فغير معتبر، لأننا لو فرضنا إنساناً جازماً بالإسلام تقليداً، لأمكنه الاستدلال بالدلائل الشرعية على الأحكام"^(١).

وقال الإمام الغزالي - بعد ما ذكر أن بعضهم اشترط في المجتهد أن يعرف حدوث العالم وافتقاره إلى محدث... إلخ.

والتخفيف في هذا عندى أن القدر الواجب من هذه الجملة: اعتقاد جازم، إذ به يصير مسلماً، والإسلام شرط في المفتي لا محالة".

فأما معرفته بطرق الكلام، والأدلة المحررة على عاداتهم فليس بشرط، إذ لم يكن في الصحابة والتابعين من يحسن صناعة الكلام"^(٢).

والحق أن علم المجتهد بأصول الدين ليس بضروري، وحسبه أن يكون مسلماً صحيح العقيدة.

على أنه لا يتصور أن يوجد مسلم عالم بالقرآن والسنة، لا يعرف أصول دينه بأدلتها، كيف والقرآن الحكيم حافل بروائع الأدلة والبراهين العقلية على وجود الله تعالى ووحدانيته، واتصافه بكل كمال، وتنزهه عن كل نقص، وعلى صدق رسله وعدالة حكمه، وعلى إمكان البعث، وضرورة الجزاء... إلخ ما هو مثبت في آيات الكتاب العزيز"^(٣).

٤ - معرفة المنطق:

اشترط بعض الأصوليين في المجتهد أن يعرف المنطق.

وإلى ذلك ذهب الإمام الغزالي^(٤) - رحمه الله - الذي سمي المنطق (معيان العلوم) بل هو لازم في نظره لكل من اشتغل بفن من فنون العلم، حتى يوثق بعلمه.

وقد تحدث عن ذلك في مقدمة (المستصفى)^(٥) وقد تبعه على ذلك الإمام الرازي في (المحصول)^(٦) وصاحب (الحاصل)^(٧) والإمام

(١) المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٣٦.

(٢) المستصفى ج ٢ ص ٣٨٦.

(٣) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور/ يوسف القرضاوى ص ٥١ - ٥٢.

(٤) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٨٥.

(٥) انظر: المستصفى ج ١ ص ٤٥.

(٦) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٣٥.

(٧) انظر: الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٧.



البيضاوى فى (المنهاج)^(١) وشرح المنهاج^(٢)، والهندي فى (نهاية الوصول)^(٣) والقرافى فى (تنقيح الفصول)^(٤) وغيرهم.

غير أن بعض العلماء لا يوافق الإمام الغزالى ومن تبعه فى اشتراط معرفة المنطق.

قال الطوفى: "والحق أن ذلك لا يشترط، لكنه أولى وأجدر بالمجتهد، خصوصاً فى زماننا هذا الذى قد اشتهر فيه علم المنطق، حتى إن من لا يعرفه ربما عد ناقص الأدوات عند أهله.

وإنما قلنا: لا يشترط، لأن السلف كانوا مجتهدين، ولم يعرفوا المنطق الاصطلاحى، لأنهم كانوا يعرفون كيفية نصب الأدلة ودلالاتها على المطالب بالدربة والقوة، فمن بعدهم إذا أمكنه ذلك مثلهم فيه"^(٥).

وقال الإمام ابن دقيق "ولا شك أن فى اشتراط ذلك على حسب ما يقع فى اصطلاح أرباب هذا الفن غير معتبر لعلنا بأن الأولين من المجتهدين لم يكونوا خائفين فيه"^(٦).

(١) انظر: منهاج الوصول ص ١١٩.

(٢) انظر: نهاية السؤل ج٤ ص ٥٥١، السراج الوهاج ج٦ ص ١٠٧٦، معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٩، الإنباه ج٣ ص ٢٥٥، شرح المنهاج للأصفهاني ج٢ ص ٨٣٣، منهاج العقول ج٣ ص ٢٠٠.

(٣) انظر: نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨٢٨.

(٤) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧.

(٥) شرح مختصر العروض ج٣ ص ٥٨٣.

(٦) نقل ذلك عنه الإمام الزركشي فى البحر المحيط ج٦ ص ٢٠٢.

وقد نقد شيخ الإسلام ابن تيمية المنطق نقداً علمياً فى كتابين له: كبير وصغير (الرد على المنطقيين) وبين أن المنطق لا يحتاج إليه الزكى ولا ينتفع به البليد، ولخص ذلك الإمام السيوطى فى كتابه (صون المنطق والكلام عن علمى المنطق والكلام).

ونقل الإمام السيوطى فى رسالة: "الرد على من أخذ إلى الأرض" عن الإمام ابن تيمية فى كتابه: "تصيحة أهل الإيماء فى الرد على منطق اليونان" قوله: "من قال من المتأخرين إن تعلم المنطق فرض على الكفاية، وأنه من شروط الاجتهاد، فإنه يدل على جهله بالشرع وبفائدة المنطق، وفساد هذا القول معلوم بالضرورة من دين الإسلام، فإن أفضل هذه الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين عرفوا ما يجب عليهم، ويكمل علمهم وإيمانهم، قبل أن يعرفوا منطق اليونان".

انظر: الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية للدكتور/ يوسف القرضاوى ص ٥٣.



وإذا كان الإمام الغزالي - رحمه الله - قد اشترط معرفة المنطق في كتابه (المستصفى) لحسن ظنه في المنطق، وإعجابه به أولاً، فإنه غير رأيه في كتابه (المنقذ من الضلال) وسلب اعتماده على المنطق كوسيلة لمعرفة العلوم الدينية، وهذا الكتاب آخر مؤلفاته بشهادة الإمام ابن تيمية، والدكتور/ محمد سامي النشار، وذلك لقصور البرهان المنطقي عن أن يوصل صاحبه إلى اليقين، كما يزعم المناطقة في القضايا، والمقاصد الدينية.

ولإيهام من يستحسن المنطق أن ما ينقل عنهم من الكفريات مؤيد بتلك البراهين، أي: وأنها حق^(١).

والذي يترجح عندي أن معرفة المنطق ليست شرطاً للاجتهاد، كيف ولم يكن يعرفه أحد من الأنمة المتبوعين؟ ولكن قد تفيد دراسته الإلزام للخصم، وفهم بعض الكتب القديمة التي تستخدم طرائقه ومصطلحاته في الاستدلال، وترتيب المقدمات للوصول إلى النتائج.

٥ - معرفة فروع الفقه:

ومن الشروط التي وقع الاختلاف فيها: معرفة فروع الفقه. فذهب بعض العلماء إلى اشتراط ذلك، منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والأستاذ أبو منصور البغدادي^(٢). قال الأستاذ أبو إسحاق: "يشترط معرفته بجمل من فروع الفقه، يحيط بالمشهور و ببعض الغامض، كفروع الحيض، والرضاع، والدور، الوصايا، والعين، والدين".

(١) الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر للدكتور/ سيد محمد موسى ترانا ص ١٧٦، مناهد البحث للدكتور/ محمد سامي النشار ص ١٧٧ - ١٨٠، المنقذ من الضلال ص ١٠٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ج٦ ص ٢٠٥، إرشاد الفحول ج٢ ص ٣٠٢، الإبهاج ج٣ ص ٢٥٦.



لكن جمهور الأصوليين على عدم اشتراط ذلك^(١)، قالوا: كيف يحتاج إليها، وهو الذى يولدها بعد حيازته لمنصب الاجتهاد، والالزم الدور.

قال الإمام الرازى: "وأما تفاريع الفقه، فلا حاجة إليها، لأن هذه التفاريع ولدها المجتهدون بعد أن فازوا بمنصب الاجتهاد فكيف تكون شرطاً فيه؟"^(٢).

لكن تحصيل الدربة، وتكوين الملكة، لا يتأتى إلا بالممارسة للفقه، ومطالعة ما ولده المجتهدون من قبل، ومعرفة مداركهم، ومآخذ أقوالهم، وطرائق اجتهداتهم فى الاستنباط والاستدلال، ولهذا قال الإمام الغزالى - رحمه الله - "تعم إنما يحصل منصب الاجتهاد فى زماننا بممارسته - أى: الفقه - فهو طريق تحصيل الدربة فى هذا الزمان"^(٣).

٦- معرفة البراءة الأصلية:

اشتراط بعض الأصوليين معرفة البراءة الصلية، أى: أن يعرف المجتهد أن لا حكم إلا بالشرع، وأن ليس على الإنسان الإتيان بعمل ما، أو الامتناع عن عمل ما - امتثالاً لحكم الشرع - من غير أن يرد دليل من قبله به.

(١) انظر: المستصفى جـ ٢ ص ٣٨٨، المحصول جـ ٢ ق ٢ ص ٣٦، الحاصل جـ ٢ ص ١٠٧٦، نهاية الوصول جـ ٨ ص ٣٨٣١، السراج للوهاج جـ ٢ ص ١٠٧٦، نهاية السؤل جـ ٤ ص ٥٥٣ - ٥٥٤، معراج المنهاج جـ ٢ ص ٢٩٠، الإيهام جـ ٣ ص ٢٥٦، شرح المنهاج للأصفهاني جـ ٢ ص ٨٢٤، مناهج للعقول جـ ٣ ص ٢٠٠ - ٢٠١، البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٠٥، شرح المحلى جـ ٢ ص ٤٢٤، غاية الوصول ص ١٤٨، الآيات البينات جـ ٤ ص ٣٤١، روضة الناظر جـ ٣ ص ٩٢٣، اللبليل ص ١٧٤، شرح مختصر الروضة جـ ٣ ص ٥٨٢، شرح الكوكب جـ ٤ ص ٤٦٦، إرشاد الفحول جـ ٢ ص ٣٠٢، نشر البنود جـ ٢ ص ٣١٤، مراقى السعد ص ٤٣٨، فتح الودود ص ٢٠٦، نثر الورد جـ ٢ ص ٦٢٦.

(٢) المحصول جـ ٢ ق ٢ ص ٣٦.

(٣) المستصفى جـ ٢ ص ٣٨٨.



وإلى ذلك ذهب الأئمة: الغزالي^(١) والرازي^(٢) وابن السبكي في (جمع الجوامع)^(٣) وابن قدامة في (روضة الناظر)^(٤) والشنقيطي في (مراقى السعود)^(٥) وغيرهم^(٦).

قال الإمام الغزالي: "وأما العقل فنعني به مستند النفي الأصلي للأحكام، فإن العقل قد دل على نفي الحرج في الأقوال والأفعال، وعلى نفي الأحكام عنها في صور لا نهاية لها، إلا ما استثنته الأدلة السمعية من الكتاب والسنة، والمستثنيات محصورة وإن كانت كثيرة.

فينبغي أن يرجع في كل واقعة إلى النفي الأصلي والبراءة الأصلية، ويعلم أن ذلك لا يغير إلا بنص، أو قياس على منصوص، فيأخذ في طلب النصوص"^(٧).

لكن معظم الأصوليين لم يشترطوا هذا الشرط، قال الإمام الشوكاني: "وهو الحق، لأن الاجتهاد إنما يدور على الأدلة الشرعية، لا على الأدلة العقلية"^(٨).

ولعل من لم يذكر هذا الشرط اكتفى بوضوحه، لأن الكلام في المجتهد، ومن كان مجتهداً، توفرت لديه كافة الشروط، فلا يتصرف إلا فيما ورد في الشرع من الأدلة، ولا يستنبط إلا من النصوص، أو مما دلت النصوص على كونه دليلاً.

(١) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٨٤ - ٣٨٥.

(٢) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٣٣.

(٣) انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٢.

(٤) انظر: روضة الناظر ج ٣ ص ٣٦٢.

(٥) انظر: نشر البنود ج ٢ ص ٣١٠، مراقى السعود ص ٤٣٦، فتح الودود ص ٢٠٤، نشر الودود ج ٢ ص ٦٢٣.

(٦) انظر: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨٢٨، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٥٥، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٩، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٦، البحر المحيط ج ٢ ص ٢٠٤، غاية الوصول ص ١٤٧.

(٧) المستصفى ج ٢ ص ٣٨٤ - ٣٨٥.

(٨) إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣٠٢.



ثم إن الملكة الاجتهادية لا يتوقف وجودها في الشخص على معرفة البراءة الأصلية، بل تتوقف على معرفة الكتاب والسنة^(١).

٧- الفطنة والذكاء:

وقد اشترط كل من الإمامين: الماوردي وإلكيا الطبري في المجتهد أن يكون فطناً ذكياً، ليصل بهما إلى معرفة المسكوت عنه من أمارات المنطوق فإن قلت فيه الفطنة والذكاء، لم يصح اجتهداه^(٢).

واشترط الإمام ابن السبكي في (جمع الجوامع) أن يكون المجتهد فقيه النفس، قال المحلى: "أي شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام، لأن غيره لا يتأتى له الاستنباط المقصود بالاجتهاد"^(٣).

واشترط ابن جزى في (تقريب الوصول) جودة الحفظ والفهم^(٤). والمراد به أن تكون له ملكة أو سجية طبيعية، وتتمى بالتعلم، لأن هناك من الناس من لا يستطيع أن يكون مجتهداً لعدم الملكة الطبيعية، فلو أمضى عمره يتعلم، لا يستطيع الوصول إلى مرتبة الاجتهاد لفقد الملكة، ومن كانت عنده هذه الملكة يستطيع أن يتصرف بها في الجمع والتفريق والترتيب والتصحيح واستخراج الأحكام عموماً من أدلتها^(٥).

وهذا الشرط - في نظري - مهم جداً، فإن المجتهد ينبغي أن يكون جيد الفهم، نير البصيرة، سليم التقدير، ذا عقلية متهينة لهذا اللون من العلم، أعني: علم استنباط الأحكام من الأدلة.

(١) انظر: الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر ص ١٧٨.

(٢) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٤.

(٣) جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٢.

(٤) انظر: تقريب الوصول ص ٤٢٧.

(٥) انظر: تعليقات الدكتور / محمد المختار الشنقيطي على تقريب الوصول ص ٤٢٧.

وانظر: نشر البنود ج ٢ ص ٣١٠، نثر الورود ج ٢ ص ٦٢٢، مراقى السعود ص ٤٣٥، فتح الودود ص ٢٠٤.

الفصل الثاني

في اجتهاد النبي - ﷺ -

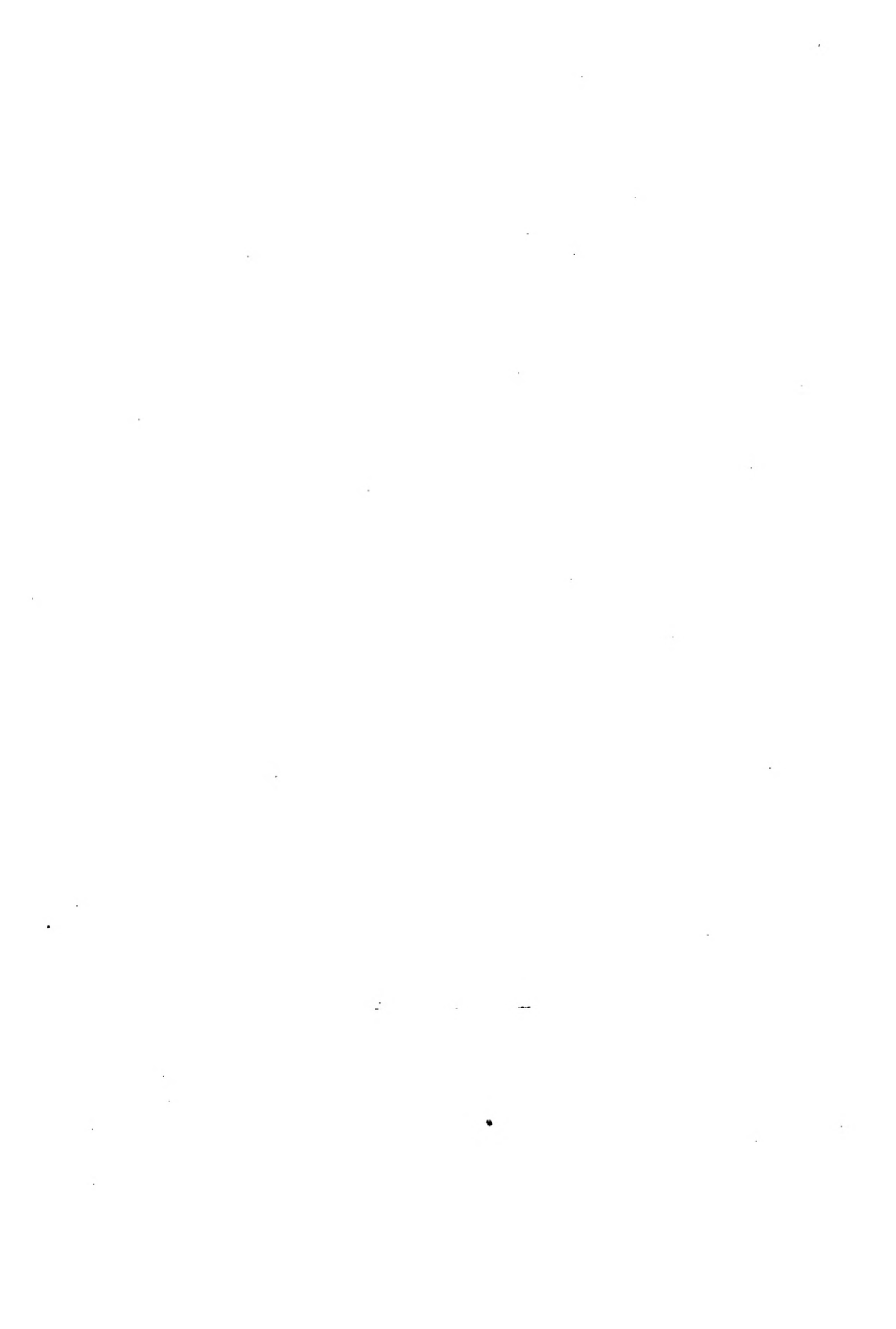
وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في جواز تعبد به - ﷺ - بالاجتهاد.

المبحث الثاني: في وقوع تعبد به - ﷺ - بالاجتهاد.

المبحث الثالث: هل يجوز الخطأ في اجتهاده - ﷺ -؟

المبحث الرابع: في الاجتهاد في عصر النبي - ﷺ -.





المبحث الأول

فى جواز تعبدہ - ﷺ - بالاجتهاد

هل كان للنبي - ﷺ - أن يجتهد فى الأمور الشرعية وغير الشرعية فيما لم ينزل فيه وحى، ويعمل بالرأى فيما لا نص فيه؟ أو لم يكن له ذلك^(١)؟

وقبل الجواب عن هذا السؤال، أود أن أشير إلى أن علماء الأصول - رحمهم الله تعالى - قد اختلفوا فى هذه المسألة فى مقامين:

المقام الأول: فى جواز الاجتهاد له - ﷺ - .

المقام الثانى: فى وقوع الاجتهاد منه - ﷺ - .

(١) انظر: فى بيان هذه المسألة: التبصرة ص ٥٢١، اللمع ص ٢٢٦، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٩١، التلخيص ج ٣ ص ٣٩٩، البرهان ج ٢ ص ١٣٥٦، المستصفى ج ٢ ص ٣٩٢، المنحول ص ٤٦٨، الوصول إلى الأصول ج ٢ ص ٣٧٩، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٩، الأحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٥، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٠، التحصيل ج ٢ ص ٢٨١، منهاج الوصول ص ١١٨، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٥، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٦٨، بيان المختصر ج ٣ ص ٢٩٢، شرح المنهاج للأصفهاني ج ٢ ص ٨٢٣، شرح العضد ج ٢ ص ٢٩١، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٦، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٢٩، البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٤، جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٥، مناهج العقول ج ٣ ص ١٩٢، غاية الوصول ١٤٩، الآيات البينات ج ٤ ص ٣٤٣، تشنيف المسامع ج ٤ ص ٥٧٧، الفصول فى الأصول ج ٣ ص ٢٣٩، بذل النظر ص ٦٠٦، كشف الأسرار للخيارى ج ٣ ص ٣٨٣، كشف الأسرار للنسفى ج ٢ ص ١٦٥، نور الأنوار ج ٢ ص ١٦٥، ميزان الأصول ص ٤٦٢، التوضيح ج ٢ ص ٣٣، إفاضة الأنوار ص ٢٣٤، نسمات الأسحار ص ٢٠٧، التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٩٤، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٨٣، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٦، المنتهى ص ٢٠٩، المختصر ص ٢٢٢، نفائس الأصول ج ٩ ص ٣٨٠، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦، تقريب الوصول ص ٤٢٣، نثر البنود ج ٢ ص ٣١٨، مراقى السعود ص ٤٤٢، نشر الورود ج ٢ ص ٦٢٩، نشر السؤل ص ٢٠١، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٠، العدة ج ٥ ص ١٥٧٨، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٦٩، البلبيل ص ١٧٥، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٣، قواعد الأصول ص ١٠٢، شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧٤، المسردة ص ٤٥١، الأحكام لابن حزم ج ٥ ص ١٣٢، شرح العمدة ج ٢ ص ٣٤٧، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣١٣.



تحرير محل النزاع:

ذكر بعض الأصوليين أن اجتهاده - عليه السلام - فيما يتعلق بمصالح الدنيا وتدبير الحروب ونحوها لا خلاف في جوازها، فيكون خارجاً عن محل النزاع، بل عبر بعضهم عن ذلك بأن هذا محل إجماع.

قال ابن مفلح: "يجوز اجتهاده - عليه السلام - في أمر الدنيا، ووقع منه إجماعاً" ^(١).

وقال الإمام الغزالي في (المستصفى) - رداً على بعض الأدلة - : "ذلك اجتهاد في مصالح الدنيا، وذلك جائز بلا خلاف، إنما الخلاف في أمور الدين" ^(٢).

وقال البخاري في (الكشف): "وكلهم اتفقوا أن العمل يجوز له بالرأى في الحروب وأمور الدنيا" ^(٣).

وقال الزركشي في (البحر): "أجمعوا على أنه كان يجوز لهم - أي الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم - أن يجتهدوا فيما يتعلق بمصالح الدنيا، وتدبير الحروب ونحوها، وقد فعلوا ذلك كما قال سليم، وكذلك ابن حزم" ^(٤).

وكذلك نقل هذا الإجماع الشوكاني في (إرشاد الفحول) ^(٥).

لكن كثيراً من الأصوليين قد ذكروا ما يفيد وقوع الخلاف في ذلك أيضاً.

من هؤلاء: الإمام الرازي في (المحصول) ^(٦) والآمدی في (الإحكام) ^(٧) وصاحبها (الحاصل) ^(٨) و(التحصيل) ^(٩) والهندي في (نهاية

(١) أصول ابن مفلح ج٢ ص ١٤٧٠.

(٢) المستصفى ج٢ ص ٣٩٥.

(٣) كشف الأسرار ج٣ ص ٣٨٦.

(٤) البحر المحيط ج٦ ص ٢١٤.

(٥) إرشاد الفحول ج٢ ص ٣١٣.

(٦) انظر: محصول ج٢ ق ٣ ص ٩.

(٧) انظر: الإحكام للآمدی ج٤ ص ١٦٥.

(٨) انظر: الحاصل ج٢ ص ١٠٠١.

(٩) انظر: التحصيل ج٢ ص ٢٨١.



الوصول^(١) وابن السبكي في (الإبهاج)^(٢) و(جمع الجوامع)^(٣) والإسنوى في (نهاية السؤل)^(٤) وابن الحاجب في (المنتهى)^(٥) والقرافي في (شرح تنقيح الفصول)^(٦) والطوفي في (شرح مختصر الروضة)^(٧) وصاحب (نشر البنود)^(٨) وغيرهم^(٩).

فبعد أن حكى هؤلاء الأقوال في المسألة بجواز التعبد بالاجتهاد وعدمه، ذكروا قولاً ثالثاً بالتفصيل بين الأمور الدنيوية والحروب ونحوها، وبين الأحكام الشرعية، فذكر هذا القول المفصل بعد ذكر مذهب من قال: بعدم تعبدهم بالاجتهاد مطلقاً، يدلنا على أن الاجتهاد في الحروب وأمور الدنيا، قد وقع فيه الخلاف كذلك.

وقد جمع العلامة الشيخ عبد الغني عبد الخالق - رحمه الله - في كتابه (حجية السنة) بين كلامي الأصوليين في هذا، ووفق بين النقلين فقال: "إن أرادوا بمصالح الدنيا وأمور الحروب المسائل التي لا بحث فيها عن الأحكام الشرعية، كالمسائل الطبية والغذائية والزراعية، ومسائل الحروب الفنية، فالأقرب أن يكون الإجماع قد انعقد على أن لهم - أي الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - الاجتهاد فيها.

وإن أرادوا بها: المسائل التي تكون موضوعاتها أفعال المكلفين غير العبادات، ومحمولاتها أحكام شرعية، مثل: مسائل البيوع، والأنكحة وما يتبعها، ومثل: مسائل الجهاد، وما يتعلق بحكم الأسارى والفئ والغنيمة ونحو ذلك، فالحق أن الخلاف قائم فيها أيضاً، إذ لا فرق

(١) انظر: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩١.

(٢) انظر: الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٧.

(٣) انظر: جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٦.

(٤) انظر: نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣١.

(٥) انظر: المنتهى ص ٢٠٩.

(٦) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦.

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٤.

(٨) انظر: نشر البنود ج ٢ ص ٣١٩.

(٩) انظر: المسودة ص ٤٥١، تصنيف المسامع ج ٤ ص ٥٧٩، مناهج العقول ج ٣ ص ١٩٢.



بين حكم شرعى يتعلق بالصلاة، وحكم شرعى آخر يتعلق بالحروب أو غيرها من المعاملات، فى أن كلا من عند الله وبتشريعه... فمن نقل الإجماع أراد بمصالح الدنيا وأمور الحرب، ما ذكرناه أولاً، ومن نقل الخلاف أراد بها ما ذكرناه ثانياً، وتبين له أنه لا خلاف بين النقلين^(١).

هل الخلاف شامل للفتاوى والأقضية؟

ذكر الإمام القرافى فى (نفائس الأصول) أن محل الخلاف فى الفتاوى، وأما الأقضية، فيجوز الاجتهاد فيها بالإجماع^(٢).

وتبعه على ذلك الإمام ابن السبكي فى (الإبهاج)^(٣).

قال العبادى فى (الآيات البينات): "وقد يفرق بأن القضاء غالباً يترتب على النزاع والخصومة، والشارع ناظر إلى المبادرة إلى فصل ذلك بقدر الإمكان"^(٤).

وفيما ذكره الإمام القرافى نظر، فإن القائلين بجواز الاجتهاد له - ﷺ - قد استدلوا على ذلك بأدلة فيها أقضية^(٥)، ولا شك أنه لا يسوغ لهؤلاء الاستدلال بهذه الأدلة، أن لو كان الاجتهاد فى الأقضية لا خلاف فيه.

(١) حجية السنة ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٢) انظر: نفائس الأصول ج ٩ ص ٣٨٠٦ - ٣٨٠٧.

(٣) انظر: الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٨ - ٢٥٢.

(٤) الآيات البينات ج ٤ ص ٣٤٤.

وانظر: البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٧، تشنيف المسامع ج ٤ ص ٥٧٩، نشر البنود ج ٢ ص ٣١٩.

(٥) من هذه الأدلة: ما روى عن أم سلمة - رضى الله عنها - أنها قالت: جاء رجلان - من الأنصار - إلى النبى - ﷺ - فى مواريث بينهما قد درست، فقال النبى - ﷺ - "إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، وإنما أفضى برأى فيما لم ينزل على فيه، فمن قضيت له بشئ من حق أخيه، فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتى بها يوم القيامة على عنقه".

وبما روى الشعبى: "أن رسول الله - ﷺ - كان يقضى القضية، وينزل القرآن بعد ذلك بغير ما كان قضى به، فيترك ما قضى به على حاله، ويستقبل ما نزل به القرآن".



وأما الفرق الذى فرق به العبادى، ففيه نظر كذلك، فإن المفتى لا يستفتى - فى الغالب - إلا وهو فى حاجة إلى بيان الحكم، والمبادرة إليه مطلوبة من النبى - ﷺ - بما أنه المفتى والمشرع الوحيد فى عصره، وإليه مرجع الجميع^(١).

مذاهب العلماء فى جواز تعبد - ﷺ - بالاجتهاد:

اختلف العلماء فى ذلك على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقاً:

وهو مذهب الأئمة: مالك^(٢)، والشافعى^(٣)، وأحمد^(٤) - رحمهم الله - والقاضيين: أبى يوسف^(٥)، وعبد الجبار^(٦)، وأبى الحسين البصرى^(٧)، وأبى إسحاق الشيرازى^(٨)، وإمام الحرمين فى

(١) انظر: حجية السنة للشيخ عبد الغنى عبد الخالق ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) انظر: كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ص ٣٨٦.

(٣) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٩، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٥، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٠، التحصيل ج ٢ ص ٢٨١، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٥، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٠، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٦، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٦٨، البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٥، المنتهى ص ٢٠٩، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦، تقريب الوصول ص ٤٢٣، بذل النظر ص ٦٠٦، كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ص ٣٨٦، ميزان الأصول ص ٤٦٢.

(٤) انظر: الإحكام ج ٤ ص ١٦٥، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٠، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٦، البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٥، المنتهى ص ٢٠٩، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٠، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٤.

(٥) انظر: المسودة ص ٤٥١، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٤.

ثم أقول: إن جميع من نسب القول بالجواز إلى الإمام الشافعى، نسبه كذلك إلى القاضى أبى يوسف، فراجع ذلك فى هامش رقم ٣ فى الصفحة السابقة.

(٦) انظر: الإحكام ج ٤ ص ١٦٥، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٠، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٦، البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٥.

(٧) انظر: شرح العمد ج ٢ ص ٣٤٨، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٥، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٠، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٦، البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٥.

(٨) انظر: التبصرة ص ٥٢١، اللمع ص ٢٦٦، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٩١.



(التلخيص)^(١)، والغزالي^(٢)، والرازي^(٣)، والآمدي^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، والبيضاوي^(٦)، وابن السبكي^(٧)، وغيرهم^(٨).

وهو مذهب أكثر المالكية، منهم: القاضي عبد الوهاب، والقاضي الباقلاني في (التقريب)^(٩).

وهو مذهب الحنابلة، منهم القاضي أبو يعلى^(١٠)، وأبو الخطاب^(١١)، وابن عقيل^(١٢)، وابن الجوزي^(١٣)، وابن بطه^(١٤)، وابن قدامة^(١٥)، وابن مفلح^(١٦)، وغيرهم^(١٧).

بل هو مذهب جمهور الأصوليين، كما صرح بذلك الإسنوي في (نهاية السؤل)^(١٨) وابن مفلح في (أصوله)^(١٩) وأصحاب (المسودة)^(٢٠)

(١) انظر: التلخيص ج ٣ ص ٤٠٠.

(٢) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٩٢، المنحول ص ٤٦٨.

(٣) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٩.

(٤) انظر: الإحكام ج ٤ ص ١٦٥.

(٥) المنتهى ص ٢٠٩، المختصر ص ٢٢٢.

(٦) انظر: منهاج الوصول ص ١١٨.

(٧) انظر: جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٥، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٦.

(٨) انظر: بيان المختصر ج ٣ ص ٢٩٣، شرح العضد ج ٢ ص ٢٩١، منهاج العقول ج ٣ ص ١٩٢، غاية الوصول ص ١٤٩، تشنيف المسامع ج ٤ ص ٥٧٧.

(٩) نقل ذلك عنهما الإمام الزركشي في البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٥.

(١٠) انظر: العدة ج ٥ ص ١٥٧٨، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٠، المسودة ص ٤٥١.

(١١) انظر: التمهيد ج ٣ ص ٤١٦، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٠.

(١٢) انظر: أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٠.

(١٣) انظر: المرجع السابق.

(١٤) انظر: العدة ج ٥ ص ١٥٧٨، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٠، المسودة ص ٤٥١.

(١٥) انظر: روضة الناظر ج ٣ ص ٩٦٩، أصول الفقه لابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٠.

(١٦) انظر: أصول الفقه لابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٠.

(١٧) انظر: شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧٤، قواعد الأصول ص ١٠٢.

(١٨) انظر: نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٠.

(١٩) انظر: أصول الفقه لابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٠.

(٢٠) انظر: المسودة ص ٤٥١.



والزركشى فى (البحر المحيط)^(١) والعبادى فى (الآيات البينات)^(٢) وصاحبها (نشر البنود)^(٣) و(مراقى السعود)^(٤).

وقد أعرب الشوكانى حيث قال: "أجمعوا على أنه يجوز عقلاً تعبدهم بالاجتهاد، كغيرهم من المجتهدين، حكى هذا الإجماع ابن فورك، والأستاذ أبو منصور"^(٥) ولعله انفرد بحكاية هذا الإجماع.

وهو مذهب الحنفية^(٦)، ولهم فى الوقوع تفصيل سيأتى الكلام عنه إن شاء الله تعالى.

المذهب الثانى: المنع مطلقاً:

وهو مذهب أبى على الجبائى، وابنه أبى هاشم^(٧).

لكن قال أبو الحسين البصرى فى (شرح العمدة): ذهب أكثر شيوخنا إلى أنه - عليه السلام - لم يكن متعبداً بذلك وإن كان يجوز من جهة العقل أن يتعبد به، وهو الذى نصره شيخنا أبو عبد الله، وقد نص عليه أبو على وأبو هاشم^(٨).

(١) انظر: البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٥.

(٢) انظر: الآيات البينات ج ٤ ص ٣٤٤.

(٣) انظر: نشر البنود ج ٢ ص ٣١٩.

(٤) انظر: مراقى السعود ص ٤٤٢.

(٥) إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣١٣.

(٦) انظر مذهبيهم فى: الفصول فى الأصول ج ٣ ص ٢٣٩، بذل النظر ص ٦٠٦، كشف الأسرار للنسفى ج ٢ ص ١٦٨، كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ص ٣٨٦، نور الأنوار ج ٢ ص ١٦٨، ميزان الأصول ص ٤٦٢، التوضيح ج ٢ ص ٣٣، إفاضة الأنوار ص ٢٢٤، نسمات الأسفار ص ٢٠٧، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٨٣، التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٩٤، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٦.

(٧) وتكاد تطبق كتب الأصول على نسبة هذا القول إليهما.

انظر: المحصول ج ٢٢ ق ٣ ص ٩، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠١، التحصيل ج ٢ ص ٢٨١، البحر المحيط، ج ٦ ص ٢١٥، منهاج الوصول ص ١١٨، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٥، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٦٩، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٦، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣١، مناهج العقول ج ٣ ص ١٩٢، تشنيف المسامع ج ٤ ص ٥٧٨، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦، نشر البنود ج ٢ ص ٣١٩، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٤، المسودة ص ٤٥١.

(٨) شرح العمدة ج ٢ ص ٣٤٨.



لكن معظم الأصوليين نقلوا عنهما ما يفيد امتناعه عقلاً^(١) لكن نقل أبي الحسين البصرى صريح فى جوازه عقلاً، ونقله أرجح من نقل غيره، لأنه أعرف بمذهب شيوخه من المعتزلة.

ونذكر إمام الحرمين فى (التلخيص)^(٢) أن الذين أحالوا التعبد بالقياس، أحالوا تعبد - ﷺ - بالاجتهاد فيما لا نص فيه.

وقال ابن السبكى فى (الإبهاج): "وشذ قوم فقالوا بامتناعه عقلاً بما حكاه القاضى فى (التلخيص) لإمام الحرمين"^(٣).

وقال الزركشى فى (البحر المحيط): "وحكاه الأستاذ أبو منصور عن أصحاب رأى، وقال القاضى فى (التقريب): كل من نفى القياس، أحال تعبد - ﷺ - به.

قلت: وهو ظاهر اختيار ابن حزم^(٤).

ونسبه ابن مفلح فى (أصوله)^(٥) والفتوحى فى (شرح الكوكب المنير)^(٦) وابن عبد الشكور فى (مسلم الثبوت)^(٧) إلى الأشعرية وأكثر المعتزلة.

المذهب الثالث:

أنه يجوز فيما يتعلق بالحروب ومصالح الدنيا، دون غيرها.

ونسبه فى (التقرير والتحبير)^(٨) و(تيسير التحرير)^(٩) إلى القاضى والجبانى.

(١) انظر: هامش رقم ٣ فى الصفحة السابقة.

(٢) انظر: التلخيص ج٢ ص ٣٩٩.

(٣) الإبهاج ج٢ ص ٢٤٦.

(٤) البحر المحيط ج٦ ص ٢١٤.

(٥) انظر: أصول الفقه ج٤ ص ١٤٧١.

(٦) انظر: شرح الكوكب المنير ج٤ ص ٤٧٥ - ٤٧٦.

(٧) انظر: فواتح الرحموت ج٢ ص ٣٦٦.

(٨) انظر: التقرير والتحبير ج٣ ص ٢٩٦.

(٩) انظر: تيسير التحرير ج٤ ص ١٨٥.



على أن معظم الأصوليين الذين ذكروا هذا المذهب، لم ينسبوه لأحد^(١).

المذهب الرابع:

التوقف في هذه الثلاثة.

نسبه في (المحصول) إلى أكثر المحققين^(٢).

وقال في (نهاية الوصول): "وتوقف فيه جمهور من المحققين"^(٣).

وكذلك نسبه في (الإبهاج)^(٤) إلى جمهور المحققين.

وقال في (الحاصل): "وتوقف قوم في الكل"^(٥).

وقال الزركشي في (البحر): "وزعم الصيرفي في (شرح الرسالة) أنه مذهب الشافعي، لأنه حكى الأقوال ولم يختار شيئاً"^(٦).

أدلة المذاهب:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول، وهم القائلون بالجواز مطلقاً بدليلين:

(١) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٩، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٥، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠١، التخصيص ج ٢ ص ٢٨١، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩١، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٧، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣١، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٦، مناهج العقول ج ٣ ص ١٩٢ غاية الوصول ص ١٤٩، تشنيف المسامع ج ٤ ص ٥٧٩، المنتهى ص ٢٠٩، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦، نشر البنود ج ٢ ص ٣١٩، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٤، المسودة ص ٤٥١.

(٢) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٩.

(٣) نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩١.

(٤) انظر: الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٦.

(٥) الحاصل ج ٢ ص ١٠٠١.

(٦) البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٥.



الدليل الأول:

أن الاجتهاد من الرسول - ﷺ - لا يترتب على فرض وقوعه محال لذاته ولا لغيره، فإن الشارع لو قال له - ﷺ - أوجبت عليك أن تجتهد وتقيس في الأحكام وفي غيرها، لم يترتب على هذا القول محال، فيكون الاجتهاد منه - ﷺ - جائزاً، لأن شأن الجائز العقلي ذلك^(١).

الدليل الثاني:

أنه لو لم يجز تعبد به، لما وقع، لكنه قد وقع، كما سيأتي بيانه في أدلة القائلين بالوقوع.

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل المانعون بأدلة نذكر أهمها:

الدليل الأول:

أن النبي - ﷺ - قادر على تحصيل اليقين بالأحكام الشرعية، بالتلقى من الوحي، بأن ينتظره، وكل قادر على ذلك، لا يجوز تعبد به بالاجتهاد، لأن الاجتهاد لا يفيد إلا الظن، والقادر على اليقين يحرم عليه الظن إجماعاً، ومن ثمة حرم على معاني القبله الاجتهاد فيها^(٢).

وأجيب عن هذا بما يأتي:

أولاً: أنه منقوض بما وقع عليه الإجماع، من تعبد النبي - ﷺ - بالحكم في قضية بقول الشهود، مع أنه لا يفيد إلا الظن، وهو قادر على

(١) انظر: التلخيص ج ٢ ص ٤٠٠، المستصفي ج ٢ ص ٣٩٢، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٥، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٢، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٦٩، البابل ص ١٧٥، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٤، شرح للوكب المنير ج ٤ ص ٤٧٧، أصول الفقه للشيخ/ محمد أبي النور زهير ج ٤ ص ٢٢٨.

(٢) انظر: في تقرير هذا الدليل وما ورد عليه من مناقشات: التبصرة ص ٥٢٢، شرح للمع ج ٢ ص ١٠٩٢، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ١٥، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٧٠، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٢، بيان المختصر ج ٣ ص ٢٩٩، شرح العضد ج ٢ ص ٢٩٢، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٦، المنتهى ص ٢١٠، للمختصر ص ٢٢٣، التقرير والتحرير ج ٣ ص ٢٩٩، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٨٩، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٧٠، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٤، العدة ج ٥ ص ١٥٨٦، غاية الوصول ص ١٤٩، أصول الفقه للشيخ زهير ج ٤ ص ٢٣١.



تحصيل اليقين - فى هذه القضية - بانتظار الوحي وإخبار عن الحق فيها، فيحرم عليه الظن المبني على الشهادة^(١).

ثانياً: أننا لا نسلم أنه قادر على اليقين، فإن النبي - ﷺ - لا يعلم الحكم إلا بعد إنزال الوحي، وإنزاله غير مقدور له، نعم: هو قادر عليه بعد الوحي، وحينئذ لا يجوز له الاجتهاد اتفاقاً^(٢).

ثالثاً: أنا لا نسلم أن اجتهادهم لا يفيد إلا الظن، بل هو يفيد اليقين على رأى المصوبة، وكذا على رأى المخطئة الذين يقولون: إن الأنبياء لا يخطئون فى اجتهادهم، بخلاف سائر المجتهدين، وهذا ظاهر، وكذلك يفيد اليقين على رأى المخطئة الذين ذهبوا: إلى أن الأنبياء قد يخطئون، لأنهم قد اشتراطوا: عدم إقرارهم على الخطأ فوراً، فإذا ما أقرروا على اجتهادهم، كان صواباً بيّنين.

وعلى ذلك فنقول: القادر على دليل يقينى، يجوز له استعمال دليل يقينى آخر^(٣).

الدليل الثانى:

لو جاز تعبد النبي - ﷺ - بالاجتهاد، لجازت مخالفته، لأن ما قاله - حينئذ - من أحكام الاجتهاد، وجواز المخالفة من لوازم أحكامه، إذ لا قطع بأنه حكم الله - تعالى - لاحتمال الإصابة والخطأ، واللازم باطل بالإجماع^(٤).

وأجيب عن هذا: بمنع لزوم ذلك لأحكام الاجتهاد مطلقاً بل إذا لم يقترن بها قاطع، كاجتهاد يكون عنه إجماع، فإن اقتران الإجماع به يمنع مخالفته.

(١) انظر: الإحكام للأمدى ج٤ ص ١٧٣، حجية السنة ص ١٦٠ - ١٦١.

(٢) انظر: شرح العضد ج٢ ص ٢٩٢.

(٣) حجية السنة ص ١٦١ - ١٦٢.

(٤) انظر: تقرير هذا الدليل وما ورد عليه فى: شرح العضد ج٢ ص ٢٩٢، بيان المختصر ج٣ ص ٢٩٨، أصول ابن مفلح ج٤ ص ١٤٧، الوصول إلى الأصول ج٢ ص ٣٨٠ - ٣٨١، المحصول ج٢ ق ٣ ص ١٤ - ١٥، الإحكام للأمدى ج٤ ص ١٦٩، الحاصل ج٢ ص ١٠٠٢، التحصيل ج٢ ص ٢٨٢، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨٠٤.



واجتهاده - ﷺ - قد اقترن به قاطع، وهو: صدوره عن الرسول المعصوم عن الخطأ في الاجتهاد (على قول) والذي لا يقر على خطأ في اجتهاده (على قول آخر) وهذا على رأى المخطئة.

وأما على رأى المصوبة، فظاهر أن اجتهاده - ﷺ - مصيب، كاجتهاد غيره من سائر الأنمة^(١).

الدليل الثالث:

أنه لو قاس النبي - ﷺ - فرعاً على أصل، فلا يخلو، إما أن يجوز إيراد قياس فرع آخر على ذلك الفرع، أو لا، إن قلتم: لا، فمحال، لأنه صار منصوباً عليه من جهته، وإن قلتم: نعم، فكيف يجوز القياس على الفرع^(٢).

وأجيب عن هذا:

بأنه يجوز القياس عليه، وكذا على كل فرع أجمعت الأمة على إلحاقه بأصل، لأنه صار أصلاً بالإجماع والنص^(٣).

أدلة أصحاب المذهب الثالث:

استدل المفصلون بأدلة أذكر أهمها:

الدليل الأول: أن رسول الله - ﷺ - وظيفته بيان ما نصبه الله - من الأحكام الشرعية - ابتداءً، ونصب أحكام الشرع ابتداءً، إنما يكون بالوحي، ولا يكون برأى أحد من الخلق، لأن حكم الشرع حق الله - تعالى - فأبليه نصبه، ولو وكل نصبه إلى رأى أحد، لكان ذلك مستلزماً للعجز والحاجة، تعالى الله عن ذلك.

بخلاف أمر الحرب والمعاملات، فإن ذلك من حقوق العباد، إذ المطلوب به دفع الضرر عنهم، أو جر النفع إليهم فيما تقوم به

(١) انظر: حجية السنة ص ١٦٤.

(٢) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٩٤.

(٣) انظر: المرجع السابق، حجية السنة ص ١٦٥.



مصلحتهم، فيجوز استعمال الرأي في مثله، لحاجة العباد إليه، إذ ليس في وسعهم شئ فوق ذلك^(١).

والجواب عن ذلك:

أنه إن أردتم - بالاجتهاد في أمور الحرب ومصالح الدنيا - الاجتهاد فيما يتعلق بهذه الأمور، مما ليس بحكم شرعي، ككون التأبير مصلحاً للثمرة، وكون هذا المنزل أصلح من ذاك للجيش، فقد حررنا - فيما سبق - أن هذا خارج عن محل النزاع، فلا معنى لذكره هنا، وحينئذ تكونون كالمانعين مطلقاً.

وإن أردتم به: الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الأمور، كالاجتهاد في إباحة إطلاق الأسرى بالمن أو الفداء، والاجتهاد في حل نوع من أنواع البيوع مثلاً، أو حرمة، فما ذكرتموه (من دليل المنع) منقوض به حينئذ، إذ لا فرق بين حكم شرعي وحكم شرعي آخر، وإن اختلفت متعلقاتهما، لأن نصب جميع الأحكام الشرعية حق الله وحده، سواء أعلقت بالعبادات أم بالمعاملات.

ثم نقول: إن رأى من عصم عن الخطأ، أو رأى من يجوز عليه الخطأ مع تقرير الله له عليه، إن كلا منهما صالح لنصب الشرع ابتداءً، بسبب انضمام العصمة أو التقرير، المفيد لليقين كالوحي.

وإنما جاز استعمال رأي الرسول - ﷺ - حينئذ، فيما هو حق الله تعالى، من نصب الأحكام الشرعية، لما يترتب على ذلك من زيادة الثواب للنبي - ﷺ - ببذله الجهد، لا لحاجة الله تعالى، أو عجزه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - فلا يرد أن استعمال الرأي إنما يكون عند العجز والحاجة^(٢).

(١) انظر: كشف الأسرار للنسفي ج ٢ ص ١٦٥.

(٢) انظر: حجية السنة ص ١٧١ - ١٧٣.



الدليل الثانى:

أنه قد قامت الأدلة على امتناع التعبد بالاجتهاد مطلقاً، مثل قوله تعالى: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى"^(١)، ومثل: قدرته على اليقين بالتلقى من الوحي.

وورد - مع ذلك - أدلة تفيد وقوعه فى الحروب، وأمور الدنيا، مثل قوله تعالى: "عفا الله عنك لم أذنت لهم"^(٢)، وقوله: "ما كان لنبي أن يكون له أسرى"^(٣)، والوقوع مستلزم للجواز.

فلما حصل التعارض: اضطررنا إلى الجمع بين أدلة المنع مطلقاً، وأدلة التجويز فى أمور الحرب، بتخصيص الأولى بالثانية، وجعل المنع قاصراً على التعبد بالاجتهاد فيما عدا الحروب وأمور الدنيا^(٤).

والجواب عن ذلك أولاً:

أن من أدلة المنع مطلقاً، ما دلالاته عقلية لا يمكن تخصيصها مثل: القدرة المذكورة.

فإن سلمت دلالاته على المنع فيما عدا الحروب، وجب طردها.

ثانياً: أننا لو سلمنا دلالة ما ذكره - من أدلة الوقوع - على الوقوع، فلا نسلم التعارض، لأننا قد أبطلنا أدلة المنع.

الدليل الثالث:

أن الحروب أمرها على الفور، لعظم المفسدة فى التأخير، من جهة استيلاء العدو، ومثلها مائت أمور الدنيا ومصالح العباد، والفورية توجب تجويز التعبد - بل وقوعه.

(١) الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم وسيأتى الكلام عن وجه الدلالة منهما عند ذكر أدلة المانع من الوقوع.

(٢) من الآية رقم ٤٣ من سورة التوبة.

(٣) من الآية رقم ٦٧ من سورة الأنفال.

(٤) انظر: جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٦، غاية الوصول ص ١٤٩، أصول الفقه للشيخ محمد أبى النور زهير ج ٤ ص ٢٣١.



وأما سائر الأحكام، فيجوز فيها التراخي، فليست هناك ضرورة إلى الاجتهاد فيها، فلا يجوز التعبد به، فضلاً عن وقوعه^(١).

والجواب عن هذا:

أن المفسدة تندفع بتقدم النصوص في مثل هذه الصور، فيقال له: إذا وقع كذا فافعل كذا، وكذلك تندفع بنزول النصوص فوراً بعد حدوث هذه الصور.

وكل من تقدمها ونزولها فوراً بعد الحادثة ممكن، فلا ضرورة إلى الاجتهاد حينئذ^(٢).

شبهة الواقفية:

أما أصحاب المذهب الرابع، وهم القائلون بالوقف، فإنهم رأوا أن الأدلة متعارضة، بعضها يثبت التعبد بالاجتهاد، والبعض الآخر ينفيه، ولا مرجح، فتوقفوا، لأن القول برأى معين فيه ترجيح لأحد الدليلين المتساويين على الآخر بدون مرجح، وهو باطل^(٣).

وقد أثبتنا فيما مضى جواز التعبد بالاجتهاد، وأبطلنا أدلة المانعين، فلا وجه لتوقفهم.

الترجيح:

والذي يترجح عندي: هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، القائلون بالجواز مطلقاً، وذلك لقوة أدلتهم، والرد على ما استدل به أصحاب المذاهب الأخرى، ثم إن القول بالجواز هو مذهب جمهور الأصوليين، كما سبق بيانه.

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦.

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧، حجية السنة ص ١٧٤ - ١٧٥.

(٣) أصول الفقه للشيخ/ محمد أبي النور زهير ج ٤ ص ٢٣٢.



المبحث الثاني

وقوع تعبد - ﷺ - بالاجتهاد

مذاهب العلماء فى وقوع تعبد - ﷺ - بالاجتهاد

الذين ذهبوا إلى جواز تعبد النبي - ﷺ - بالاجتهاد، اختلفوا فى وقوعه على خمسة مذاهب:

المذهب الأول: الوقوع مطلقاً:

وهو مذهب جمهور الأصوليين، قال الإمام الزركشى فى (البحر): "ذهب الجمهور إلى وقوعه مطلقاً"^(١).

ونسبه الأمدى فى (الإحكام)^(٢) وابن الحاجب فى (المنتهى)^(٣) إلى الإمام أحمد بن حنبل والقاضى بأى يوسف رحمهما الله.

وهو اختيار الإمامين الأمدى فى (الإحكام)^(٤) وابن الحاجب فى (المنتهى)^(٥) و(المختصر)^(٦).

وقال الإسئوى فى (نهاية السؤل): "اختاره الأمدى وابن الحاجب، وهو مقتضى اختيار الإمام وأتباعه، فإن الأدلة التى ذكروها تدل عليه"^(٧).

واختاره من الحنابلة: ابن بطّة، والقاضى أبو يعلى، وأبو الخطاب، وابن عقيل، وابن الجوزى، وابن مفلح، وابن قدامة^(٨).

(١) البحر المحيط ج٦ ص ٢١٦.

(٢) انظر: الإحكام ج٤ ص ١٦٥.

(٣) انظر: المنتهى ص ٢٠٩.

(٤) انظر: الإحكام ج٤ ص ١٦٥.

(٥) انظر: المنتهى ص ٢٠٩.

(٦) انظر: المختصر ص ٢٢٢.

(٧) نهاية السؤل ج٤ ص ٥٣١ - ٥٣٢.

(٨) انظر: أصول الفقه لابن مفلح ج٤ ص ١٤٧٠، العدة ج٥ ص ١٥٧٨، شرح مختصر الروضة ج٣ ص ٥٩٤، روضة الناظر ج٣ ص ٩٦٩.

وقال الفتوحى فى (شرح الكوكب): "ووقع على الصحيح عند أكثر أصحابنا، قال القاضى: أوماً إليه أحمد، قال ابن بطة، وذكر عن أحمد نحوه" (١).

المذهب الثانى:

الوقوع إذا انتظر الوحى ولم ينزل، فعليه أولاً أن ينتظره، فإذا انتظره ولم ينزل، كان مأموراً بالاجتهاد.

وهذا مذهب أكثر المتقدمين من الحنفية، واختاره المتأخرون منهم (٢).

ثم اختلفوا فى تقدير مدة انتظار الوحى، فقيل: هى ثلاثة أيام، وقيل: هى مقدرة بانقطاع رجاء وحى فى الحادثة، وخوف فواتها بلا حكم، وذلك مختلف بحسب الحوادث، وهذا هو الصحيح عندهم، إذ لا دليل على خصوص الثلاثة (٣).

المذهب الثالث: عدم الوقوع مطلقاً:

ذهب إليه قوم (٤)، ولم أجد أحداً صرح باسم من ذهب إليه (٥).

المذهب الرابع: التفصيل:

وهؤلاء المفصلون قد اختلفوا، فذهب إمام الحرمين فى (البرهان) (٦)، والغزالى فى (المنخول) (٧) إلى أنه - ﷺ - كان لا يجتهد

(١) شرح الكوكب المنير ج٤ ص٤٧٦.

(٢) فطر: كشف الأسرار للبخارى ج٣ ص٣٨٦، كشف الأسرار للنسفى ج٢ ص١٦٨، نور الأنوار ج٢ ص١٦٨، ميزان الأصول ص٤٦٢، التوضيح ج٢ ص٣٣، إفاضة الأنوار ص٢٣٤، نسيمات الأسحار ص٢٠٧، التقرير والتحبير ج٣ ص٢٩٤، تيسير التحرير ج٤ ص١٨٣، فواتح الرحموت ج٢ ص٣٦٦.

(٣) فطر: كشف الأسرار ج٣ ص٣٨٦، التقرير والتحبير ج٣ ص٢٩٤، فواتح الرحموت ج٢ ص٣٦٦.

(٤) انظر: المستصفى ج٢ ص٣٩٤، نهاية السؤل ج٤ ص٥٣١، البحر المحيط ج٦ ص٢١٦.

(٥) انظر: المراجع المذكورة فى بداية المسألة، حجية السنة ص ١٧٧.

(٦) انظر: البرهان ج٢ ص١٣٥٦.

(٧) انظر: المنخول ص٤٦٨.



فى القواعد والأصول، بل كان ينتظر الوحى، فأما فى القروع والنفاصيل فكان مأذوناً له بالاجتهاد فيها^(١).

ومنهم من قال: كان متعبداً به فى أمور الحرب دون الأحكام الشرعية، كما فى (منتهى السؤل)^(٢) للآمدى.

ومثل أمور الحرب: سائر أمور الدنيا، على ما يفهم من حاشية السعد على (شرح المختصر)^(٣).

ومنهم من فصل بين حقوق الأدميين وحقوق الله تعالى، فأوجب الاجتهاد فى القسم الأول، دون الثانى.

وهذا التفصيل الأخير نقله فى المعتمد عن الماوردى، كما فى (التقرير والتحبير) حيث قال: "وقال الماوردى: والأصح عندي: التفصيل بين حقوق الأدميين، فيجب عليه - ﷺ - لأنهم لا يصلون إلى حقوقهم إلا باجتهاد، ولا يجب فى حقوق الله"^(٤).

المذهب الخامس: التوقف بين الوقوع وعدمه:

وإليه ذهب إمام الحرمين فى (التلخيص)^(٥) والغزالى فى (المستصفى) قال: "لأنه لم يثبت فيه قاطع"^(٦).

ونسبه ابن السبكى فى (الإبهاج)^(٧) إلى جمهور المحققين.

ونقله الزركشى فى (البحر)^(٨) عن القاضى أبى بكر الباقلانى.

(١) انظر: البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٦، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٥.

(٢) انظر: منتهى السؤل ج ٣ ص ٥٨.

(٣) انظر: حاشية السعد ج ٢ ص ٢٩١، حجية السنة ص ١٧٧.

(٤) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٢٩٦.

(٥) انظر: التلخيص ج ٣ ص ٤١٠.

(٦) المستصفى ج ٢ ص ٣٩٤.

(٧) انظر: الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٦.

(٨) انظر: البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٦.

أدلة المذاهب:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول، وهم القائلون بوقوع التعبد بالاجتهاد مطلقاً بالأدلة الآتية:

الدليل الأول:

عموم قوله - تعالى - : "فاعتبروا يا أولى الأبصار"^(١).

وقد كان النبي - ﷺ - أعلى الناس بصيرة، وأكثرهم اطلاعاً على شرائط القياس، وذلك إن لم يرجح دخوله في هذا الأمر، فلا أقل من المساواة، فيكون مندرجاً فيه^(٢).

وبيان وجه الدلالة من الآية على التعبد بالقياس: أن القياس مجاوزة بالحكم عن الأصل إلى الفرع، والمجازرة اعتبار، لأن الاعتبار مشتق من العبور، وهو: المجاوزة، نقول: جرت على فلان، أى: عبرت عليه، والاعتبار مأمور به^(٣).

(١) من الآية رقم ٢ من سورة الحشر.

(٢) للوقوف على بيان وجه الدلالة من الآية وما ورد عليه من مناقشات، انظر: المحصول جـ ٢ ص ٩ - ١٠، الإحكام للأمدى جـ ٤ ص ١٦٥، الحاصل جـ ٢ ص ١٠٠١، التحصيل جـ ٨ ص ٢٨١، منهاج الوصول ص ١١٨، معراج المنهاج جـ ٢ ص ٢٨٥، نهاية الوصول جـ ٢ ص ٣٧٩، السراج الوهاج جـ ٢ ص ١٠٦٩، شرح المنهاج للأصفهاني جـ ٢ ص ٥٣٥، الإبهاج جـ ٣ ص ٢٤٧، نهاية السؤل جـ ٤ ص ٥٣٥، مناهج العقول جـ ٣ ص ١٩٢، كشف الأسرار للبخاري جـ ٣ ص ٣٨٧، كشف الأسرار للنسفي جـ ٢ ص ١٦٥، ميزان الأصول ص ٤٦٣، الفصول في الأصول جـ ٣ ص ٢٤٠، التوضيح جـ ٢ ص ٣٣، نسمات الأسحار ص ٢٠٧، أصول الفقه لابن مفلح جـ ٤ ص ١٤٧٢، العدة جـ ٥ ص ١٥٨١، روضة الناظر جـ ٣ ص ٩٧١، البلبيل ص ١٧٦، شرح مختصر الروضة جـ ٣ ص ٥٩٥، شرح الكوكب المنير جـ ٤ ص ٤٧٧، شرح العمدة جـ ٢ ص ٣٤٩.

(٣) وهذه الآية قد اختلف الأصوليون في صحة الاستدلال بها على وقوع التعبد بالقياس لسانر المجتهدين، فمنهم من لم يستدل بها، لما ورد على وجه الاستدلال بها من اعتراضات كثيرة، وعلى فرض نفع هذه الاعتراضات، فهي ظنية الدلالة، والدعوى قطعية، ومنهم من استدل بها، ودفع ما ورد على وجه دلالتها، مع اكتفائه بظنيته، ومنهم من ذهب إلى قطعيتها.

انظر: حجية السنة ص ١٨٢.



ويمكن أن يرد على وجه الدلالة من الآية: بأنه غير منتج لعموم الدعوى، لأن موضوع النزاع هي: الاجتهاد في أى دليل كان للوصول إلى حكم لم يرد به نص صريح.

اللهم إلا أن يثبت المستدل وقوع التعبد بغير القياس، بأن يقيسه على وقوع التعبد بالقياس^(١).

الدليل الثانى:

قوله تعالى: "عفا الله عنك لما أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين"^(٢).

وجه الدلالة: أنه - ﷺ - عوّب على الإذن - لمن ظهر نفاقهم بعده - فى التخلف عن غزوة تبوك، ولا يكون العتاب فيما صدر عن وحى، فيكون الإذن عن اجتهاده، لامتناع الإذن منه تشهياً^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل أولاً:

بأن الآية إنما تدل على وقوعه فى الحروب وأمور الدنيا، ولا تدل على وقوعه فى غيرها، ودعواكم عامة، فيجب إثبات الوقوع فى الجميع^(٤).

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) من الآية رقم ٤٣ من سورة التوبة.

(٣) انظر: فى بيان وجه الدلالة وما ورد عليه من مناقشات: بيان المختصر ج٣ ص ٢٩٤، شرح العضد ج٢ ص ٢٩١، الإحكام للأمدى ج٤ ص ١٦٦، نهاية الوصول ج٨ ص ٢٨٠٢، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج٢ ص ٤٢٦، مناهج العقول ج٣ ص ١٩٣، غاية الوصول ص ١٤٩، المنتهى ص ٢٠٩، المختصر ص ٢٢٢، نشر البنود ج٢ ص ٣١٩، نيل السؤل ص ٢٠١، أصول ابن مفلح ج٤ ص ١٤٧٢، العدة ج٥ ص ١٥٧٨، البلبل ص ١٧٦، شرح مختصر الروضة ج٣ ص ٥٩٥، شرح الكوكب المنير ج٤ ص ٤٧٨، كشف الأسرار للنسفى ج٢ ص ١٦٦، الفصول فى الأصول ج٣ ص ٢٤٢، إقاضة الأنوار ص ٢٣٥، إرشاد الفحول ج٢ ص ٣١٧.

(٤) انظر: حاشية السعد على شرح مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٢٩١.



وأجيب عن هذا:

بأنه إذا سلم الخصم دلالة الآية على وقوع التعبد بالاجتهاد في حكم شرعي متعلق بالحروب، لزمه أن يسلم بالوقوع في غيرها، إذ لا فرق بين حكم شرعي وحكم شرعي آخر^(١).

ونوقش ثانياً:

بما قاله الإمام ابن السبكي، ونقله عنه صاحب (التقرير والتحبير): من أن غير واحد من الأئمة قال: إنه - عليه السلام - كان مخيراً في الإذن وعدمه، لقوله تعالى: "فَأَذِنَ لِمَن شِئْتُم مِّنْهُمْ"^(٢) فلم يرتكب - عليه السلام - إلا صواباً، غير أنه لما أذن لهم، أعلمه الله بما لم يطلع عليه من سرهم، أنه لو لم يأذن لهم لقعدها، وأنه لا حرج عليه فيما فعل ولا خطأ، فكان ذلك من كرامته عند ربه - سبحانه وتعالى - قال القشيري: ومن قال: العفو لا يكون إلا عن ذنب، فهو غير عارف بكلام العرب، وإنما معنى (عفا الله عنك): لم يلزمك ذنبا كما في قوله - عليه السلام - "عفا الله لكم عن صدقه الخيل والرقيق"، ولم يجب عليهم ذلك قط^(٣).

وحاصل هذا الاعتراض: أنه لا عتاب في الآية، فلا دلالة فيها على وقوع التعبد بالاجتهاد.

ونوقش ثالثاً:

بأن الأمر على عكس ما ادعاه المستدل، فالعتاب يستلزم: أن يكون صدور الإذن منه - عليه السلام - عن غير اجتهاد، لأن من المعلوم أن المجتهد - سواء أكان مصيباً أم مخطئاً - لا يستحق عقاباً ولا عتاباً أصلاً، بل هو مستحق للثواب والمدح على بذله الجهد على قدر استطاعته، فإن أصاب، ضوعف ثوابه، وإن أخطأ، استحق أصل الثواب، فكيف يكون العتاب - في الآية - دليلاً على وقوع الاجتهاد من النبي - عليه السلام -^(٤).

(١) انظر: حجية السنة ص ١٨٣.

(٢) من الآية رقم ٦٢ من سورة النور.

(٣) انظر: التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٤) انظر: حجية السنة ص ١٨٤ - ١٨٥.



وهذا الاعتراض مبني على التسليم الجدلي بأن في الآية عتاب.

الدليل الثالث:

قوله تعالى: "ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم" (١).

روى مسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - حديثاً طويلاً، ورد فيه: "قلما أسروا الأسارى قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأبي بكر وعمر، ما ترون في هؤلاء الأسارى؟ فقال أبو بكر: يا رسول الله، هم بنو العم والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم الفدية فتكون لنا قوة على الكفار فعسى الله أن يهديهم للإسلام، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ما ترى يا ابن الخطاب؟ قلت: لا والله يا رسول الله، ما أرى الذي رأى أبو بكر، ولكنني أرى أن نضرب أعناقهم، فتمكن علينا من عقيل فيضرب عنقه، وتمكنني من فلان (نسيباً لعمر) فاضرب عنقه، فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديده، فهو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما قال أبو بكر، ولم يهو ما قلت".

فلما كان من الغد جنت، فإذا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبو بكر قاعدين يبكيان، فقلت: يا رسول الله، أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك، فإن وجدت بكاء بكيت وإن لم أجد بكاء تبكيت لبيككما؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبكي للذي عرض على أصحابك، من أخذ الفداء، لقد عرض على عذابيهم أدنى من هذه الشجرة (شجرة قريبة من نبي الله - صلى الله عليه وسلم -) فأنزل الله - عز وجل - "ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض" إلى قوله "فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً" فأحل الله الغنيمة لهم (٢).

(١) الآيتان ٦٧، ٦٨ من سورة الأنفال.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب: الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإيابة الغنائم ج٣ ص ١٣٨٥ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - .
وأخرجه أبو داود - مختصراً - في كتاب الجهاد، باب فداء الأسير بالمال ج٢ ص ٥٦.

وأخرجه الترمذي في كتاب الجهاد، باب: ما جاء في المشورة ج٣ ص ١٢٩.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٣ ص ٢١٩ عن أنس - رضي الله عنه - .

وانظر: فوائح الرحموت ج٢ ص ٣٦٧.



وفى رواية الواقدي فى كتاب المغازى^(١): أن رسول الله - ﷺ - قال: "لو نزل من السماء عذاب لما نجا منه إلا عمر".

فقد عوتب - ﷺ - استبقاء أسرى بدر بالفداء ولا يكون العتاب فيما صدر عن وحى، فيكون اجتهاد^(٢).

ومعنى قوله: "لو لا كتاب من الله سبق" الآية: لو لا حكم سبق فى اللوح المحفوظ، وهو: أنه لا يعذب من اجتهد بخالص النية، مجتنباً عن شائبة الهوى، وأخطأ من غير تقصير فى بذل الجهد لمسكم العذاب^(٣).

وإنما كان هذا خطأ فى الاجتهاد، لأنهم نظروا فى أن استبقاءهم كان سبباً لإسلامهم وتوبتهم، وأن فداءهم ينقوى به على الجهاد فى سبيل الله، وخفى عليهم: أن قتلهم أعز للإسلام وأهيب لمن وراءهم، وأفل لشوكتهم^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل أولاً:

بأن الآية إنما تدل على وقوعه فى الحروب وأمور الدنيا، وقد سبق ذكر مثل هذا الاعتراض والجواب عنه^(٥).

(١) كما قال الأنصارى فى فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٧.
(٢) انظر: فى بيان وجه الدلالة وما ورد عليه من مناقشات: التلخيص ج ٣ ص ٤٠٧، المستصفى ج ٢ ص ٣٩٤، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ١٣ - ١٤، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٦، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨٠، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٥٢٦، غاية الوصول ص ١٤٩، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٢، العدة ج ٥ ص ٥٧٨، روضة الناظر ج ٣ ص ٥٩٥، قواعد الأصول ص ١٠٢، شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧٧، كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ص ٣٩٢، كشف الأسرار للنسفى ج ٢ ص ١٦٧، الفصول فى الأصول ج ٣ ص ٢٤١، التوضيح ج ٢ ص ٣٤، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣١٧، مرقى السعود ص ٤٤٢.

(٣) انظر: فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٦.

(٤) انظر: التوضيح ج ٢ ص ٣٤ - ٣٥، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٢٦٧.

(٥) انظر: ص ١٠٣ من هذا البحث.



ونوقش ثانياً:

بما حاصله: أنه لا عتاب في الآيتين - أيضاً - قال ابن السبكي: 'إن الآيتين قد اشتملتا على ما خص به - ﷺ - وبيان عظيم فضله من بين سائر الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - والمعنى - والله أعلم - : ما كان هذا لنبي غيرك، وقوله: (تريدون عرض الدنيا) المعنى به: من أراد ذلك من الصحابة، تحريضاً لهم على تعظيم جانب الأجر والفوز بالشهادة^(١).

وقد سبق الإمام ابن السبكي إلى ذلك كل من القاضيين: أبى بكر الباقلاني، وأبى زيد الدبوسي.

أما القاضي الباقلاني، فقد نقل عنه إمام الحرمين في (التلخيص) أنه قال: "من زعم أن هذه الآية تدل على حكمة - ﷺ - بالاجتهاد، فقد افترى على الله - تعالى - بأعظم الفرية، فإن فيه تعرضاً لتجويز الخطأ على رسول الله - ﷺ - مع تقريره عليه، والناس على حزبين في تجويز الخطأ على الرسل - عليهم السلام - ومن جوزه منهم، لم يجوز تقريرهم عليه".

ثم قال بعد ذلك: "والآية تنبئ عن تبرئته، فإنه تعالى قال: "ما كان لنبي أن يكون له أسرى) فلما نجز حديثه، خاطب أصحابه فقال: "تريدون عرض الدنيا) ونحن نعلم أن الرسول - ﷺ - لا يخاطب بذلك، فقد عرضت عليه خزائن الدنيا، فأبأها - ﷺ -"^(٢).

أما القاضي أبو زيد الدبوسي، فقد قال في (تقويم الأدلة) فيما نقله عنه صاحب (التقرير والتحبير): "فإن قيل: أليس الله عاتب رسوله على الفداء، وقال رسول الله - ﷺ - : "لو نزل العذاب ما نجا إلا عمر" فدل أن أبا بكر كان مخطئاً؟

قلنا: هذا لا يجوز أن يعتقد، فإن رسول الله - ﷺ - عمل برأى أبى بكر، ولا بد أن يقع عمل رسول الله - ﷺ - إذا أقر عليه -

(١) نقل ذلك عنه العبادي في الآيات البيئات ج ٤ ص ٣٤٥.

(٢) التلخيص ج ٣ ص ٤٠٨ - ٤٠٩.



صواباً، والله - تعالى - قرر عليه، فقال: "فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً"^(١).

الدليل الرابع:

وهو للقاضي أبي يوسف - رحمه الله - حيث استدل على ذلك بقوله تعالى: "إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله"^(٢).

وقد بين أبو على الفارسي وجه الدلالة من الآية: بأن (الرؤية) يقال للإبصار مثل: رأيت زيدا، وللعلم، مثل: رأيت زيدا قائماً، وللرأى، مثل: أرى فيه الحل أو الحرمة، أو (أراك) في الآية، لا تستقيم لرؤية العين، لاستحالتها في الأحكام، ولا للعلم، لوجوب ذكر المعقول الثالث إذا ذكر الثاني، والثاني هنا مذكور، إذ التقدير: بما أراكه الله، فالكاف مفعول أول، والهاء مفعول ثان، والمقدر كالمذكور، وإنما قدرناه لأن (ما) موصول اسمي، فلا بد من عائد عليه، لتتم الصلة.

وإذا كان الثاني مذكوراً، والثالث لم يذكر، فقد اختلف شرط (رأى العلمية) فتعين أن يكون المراد: الرأى، أى: بما جعله الله رأياً لك^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل أولاً:

بأنه لعل المراد بالإلزام: الإلهام كما ذهب إليه فخر الإسلام^(٤)، والإلهام وحى لا اجتهاد.

(١) من الآية رقم ٦٩ من سورة الأنفال.

وانظر: التقرير والتحبير ج٣ ص ٢٩٧.

(٢) من الآية رقم ١٠٥ من سورة النساء.

(٣) شرح العضد ج٢ ص ٢٩١، بيان المختصر ج٣ ص ٢٩٥، فواتح الرحموت ج٢ ص ٣٦٨.

وانظر كذلك: في بيان وجه الدلالة وما ورد عليه: التبصرة ص ٥٢١، شرح اللمع ج٢ ص ١٠٩١، الإحكام للأمدى ج٤ ص ١٦٥، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٧٩٢، مناهج العقول ج٣ ص ١٩٣، المنتهى ص ٢٠٩، المختصر ص ٢٢٢، نيل السؤل ص ٢٠١، أصول ابن مفلح ج٤ ص ١٤٧٣، حجية السنة ص ١٩١.

(٤) انظر: أصول فخر الإسلام مع كشف الأسرار ج٣ ص ٣٨٤ - ٣٨٥، فواتح الرحموت ج٢ ص ٣٦٨.



ودفعه في (مسلم الثبوت) وشرحه، بأنه لا يضر ما نحن بصدد، لعمومه لفظان والعبرة له - أي: عموم اللفظ - فالإلهام فرد من أفراد الإراءة، لا أنه هو المعنى^(١).

ونوقش ثانياً:

بأنه بمعنى: الإعلام، و(ما) مصدرية، فلا ضمير، وحذف المفعولان معاً، وهو جائز^(٢).

ودفع هذا الاعتراض في (مسلم الثبوت) وشرحه: "بأن جعل ما مصدرية ضعيف، لأنه أقل بالنسبة إلى الموصولة.

وأيضاً: الباء على هذا للسببية، فيلزم ترك المحكوم به، وهو بعيد فتأمل^(٣).

وهذا الدفع على تسليمه لا يبطل احتمال المصدرية، وإنما يثبت مرجوحيتها، والمطلوب إبطال الاحتمال، حتى يصح الاستدلال^(٤).

الدليل الخامس:

قوله تعالى: "وشاورهم في الأمر"^(٥)، وبأنه - ﷺ - قد شاور أصحابه في كثير من الأمور المتعلقة بالحروب وغيرها.

والمشاورة لا تكون فيما يحكم فيه بطريق الوحي، وإنما تكون فيما يحكم فيه بطريق الاجتهاد، إذ لا تكون إلا لتقر الوجه، واختيار الرأي الصالح من بين الآراء، ليعمل به، وهذا إنما يكون فيما لا نص فيه^(٦).

(١) انظر: فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٢) انظر: شرح العضد ج ٢ ص ٢٩١، بيان المختصر ج ٣ ص ٢٩٥.

(٣) انظر: فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٨.

(٤) انظر: حجية السنة ص ١٩٢.

(٥) من الآية رقم ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٦) انظر: الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٦، التلويح ج ٢ ص ٣٣، كشف الأسرار للبخاري

ج ٣ ص ٣٩٥، كشف الأسرار للنسفي ج ٢ ص ١٦٧، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٢،

المنتهى ص ٢٠٩، نشر البنود ج ٢ ص ٣١٩، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٢، العدة ج ٥

ص ١٥٧٩، شرح الكوكب ج ٤ ص ٤٧٧، الفصول في الأصول ج ٣ ص ٢٤٠.



ثم إن رأى المختار قد يكون رأيه - ﷺ - وعلى ذلك فالاستدلال ظاهر.

وقد يكون رأى غيره، فيقال: إذا جاز له العمل برأى غيره عند رجحانه، جاز له العمل برأيه - أيضاً - عند الرجحان بل هو أولى^(١).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل أولاً:

بأنه يجوز أن يكون الغرض من المشاورة: تطيبب القلوب، وترضية النفوس، لا ما ذكر المستدل.

وأجيب: بأنه إذا أهمل جميع الآراء، ولم يختار منها شيئاً كان ذلك إيذاء لهم، واستهزاء بهم، لا تطيبباً لقلوبهم، وترضية لنفوسهم^(٢).

ونوقش ثانياً: بأن المراد - من الآية - المشاورة في أمور الحرب والدنيا، فالنبي - ﷺ - لم يشاور أصحابه إلا في هذه الأمور، والدعوى عامة، تشمل الاجتهاد فيها، وفي غيرها.

وأجيب عن هذا:

بأنه إنما أمر بالمشاورة في أمر الفداء وجواز المفاداة أو فسادها، لا شك أنه من أحكام الدين، ومما هو حق الله تعالى، وكيف لا يكون كذلك، وهو متعلق بالجهاد، والمقصود به المحافظة على الدين أولاً وبالذات، وإن ترتب عليه كسب للغانمين ثانياً وبالعرض^(٣).

(١) انظر: التلويح ج ٢ ص ٣٣، كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ص ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ص ٣٩٥، كشف الأسرار للنسفى ج ٢ ص ١٦٧، حجة السنة ص ١٩٥.



الدليل السادس:

قوله - ﷺ -: "لو استقبلت من أمرى ما استدبرت، لم أسق الهدى، ولجعلتها عمرة"^(١).

وقد قال ذلك - ﷺ - حين أذن لمن لم يسق الهدى - من أصحابه - فى حجتهم معه: أن يجعلوها عمرة، ويتحللوا من إحرامهم. ولم يفعل هو ما أذن لأصحابه فيه، لأن السوق مانع من التحلل، حتى يبلغ الهدى محله.

وسوق الهدى مندوب، والنذب حكم شرعى، ولم يكن عن وحى، لأنه ليس له أن يبدله من تلقاء نفسه، ومعنى الحديث: لو علمت سابقاً ما علمت الآن من الحرج الذى وجد فى السوق، لما سقت، ولم يكن بالنشهى لامتناعه عليه، فكان بالاجتهاد^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل:

بما ذكره الأنصارى فى (فوائح الرحموت): "بأن هذا لا يقوم حجة، فإن هذا الحديث وقع فى حجة الوداع، حين أمر القوم بالتحلل عن إحرام الحج بالعمرة، ولم يتحلل هو نفسه - ﷺ - لما ساق الهدى، فخرجوا عن التحلل، وأرادوا أن يهتدوا بهدى رسول الله - ﷺ -، علماً منهم بما فيما فعل من الأجر، فقال: إن سوق الهدى مانع من

(١) متفق عليه، أخرجه البخارى عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - فى كتاب الحج، باب: تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت جـ ٢ ص ٥٩٥، وفى العمرة، باب: عمرة التعميم جـ ٢ ص ٦٣٢.

وأخرجه مسلم فى كتاب الحج، باب: بيان وجوه الإحرام جـ ٢ ص ٨٧٩.

(٢) انظر: شرح العنبر جـ ٢ ص ٢٩١، بيان المختصر جـ ٣ ص ٢٩٤، فوائح الرحموت جـ ٢ ص ٣٦٨، التقرير والتحبير جـ ٣ ص ٢٩٨، نهاية الوصول جـ ٨ ص ٣٧٩٢، مناهج العقول جـ ٣ ص ١٩٣، المنتهى ص ٢٠٩، المختصر ص ٢٢٢، نيل السؤل ص ٢٠١، أصول ابن مفلح جـ ٤ ص ١٤٧٣، شرح الكوكب المنير جـ ٤ ص ٤٧٨، إرشاد الفحول جـ ٢ ص ٣١٧.



التحلل أن يبلغ محله، ولو علمت أنكم لا تطيب أنفسكم إلا بالاتباع في فعلي، لما سقت الهدى وتحللت.

وهذا لا يدل على أن السوق كان عن رأي، وظهر الآن خلافه، بل كان حكمه معلوماً - من الندب - وكان اختار هو - ﷺ - أمراً مندوباً، ثم قال: تطيبوا لهم: لو علمت كذا لتركت هذا المندوب^(١).

وحاصل هذا: أن ندب السوق كان بالوحي واستمر، وفعل النبي - ﷺ - ما علم ندبه^(٢).

الدليل السابع:

أن الاجتهاد أكثر ثواباً، لما فيه من المشقة وقد قال - ﷺ - :
(أفضل العبادات أحزها)^(٣) أي: أشقها.

وهو - أيضاً - منصب شريف، حتى قيل: إنه أفضل درجات العلم للعباد، وما كان كذلك، فهو - ﷺ - أولى به من غيره، فإن علو درجته - ﷺ - يقتضي أن لا يسقط عنه، تحصيلاً لمزيد الثواب، وشرف المنصب، ولئلا يكون غيره مختصاً بفضيلة ليست له^(٤).

(١) فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٨.

(٢) حجية السنة ص ١٩٦.

(٣) وفي رواية بالإفراد (العبادة) أورده في كشف الخفا حديث (٤٥٩) وقال: "قال في الدرر - تبعاً للزرکشی - لا يعرف، وقال ابن القيم في شرح المنازل: لا أصل له، وقال المزي: هو من غرائب الأحاديث، وقال القارئ: في (الموضوعات الكبرى) معناه صحيح لما في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - "الأجر على قدر التعب".

انظر: كشف الخفا ج ١ ص ١٧٥، أسنى المطالب ص ٤٧، الموضوعات الكبرى ص ١٠١.

(٤) انظر: شرح العنود ج ٢ ص ٢٩١، التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٩٦، بيان المختصر ج ٣ ص ٢٩٦، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٩، التبصرة ص ٥٢٢، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٩٢، المستصفى ج ٢ ص ٣٩٦، المحصول ج ٢ ص ٣ ص ١٠، الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٦٧، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠١، التحصيل ج ٢ ص ٢٨١، منهاج الوصول ص ١١٨، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٦، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٥، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٦٩، شرح المنهاج للأصفهاني ج ٢ ص ٨٢٤، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٧، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٥، مناهج العقول ج ٣ ص ١٩٣، المختصر ص ٢٢٢، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٣.



مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل أولاً:

بأننا لا نسلم اطراد ترتب كثرة الثواب على المشقة، والأحاديث ليست على عمومها، إذ قد يفضل بعض العبادات الخفيفة على غيرها، مما هو أكثر عملاً وأشق.

فالنطق بالشهادتين أفضل الأعمال، مع سهولته وخفته على اللسان، وفرض الصبح أفضل من اعداد من الركعات النافلة، ودرهم من الزكاة أفضل من دراهم من صدقة التطوع وركعتان في المسجد الحرام أفضل من ركعات في غيره^(١).

قلت: ويمكن أن يجاب عن هذا: بأن فرض الصبح والدرهم من الزكاة إنما فضلا على غيرهما مما ذكر، لأن الفرض أفضل من النفل، بقطع النظر عن المشقة وغيرها، مصداق ذلك ما ورد في الحديث القدسي "وما تقرب إلى عبدي بشئ أحب إلى مما افترضته عليه"^(٢).

وأما تفضيل الركعتين في المسجد الحرام على ركعات في غيره، فلأن الصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة فيما سواه لإخبار الصادق المصدوق - عليه السلام - بذلك، بقطع النظر عن المشقة وغيرها كذلك.

وأما النطق بالشهادتين فهو أفضل الأعمال حقاً، لكن لا نسلم خفته وسهولته، بل نقول: إنه خفيف في الظاهر شاق وتقيل في الباطن، لأن الإيمان هو ما وقر في القلب وصدقه العمل، أما النطق المجرد عن العمل فلا يفيد صاحبه، والله أعلم.

(١) انظر: التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٩٨.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب: التواضع.

انظر: صحيح البخاري ص ١٣٧٢، ط/ دار السلام - الرياض.



ونوقش هذا الدليل ثانياً:

بأننا سلمنا ترتب كثرة الثواب على المشقة، ولكن لا يفيد المستدل - في الاستدلال - مجرد حصول المشقة في الاجتهاد، بل لابد أن يزعم: أن الاجتهاد أشق من الوحي، إذ لو تساويا في المشقة، أو كان الوحي أشق لما كان هناك ترجيح للاجتهاد على الوحي، من ناحية الثواب.

وهذا الزعم - على تقدير أنه يذهب إليه - لا نسلّمه له، فإن من اطلع على أحاديث كيفية الوحي، علم ما كان يكابده - ﷺ - في سبيل تلقيه الأحكام من الوحي، مما لا يوجد في الاجتهاد مهما صعب أمره.

ثم إننا معه في أن الاجتهاد منصب شريف، ولكن هذا لا يفيد أيضاً، إلا إذا كان أشرف من الوحي، ولا أظن أن عاقلاً يذهب إلى ذلك، بل الأمر بالعكس وتحصيل الأشرف له، في كل حكم شرعي، أولى من تحصيل الأشرف في بعض الأحكام، والشريف في البعض الآخر.

فإذا تقرر أن الوحي أكثر ثواباً، وأشرف من الاجتهاد منصباً، فلا نسلّم قول المستدل: إن علو درجته يقتضي عدم سقوطه، بل قد يقضى سقوطه، إذ الشيء قد يسقط لدرجة أعلى منه، ولا يكون فيه نقص لأجره، ولا يكون غيره مختصاً بفضيلة ليست له، وذلك كمن يحرم ثواب الشهادة لكونه حاكماً، وثواب التقليد لكونه مجتهداً، وثواب القضاء لكونه إماماً^(١).

الدليل الثامن:

قوله تعالى: "وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفثت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان"^(٢).

روى أن غنم قوم وقعت ليلاً في زرع جماعة فافسدته، فتخاصموا إلى داود - عليه السلام - فحكم داود بالغنم لصاحب الحرث فقال

(١) انظر: شرح المعتمد ج ٢ ص ٢٩١، حجية السنة ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٢) الآية رقم ٧٨ وجزء من الآية رقم ٧٩ من سورة الأنبياء.



سليمان - عليه السلام - وكان ابن إحدى عشرة سنة: غير هذا أوفق بالفريقين، فقال: أرى أن تدفع الغنم إلى أهل الحرث، ينتفعون بالبيانها وأولادها وأصوافها والحرث إلى أرباب الغنم يقومون عليه، حتى يعود كهينته يوم أفسدته، ثم يترادون، فقال داود - عليه السلام - القضاء ما قضيت، وأمضى الحكم بذلك.

وقوله تعالى: "ففهمناها سليمان" الهاء ضمير الحكومة المدلولة عليها بقوله تعالى: "إذ يحكمان في الحرث" وذلك التفهيم عبارة عن الرأي من غير نص، لأن ما كان بطريق الوحي، فداود وسليمان - عليهما السلام - فيه سواء، وحيث خص سليمان بالفهم، علم أن المراد به الفهم بطريق الرأي.

ولأن القضية التي قضاها داود - عليه السلام - لو كانت بالوحي لما وسع سليمان خلافه، ولما خالف ومدح على ذلك، علم أنه كان بالرأى^(١).

وإذا ثبت ذلك في حق داود وسليمان - عليهما الصلاة والسلام - ثبت ذلك في حق نبينا - ﷺ - ضرورة أنه لا قائل بالفرق^(٢) ولأنه - ﷺ - قد أمر بالافتداء بهما وبغيرهما من الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - بقوله - عز وجل -: "أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده"^(٣).

(١) انظر: كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ص ٣٨٨، كشف الأسرار للنسفي ج ٢ ص ١٦٥، التوضيح ج ٢ ص ٣٤، الدر المنثور ج ٤ ص ٣٢٤.

(٢) انظر: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٢.

(٣) من الآية رقم ٩٠ من سورة الأنعام.

وانظر: في بيان وجه الدلالة من الآية: شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٨، التبصرة ص ٥٢١، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٩١، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٦، نشر البنود ج ٢ ص ٣١٩، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٧٣، البلبل ص ١٧٦، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣١٦، الفصول في الأصول ج ٣ ص ٢٤٠.



قال الطوفى: "ولقائل أن يقول: الأمر بالافتداء بهم مطلق لا عموم فيه، فلا يتناول الحكم بالاجتهاد"^(١).

الدليل التاسع:

أن النبي - ﷺ - إذا غلب على ظنه أن الحكم معلل بعلّة معينة في صورة من الصور، ثم علم أو ظن أن تلك العلة قد وجدت في صورة أخرى، غلب على ظنه أن حكم الله في الصورة الأخرى هو الحكم الثابت في الصورة الأولى، فيجب عليه العمل بذلك، لأن العمل بالراجح متعين شرعاً وعقلاً"^(٢).

الدليل العاشر:

حديث تحريم مكة، روى عن ابن عباس - رضيهما - أنه قال: قال النبي - ﷺ - يوم فتح مكة: "لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا، فإن هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض، وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لى إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يعضد شوكة، ولا ينفر صيده، ولا تلتقط لقطته إلا من عرفها، ولا يختلى خلاها.

قال العباس: يا رسول الله إلا الإنذر، فإنه لقينهم وليبوتهم، قال: إلا الإنذر"^(٣).

(١) شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٨.

(٢) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ١٠، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٨، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠١، التحصيل ج ٢ ص ٢٨١، منهاج الوصول ص ١١٨، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٦، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٣، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٦٩، شرح المنهاج للأصفهاني ج ٢ ص ٨٢٣، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٧، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٥، مناهج العقول ج ٣ ص ١٩٢، أصول الفقه للشيخ محمد أبى النور زهير ج ٤ ص ٢٣٠.

(٣) هذا الحديث يروى عن ابن عباس وأبى هريرة - رضى الله عنهما - أخرجه البخارى فى كتاب العلم، باب: كتابة العلم ج ١ ص ٥٣، وفى كتاب الجنائز، باب: الإنذر: الإنذر والحشيش فى القبر ج ١ ص ٤٥٢، وفى كتاب جزاء الصيد، باب: لا ينفر صيد الحرم، ج ٢ ص ٦٥١، وأخرجه مسلم فى كتاب الحج، باب: تحريم مكة وصيدها وخلها وشجرها ولقطتها ج ٢ ص ٩٨٦.



وجه الدلالة: أن هذا يدل على أنه استثناه باجتهاده، إجابة للعباس - عليه السلام - إلى المصلحة العامة، إذ لو دخل الإذخر في عموم المنع منه، لما جاز أن يجيب العباس إليه^(١).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل أولاً:

بأنه لعله نزل الوحي بأن لا يستثنى الإذخر، إلا عند قول العباس، أو كان جبريل - عليه السلام - حاضراً، فأشار عليه بإجابة العباس^(٢).

وأجيب عن هذا: بأن ما ذكرتموه محتمل للصحة، ولكن لنزول الوحي على النبي - صلى الله عليه وآله - علامات لا تخفى على الشاهدين، ولو حصل شيء منها لذكرت في الرواية.

ولما لم يذكر شيء من تلك العلامات، مما يدل على نزول الوحي، تبين أن تقرير هذا الاستثناء كان باجتهاد منه - عليه السلام -^(٣).

ونوقش ثانياً: بأن الإذخر ليس من الخلاء، وإنما استثناه العباس - رضي الله عنه - تأكيداً^(٤).

ونوقش ثالثاً: بأنه لا يمتنع أن يكون النبي - صلى الله عليه وآله - أراد استثناءه، فسبق العباس إلى سؤال النبي - صلى الله عليه وآله - ذلك^(٥).

الدليل الحادي عشر:

أن النبي - صلى الله عليه وآله - لما أراد أن ينزل ببدر دون الماء، قال له الحباب بن المنذر، إن كان هذا بوحى فنعم، وإن كان الرأي والمكيدة،

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٦، التلخيص ج ٣ ص ٤١٠، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٧، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٨، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٧٢، البلبيل ص ١٧٦، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣١٥.

(٢) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٩٥.

(٣) انظر: اجتهاد الرسول للدكتورة، نادية العمرى ص ٦٣.

(٤) العدة ج ٥ ص ١٥٤٨، التمهيد ج ٤ ص ٣٨٢.

(٥) المرجعان السابقان.



فانزل بالناس على الماء لتحول بينه وبين العدو، فقال: "ليس بوحى، إنما هو رأى واجتهاد رأيته" ورجع إلى قوله^(١).

وكذلك رجوعه - ﷺ - إلى قول سعد بن معاذ وسعد بن عباد - رضى الله عنهما - لما أراد صلح الأحزاب على شطر نخل المدينة، فقد روى أن الأمر لما ضاق على المسلمين في حرب الأحزاب، وكان في الكفار قوم من أهل مكة عوناً لهم، رئيسهم: عيينة بن حصن الفزاري، وأبو سفيان ابن حرب، بعث رسول الله - ﷺ - إلى عيينة وقال: "ارجع أنت وقومك ولك ثلث ثمار المدينة، فأبى إلا أن يعطيه نصفها، فاستشار في ذلك الأنصار وفيهم سعد بن معاذ وسعد بن عباد - رضى الله عنهما - فقالا: "هذا شئ أمرك الله به، أم شئ رأيته من نفسك؟ فقال: لا، بل رأى رأيته من عند نفسي، فقالا: يا رسول الله، إنهم لم ينالوا في الجاهلية من ثمار المدينة إلا بشراء أو بقرى، فإذا أعزنا الله بالإسلام لا نعطيهم الدنية، فليس بيننا وبينهم إلا السيف، ففرح بذلك رسول الله - ﷺ -"^(٢).

فدل ذلك على أنه - ﷺ - متعبد بالاجتهاد^(٣).

الدليل الثانى عشر:

قوله - ﷺ - : "العلماء ورثة الأنبياء"^(٤).

وهذه يوجب أن تثبت له درجة الاجتهاد ليرثوه عنه، إذ لو ثبت لهم ذلك ابتداء، لم يكونوا وارثين عنه^(٥).

(١) أخرجه ابن سعد فى الطبقات ج ٣ ص ٥٦٧، وانظر: سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٢٧٢، تاريخ الطبرى ج ٢ ص ٤٤٠، أسد الغابة ج ١ ص ٤٣٦.

(٢) أخرجه أبو عبيد فى (الأموال) ص ٢١١، وانظر: سيرة ابن هشام ج ٣ ص ٢٣٤، تاريخ الطبرى ج ٢ ص ٥٧٢ - ٥٧٣، البداية والنهاية ج ٤ ص ١٠٦.

(٣) انظر: كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ص ٣٩٣، الفصول فى الأصول ج ٣ ص ٢٤١، كشف الأسرار للنسفى ج ٢ ص ١٦٧، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٧، شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧٨ - ٤٧٩.

(٤) جزء من حديث يرويه أبو الدرداء - رضى الله عنه - مرفوعاً أخرجه أبو داود فى كتاب العلم، باب: الحث على طلب العلم ج ٢ ص ٢٨٥، وأخرجه الترمذى فى كتاب العلم، باب: فضل التفقه على العبادة ج ٤ ص ١٥٣، وأحمد فى مسنده ج ٥ ص ١٩٦.

(٥) انظر: المحصول ج ٢ ص ٣، ١٢، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٧، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٢، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٦.



مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل:

بأننا قد نسلم أن قولنا: فلان وارث فلاناً يقتضى أن جميع مال الموروث يكون للوارث، لكن لا نسلم أن جميع ما للوارث يكون من المورث، فلا يلزم من جواز العمل بالاجتهاد للعلماء - الذين هم ورثة الأنبياء - جوازه لهم - عليهم الصلاة والسلام -.

وأجيب عن هذا:

بأن الظاهر من قوله - ﷺ -: (العلماء ورثة الأنبياء) أنهم ورثتهم فيما اختصوا به من العلم مطلقاً، وحينئذ لو لم تكن علومهم الاجتهادية موروثاً عن الأنبياء، لكان ذلك تقييداً للمطلق، وتخصيصاً للعام من غير ضرورة، وهو خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل^(١).

الدليل الثالث عشر:

أن السنن مضافة إلى الرسول - ﷺ - ولو كان الكل بالوحي، لم يبق لتلك الإضافة معنى، كما أن الشافعى - رحمه الله - مثلاً إذا أثبت حكماً بصراحة النص، بحيث لا يحتاج فيه إلى اجتهاد وفكر، فإنه لا يقال فيه: إن ذلك مذهب الشافعى - رحمه الله - مثلاً إذا أثبت حكماً بصراحة النص، بحيث لا يحتاج فيه إلى اجتهاد وفكر، فإنه لا يقال فيه: إن ذلك مذهب الشافعى - رحمه الله - ولهذا لم يحسن أن يقال: مذهب الشافعى وجوب الصلوات الخمس، ووجوب صوم رمضان، فأما إذا أثبت بضرب من الاجتهاد والنظر فإنه يقال فيه ذلك، فكذا ما نحن فيه.

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل:

بأنه يحتمل أن يقال: إنه إنما يضاف إليه - ﷺ - وإن كان منصوباً عليه، لكونه لم يشرع مثل ذلك لغيره، فصحة الإضافة معتمدة

(١) انظر: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٧.

على الاختصاص وإنما لا يضاف إلى الشافعي - رحمه الله - ما ذكرتم، لأنه لا اختصاص له به، ولهذا لو أثبت حكماً مختصاً به، فإنه يضاف إليه، وإن كان بصريح النص، كما لو أثبت حكماً بنص صريح بحيث لا يحتاج فيه إلى الاجتهاد والنظر، واعتقد غيره نسخ ذلك النص، فإنه يضاف ذلك الحكم إليه، وإن لم يكن فيه اجتهاد ونظر، لما أنه مختص به^(١).

الدليل الرابع عشر:

إنه لما قتل النضر بن الحارث بيدر جاءت أخته قتيلة بنت الحارث، فأنشدته أبياتاً، منها:

أحمد ولأنت نجل كريمة من قومها والفحل فحل معرق
ما كان ضرك لو مننت وربا من الفتى وهو المغيظ المحنق

فقال - ﷺ -: "لو سمعت شعرها قبل قتله ما قتلتها"^(٢)، ولو قتله بالنص لما قال ذلك^(٣).

هذه هي أهم الأدلة التي استدلت بها أصحاب المذهب الأول القائلون بوقوع الاجتهاد منه - ﷺ - مطلقاً^(٤).

(١) المرجع السابق.

(٢) أوردته ابن هشام في السرية ج ٣ ص ٤٥، والجاحظ في البيان والتبيين ج ٤ ص ٤٤، وابن عبد البر في الاستيعاب ج ٧ ص ٣٧٩، وابن حجر في الإصابة ج ٤ ص ٣٧٨، والبغدادى في شرح شواهد المغنى ج ٥ ص ٥٤، وقال ابن حجر: قال الزبير بن بكار: سمعت بعض أهل العلم يغمز هذه الأبيات ويقول: إنها مصنوعة.

(٣) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٦ - ٥٩٧.

(٤) وهناك أدلة أخرى، منها:

الدليل الخامس عشر: أن الاجتهاد طلب الحق، وكل ما كان عبادة في حق شخص، جاز أن يكون عبادة في حق الرسول - ﷺ -، فإن العبادة تقرب إلى الله تعالى، والتقرب لا يختلف باختلاف الأشخاص.

انظر: الوصول إلى الأصول ج ٢ ص ٣٨١.

الدليل السادس عشر: أن المجتهد إنما سوغ له الاجتهاد متى كان عالماً بالأصول وطرق القياس، فيجتهد فيما لا نص فيه ليعرف حكمه، ورسول الله - ﷺ - في أعلى المنازل لمعرفة الأصول وطرق القياس، فهو أولى بالاستعمال.

انظر: العدة ج ٥ ص ١٥٨٢.

==



أدلة أصحاب المذهب الثاني:

وهم الحنفية، وقد تضمن مذهب الحنفية دعويين:

الدعوى الأولى:

أنه يجب عليه - ﷺ - الاجتهاد إذا انتهت مدة انتظار الوحي، بأن انقطع الرجاء من نزوله، وخيف فوات الحادثة بلا حكم. وقد استدلوا عليها: بما استدل به القائلون بالوقوع بدون شرط.

والدعوى الثانية:

أنه لا يجوز له - ﷺ - الاجتهاد إذا لم تمض مدة الانتظار، بل كان له رجاء في نزول الوحي، ولم يخف فوات الحادثة بلا حكم.

== الدليل السابع عشر: قوله - ﷺ - (إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجزان) وهو - ﷺ - حاكم، فوجب أن يكون داخلاً فيه. انظر: العدة ج ٢ ص ١٥٨٢.

الدليل الثامن عشر: أنه - ﷺ - أمر يوم فتح مكة بقتل مقيس بن صباب، وابن أبي سرح، وإن وجدا متعلقين بأستار الكعبة، مع تقدم قوله - ﷺ - (من تعلق بأستار الكعبة فهو آمن) ثم إنه - ﷺ - عفى عن ابن أبي سرح بشفاعته عثمان - ﷺ - فكان ذلك بالاجتهاد، إذ لو كان ذلك بالتنصيص لما عفا عنه إلا بوحي آخر، وهو لم يوجد، ولأن النسخ خلاف الأصل، ولا يحمل عليه مجرد الاحتمال. انظر: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٧٩٩ - ٣٨٠٠.

الدليل التاسع عشر: أنه - ﷺ - أمر يوم فتح مكة: (أن لا هجرة بعد الفتح) فنودي حتى استفاض ذلك، فبينما المسلمون كذلك إذ أقبل مجاشع بن مسعود بالعباس - رضي الله عنه - شفيحاً ليجعله مهاجراً بعد الفتح، فقال - ﷺ -: (اشفع عسى ولا هجرة بعد الفتح).

انظر: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨٠٠ - ٣٨٠١.

الدليل العشرون: أن العمل بالاجتهاد يدل على النكاه والفتنة، لأن المجتهد يجب أن يكون عالماً بالعلوم الشرعية، متمكناً من استخراج الأحكام الفرعية بالنظر الدقيق والفكر الصائب، فوجب أن يعمل به - ﷺ -.

انظر: السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٧٠، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٥ - ٥٣٦، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٧، مناهج العقول ج ٣ ص ١٩٣.



وقد استدلوا عليها:

بان الوحي يفيد اليقين، والاجتهاد يفيد الظن، وما أفاد اليقين لا يترك عند إمكانه، ويصار إلى ما يفيد الظن، وهذا أمر معقول ضروري، وإنكاره مكابرة^(١).

مناقشة مذهب الحنفية:

وقد ناقش العلامة الشيخ/ عبد الغنى عبد الخالق - رحمه الله - في كتابه (حجية السنة) مذهب الحنفية فقال: "إذا تأملت فيما ذهب إليه القائلون بالوقوع - من أنه - ﷺ - لا يخطئ في اجتهاده أو يخطئ لكنه لا يقر على خطاه - علمت أن النبي - ﷺ - يتوصل باجتهاده إلى الحكم توصلًا يقينياً، وإن كان الاجتهاد في ذاته لا يفيد إلا الظن، لأنه قد انضم إليه ما يفيد اليقين من العصمة أو التقرير.

وإذا كان الأمر كذلك، كان اجتهاده - بما انضم إليه - مساوياً للنوحي، فقول الحنفية: إن اجتهاد - ﷺ - يفيد الظن، في محل المنع.

وقد اشتبه عليهم الأمر بين اجتهاده - ﷺ - واجتهاد غيره، من سائر الأنمة، فظنوا أن اجتهاده كاجتهادهم، ونسوا ما ذكره - بعيد تقرير مذهبهم - من أنه: إذا اجتهد - ﷺ - وأقر إلى ما أدى إليه اجتهاده، كان اجتهاده كالنص قطعاً في الإفادة لأنه لا يقر على خطأ^(٢).

أدلة أصحاب المذهب الثالث:

واستدل القائلون بعدم الوقوع مطلقاً بأدلة، أذكر أهمها.

(١) انظر: فواتح الرحموت جـ ٢ ص ٣٦٦، التقرير والتحبير جـ ٣ ص ٢٩٩، كشف الأسرار للبخاري جـ ٣ ص ٣٨٦، حجية السنة ص ٢٠٢.

(٢) حجية السنة ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

وانظر: كشف الأسرار للبخاري جـ ٣ ص ٣٩٤، كشف الأسرار للنسفي جـ ٢ ص ١٦٨، فواتح الرحموت جـ ٢ ص ٣٦٦.



الدليل الأول:

قوله تعالى في حق نبينا - ﷺ -: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى"^(١) وهو ظاهر في العموم، وأن كل ما ينطق به فهو وحي.

والمفهوم من الوحي: ما ألقى الله تعالى إليه بلسان الملك أو غيره، لا ما وصل إليه باجتهاده.

وذلك يقتضى عدم وقوع التعبد بالاجتهاد، إذ لو وقع لبطل العموم المذكور، فيقع الخلاف في خبره تعالى^(٢).

وأجيب عن هذا أولاً:

بأننا لا نسلم العموم، فإن الظاهر: أن الآية نزلت لرد ما كان يقولونه في القرآن: من أنه افتراه، فتخصّص بما بلغه من القرآن، وينتفى العموم^(٣).

ورد ذلك: بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

(١) الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم.

(٢) انظر في: بيان وجه الدلالة من الآية، وما ورد عليه من مناقشات: شرح العضد ج٢ ص ٢٩٢، بيان المختصر ج٣ ص ٢٩٧، التبصرة ص ٥٢٢، شرح اللمع ج٢ ص ١٠٩٢، المنحول ص ٤٦٨، الوصول إلى الأصول ج٢ ص ٣٨٠، المحصول ج٢ ق ٣ ص ١٤، الإحكام للأمدى ج٤ ص ١٦٩، الحاصل ج٢ ص ١٠٠٢، التحصيل ج٢ ص ٢٨٢، منهاج الوصول ص ١١٨، معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٦، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨٠٣، السراج الوهاج ج٢ ص ١٠٧٠، شرح المنهاج للأصفهاني ج٢ ص ٨٢٤، الإبهاج ج٣ ص ٢٤٧، نهاية السؤل ج٤ ص ٥٣٦، منهاج العقول ج٣ ص ١٩٤، المنتهى ص ٢١٠، المختصر ص ٢٢٢، نيل السؤل ص ٢٠٢، أصول ابن مفلح ج٤ ص ١٤٧٣، العدة ج٥ ص ١٥٨٥، روضة الناظر ج٣ ص ٩٧١، البلبيل ص ١٧٦، شرح مختصر الروضة ج٣ ص ٥٩٩، المسودة ص ٤٥١، شرح العمدة ج٢ ص ٣٥٨، بذل النظر ص ٦٠٨، كشف الأسرار للبخاري ج٣ ص ٣٨٦، كشف الأسرار للنسفي ج٢ ص ١٦٥، نور الأنوار ج٢ ص ١٦٥، ميزان الأصول ص ٤٦٢، الفصول في الأصول ج٣ ص ٢٤٣، التوضيح ج٢ ص ٣٣، إفاضة الأنوار ص ٢٣٥، نسمات الأسحار ص ٢٠٧، إرشاد الفحول ج٢ ص ٣١٤، أصول الفقه للشيخ/ محمد أبي النور زهير ج٤ ص ٢٣٠.

(٣) انظر: شرح العضد ج٢ ص ٢٩٢، التقرير والتحبير ج٣ ص ٢٩٩.



وأجيب: بأن ههنا قرينة التخصيص، فإنه - ﷺ - كثيراً ما يقول بالرأى فى أمور الحرب ومصالح الدنيا، مما ليس بحكم شرعى، فلا بد من التخصيص، فجعل مخصصاً بسببه^(١).

وأجيب ثانياً: بأننا نسلم العموم - بناء على أن خصوص السبب لا يوجب خصوص الحكم، وأنه ليس ههنا ما يقتضى التخصيص، بما يبلغه عن الله تعالى - ولكن لا نسلم أن الحكم الناشئ عن اجتهاده - ﷺ - ليس وحياً.

وبيان ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ما قاله الأمدى - رحمه الله -: "من أن الآية إنما تتناول ما ينطق به، واجتهاده من فعله لا من نطقه، والخلاف إنما هو فى الاجتهاد لا فى النطق.

فإن قيل: فإذا اجتهد فلا بد وأن ينطق بحكم اجتهاده، وأن يخبر عما ظنّه من الحكم فتكون الآية متناولة له، ومن المعلوم أن ما ينطق به إذا كان مستنده الاجتهاد، فليس عن وحى وإن لم يكن عن هوى.

قلنا: إذا كان متعبداً بالاجتهاد من قبل الشارع، وقيل له: مهما ظننت باجتهادك حكماً، فهو حكم الشرع، فنطقه بذلك يكون عن وحى، لا عن هوى^(٢).

فخلاصة جواب الأمدى: أن الاجتهاد ليس وحياً، ولكن حكمه - وإن كان ناشئاً عنه - إلا أنه صار وحياً بمقتضى قول الله له: مهما ظننت حكماً، فهو حكم الشرع^(٣).

الوجه الثانى: أنا لا نسلم أن قوله تعالى: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى"^(٤)، ينافى جواز اجتهاده - ﷺ - فإن تعبدته

(١) انظر: فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٩.

(٢) الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٧٢.

(٣) انظر: حجية السنة ص ١٦٩.

(٤) الأيتان ٣، ٤ من سورة النجم.



بالاجتهاد إذا كان بالوحي، كان نطقه بالحكم المجتهد فيه نطقاً عن الوحي، لا عن الهوى^(١).

الوجه الثالث: وبه أجاب الحنفية: أن اجتهاد النبي - ﷺ - وحى باطن، وليس نطقاً بالهوى، فهو داخل في عموم الآية^(٢).

الدليل الثاني: أنه لو كان متعبداً بالاجتهاد، لما انتظر الوحي، ولما تأخر في جواب سؤال، بل كان يجتهد ويجيب عن كل سؤال فوراً، لوجوب الاجتهاد عليه كما ذهبتم، واللازم باطل، لأنه تأخر في جواب كثير من المسائل، كالظهار واللعان وكقصّة بنات سعد بن الربيع - ﷺ -^(٣).

أما الوحي الذي انتظره رسول الله - ﷺ - في الظهار، فهو قوله تعالى في أول سورة المجادلة: "قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله" إلى قوله تعالى: "وللكافرين عذاب أليم"^(٤) نزلت في خولة بنت ثعلبة زوجة أوس بن الصامت عندما راجعت رسول الله - ﷺ - في شأن مظاهرة زوجها منها^(٥).

(١) انظر: شرح العضد وحاشية السعد ج ٢ ص ٢٩٢، التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٩٩، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٩.

(٢) انظر: كشف الأسرار للبخاري ج ٣ ص ٣٩٦، كشف الأسرار للنسفي ج ٢ ص ١٦٩ - ١٧٠، التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٩٩، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٦٩.

(٣) انظر: في بيان هذا الدليل وما ورد عليه: التبصرة ص ٥٢٣، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٩٣، التلخيص ج ٣ ص ٤٠٥، المستصفى ج ٢ ص ٣٩٥، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ١٦، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٢، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٣، منهاج الوصول ص ١١٩، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٦، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٧٠، بيان المختصر ج ٣ ص ٢٩٨، شرح المنهاج للأصفهاني ج ٢ ص ٨٢٥، شرح العضد ج ٢ ص ٢٩٢، الإبهاج ج ٣ ص ٢٤٨، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٦، مناهج العقول ج ٣ ص ١٩٤، المنتهى ص ٢١٠، المختصر ص ٢٢٣، أصول الفقه لابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٤، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٧١، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٩، الفصول في الأصول للجصاص، ج ٣ ص ٢٤٤. بذل النظر ص ٦٠٨، إرشاد الفحول ج ٢ ص ٣١٤.

(٤) من الآية رقم ١ - ٤ من سورة المجادلة.

(٥) انظر: فتح الباري ج ٩ ص ٣٨٢، ج ١٣ ص ٣١٥، تفسير القرطبي ج ١٧ ص ٢٦٩ - ٢٨٨، تفسير الطبري ج ٢٨ ص ٢، تفسير الفخر الرازي ج ٢٩ ص ٢٤٩ - ٢٦٢، بدائع المنن ج ٢ ص ٣٨٨، تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٣١٨.



وأما الوحي الذي انتظره رسول الله - ﷺ - في اللعان، فهو: ما نزل - في هلال بن أمية وزوجته حيث رماها بالزنا، وهو قوله تعالى: "والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم" إلى قوله تعالى: "وأن الله تواب حكيم"^(١).

وأما الوحي الذي انتظره رسول الله - ﷺ - في قصة بنات سعد بن الربيع، فهو قوله تعالى: "يوصيكم الله في أولادكم"^(٢) آيات الموارد.

قال الأنصاري في (فوائح الرحموت): "وفي التمثيل بحكم الظهار وقذف الزوجة بالزنا نظر، فإنه لم يؤخر الجواب فيهما، بل أجاب في القذف وقال لهلال بن أمية: البينة أوجد في ظهرك كما ورد في الصحيح، وقال في الظهار لأوس بن الصامت: ما أرى إلا أنها قد بانئت منك، ثم نسخ الحكمين بنزول آيتيهما، فافهم"^(٣).

وأجيب عن هذا الدليل: بمنع الملازمة، والتأخير إنما كان لمانع آخر غير عدم وجوب الاجتهاد.

فإنه يحتمل أن يكون قد تأخر للاجتهاد نفسه، فإن استفراغ الوسع يستدعي زماناً، أو لأنه لم ينقدح له اجتهاد، أو لأن الحكم لا يدخله اجتهاد، أو نهى عن الاجتهاد فيه، أو لعدم وجود أصل يقيس عليه.

(١) من الآية رثم ٦ - ١٠ من سورة النور.

وانظر: فتح الباري ج ٩ ص ٣٩٢ - ٣٩٣، نيل الأوطار ج ٧ ص ٦١، تفسير الطبري ج ١٨ ص ٦٤ - ٦٨، تفسير القرطبي - ج ١١ ص ١٨٢ - ١٩٤، تفسير الفخر الرازي ج ٢٣ ص ١٦٤ - ١٧١، تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٢٦٥ - ٢٦٨.

(٢) الآيتان ١١، ١٢ من سورة النساء.

انظر: مسند الإمام أحمد ج ٣ ص ٣٥٢، سنن الترمذي حديث رقم (٢٠٩٢). وأبو داود (٢٨٩١) وابن ماجه (٢٧٢٠) والحاكم ج ٤ ص ٣٣٣ - ٣٣٤، والبيهقي ج ٦ ص ٢١٦، عن جابر بن عبد الله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتيها من سعد إلى رسول الله - ﷺ - فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد بن الربيع، قتل أبوهما معك يوم أحد شهيداً، وإن عمهما أخذ مالهما، فلم يدع لهما مالاً، ولا تتكحان إلا ولهما مال، قال: "يقضى الله في ذلك" فنزلت آية الميراث، فبعث رسول الله - ﷺ - إلى عمهما فقال: "أعط ابنتي سعد الثلثين، وأعط أمهما الثمن، وما بقى فهو لك" لفظ الترمذي.

(٣) فوائح الرحموت ج ٢ ص ٣٧٠.



وقيل: يحتمل أن يكون التأخير بسبب انتظار الوحي حتى يحصل اليأس منه، فإن هذا الانتظار شرط في وجوب اجتهاده - ﷺ - كما ذهب إلى ذلك الحنفية^(١).

الدليل الثالث:

أنه لو كان متعبداً بالاجتهاد، لأظهره ونقل ذلك عنه واستفاض^(٢).

وأجيب: بأننا لا نسلم أن من ضرورة وقوع الاجتهاد نقله فضلاً عن استفاضته، بل كم من قضية وقعت ولم تنقل. ثم لا نسلم أن قضايا الاجتهادية لم تشتهر، بل هي مستفيضة مشتهرة^(٣).

الدليل الرابع:

قوله تعالى: "قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه إن أتبع إلا ما يوحى إلى"^(٤).

وهذا ينفي أن يكون الحكم الصادر عنه بالاجتهاد^(٥).

وأجيب: بأن الآية إنما تدل على أن تبديله للقرآن ليس من تلقاء نفسه، وإنما هو بالوحي، والنزاع إنما وقع في الاجتهاد، والاجتهاد وإن وقع في دلالة القرآن، فذلك تأويل لا تبديل^(٦).

(١) انظر: حجية السنة ص ٢٠٩، والمراجع المذكورة في صدر هذا الدليل.

(٢) انظر: التلخيص ج ٣ ص ٤٠٦، المستصفي ج ٢ ص ٣٩٥، شرح العمدة ج ٢ ص ٣٥٧.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩٩.

(٤) من الآية رقم ١٥ من سورة يونس.

(٥) انظر: الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٦٩، الوصول إلى الأصول ج ٢ ص ٣٨٠، نهاية

الوصول ج ٨ ص ٣٨٠.

(٦) الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٧٣.



الدليل الخامس:

أنه لو جاز صدور الأحكام الشرعية عن رأيه واجتهاده، فربما أورث ذلك تهمة في حقه، وأنه هو الواضع للشرعية من تلقاء نفسه، وذلك مما يخل بمقصود البعثة وهو ممتنع^(١).

وأجيب أولاً: بأن التهمة إنما تنأتى أن لو أمكن وضع الشريعة بالاجتهاد، لكن ذلك معلوم الامتناع فتكون التهمة زائلة عنه لعدم إمكانه.

ثانياً: أن التهمة زائلة عنه في وضع الشريعة بالرأى والاجتهاد بالمعجزات الدالة على صدقه، في كل ما يدعيه، ومعلوم أنه ادعى أن هذه الشريعة من جهة الله تعالى بالوحي والتنزيل، لا من تلقاء نفسه، فيلزم أن يكون صادقاً فيه.

أدلة أصحاب المذهب الرابع:

وقد استدل المفسلون على ما ذهبوا إليه - من التفصيل في الوقوع - بالدليلين الثانى والثالث، من أدلتهم التى استدلوا بها على التفصيل في الجواز.

وقد سبق الرد عليهما^(٢).

أدلة أصحاب المذهب الخامس:

واستدل الواقفية على ما ذهبوا إليه بدليلين:

الدليل الأول:

أنه قد تعارضت أدلة الوقوع مطلقاً، وأدلة عدم الوقوع مطلقاً، ولم يمكن التوفيق بينهما، فوجب الوقف^(٣).

وأجيب: بأنه لا تعارض، لأننا قد أبطلنا أدلة عدم الوقوع.

(١) الإحكام للأمدى ج٤ ص ١٧٠ - ١٧٤، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨٠٨.

(٢) انظر: ص ٧٤ - ٧٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧، حجية السنة ص ٢١٤.



الدليل الثاني:

أن كلا - من أدلة الوقوع وأدلة عدم الوقوع - محتمل للتأويل، فهو ظني فلا قاطع، والمسألة قطعية، فوجب الوقف^(١).

وأجيب: بأننا لو سلمنا أن المسألة قطعية، فلا نسلم لكم عدم قيام دليل قاطع على الوقوع، كيف وقد أقاموه فيما سبق^(٢).

المذهب المختار:

والمختار من هذه المذاهب، وقوع التعبد بالاجتهاد مطلقاً فيجب عليه - ﷺ - نفس الاجتهاد، ويجب عليه العمل بالحكم الذي أدى إليه اجتهاده.

والدليل على ذلك هو: أن الاجتهاد فيما لا نص فيه مقدور له - ﷺ - وهو الطريق للظن، بل للعلم بالحكم الشرعي المجهول له، وكل ما كان كذلك، فهو مأمور به، وبالعمل بالحكم الذي أدى إليه.

أما أنه مقدور له، فمما لا شك فيه، إذ هو - ﷺ - أعظم الناس بصيرة، وأكثرهم - بشرائط الأدلة - خبرة، وأعلمهم بحقائق الألفاظ ومجازاتها، وبمدارك الشريعة وأسرارها.

وأما أنه هو الطريق للظن بالحكم الشرعي، فلأن الفرض: أنه لا نص عليه، ولا يقدر على إنزال الوحي، وإن كان قادراً على استكشافه، فكان - حينئذ - كسائر المجتهدين، بل هو يمتاز عنهم: بأن الله قد عصمه عن الخطأ، فكان الاجتهاد طريقاً للعلم في حقه.

وأما أنه يكون مأمور به حينئذ، فلأن طلب العلم أو الظن بالحكم الشرعي واجب على القادر إجماعاً، فطلب ما لا يحصل ذلك العلم أو الظن إلا به، واجب أيضاً، لأن ما يتوقف عليه الواجب، فهو واجب إجماعاً^(٣).

(١) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٩٤، التلخيص ج ٣ ص ٤١٠.

(٢) انظر: حجية السنة ص ٢١٤، وانظر: ص ٨٠ من هذا البحث وما بعدها.

(٣) انظر: حجية السنة للشيخ عبد الغنى عبد الخالق ص ١٨٠.



المبحث الثالث

هل يجوز وقوع الخطأ في اجتهاده - ﷺ - (١)

القائلون بوقوع التعبد بالاجتهاد، إما أن يكونوا من المصوبة أو المخطئة.

فالمصوبة لاشك أنهم يمنعون جواز الخطأ عليه - ﷺ - في اجتهاده.

والمخطئة قد اختلفوا في ذلك على مذهبين.

المذهب الأول: الامتناع:

وإلى هذا ذهب الإمام الرازي (٢)، والبيضاوي (٣)، والهندي (٤)، وابن السبكي (٥)، والزرکشي (٦)، وغيرهم.

(١) انظر في هذه المسألة: التبصرة ص ٥٢٤، اللع ص ٢٦٧، شرح اللع ج ٢ ص ١٠٩٥، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٢، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٣، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٣، الإحكام للآمدي ج ٤ ص ٢١٦، شرح العضد ج ٢ ص ٣٠٣، بيان المختصر ج ٣ ص ٣٤١، منهاج الوصول ص ١١٩، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٦، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١١، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٧١، شرح المنهاج للأصفهاني ج ٢ ص ٨٢٦، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٢، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٧، البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٨، سلاسل الذهب ص ٤٣٧، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٦، منهاج العقول ج ٣ ص ١٩٤، غاية الوصول ص ١٤٩، الآيات البينات ج ٤ ص ٣٤٤، زوائد الأصول للإسنوي ص ٤٣٤، أصول السرخسي ج ٢ ص ٩١، ٩٥، التوضيح ج ٢ ص ٣٥، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٩٠، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٧٣، تشنيف المسامع ج ٤ ص ٥٧٩، نشر-البنود ج ٢ ص ٣٢٠، مراقى السعود ج ٢ ص ٤٤٢، فتح الودود ص ٢٠٧، نثر الورود ج ٢ ص ٦٣١، شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٨٠، المسودة ص ٤٥٣.

(٢) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٢.

(٣) انظر: منهاج الوصول، ص ١١٩.

(٤) انظر: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١١.

(٥) انظر: الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٢، جمع الجوامع ج ٢ ص ٤٢٦.

(٦) انظر: البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٨، سلاسل الذهب ص ٤٣٧.



قال الإمام ابن السبكي في (الإبهاج): "والذى جزم به -يعنى الإمام البيضاوى- من كونه لا يخطئ اجتهاده هو الحق، وأنا أظهر كتابى أن أحكى فيه قولاً سوى هذا^(١)."

وقال أيضاً: وأنا قد اقتصر على ما ذكرت تطهيراً لكتابى من البحث مع هذا القائل ووفاء بحق الشرح، وإلا فيعز علينا أن نفوه فيه أو ننتي نحوه عطفاً^(٢)."

وقال الإمام الزركشى: "والمسألة قد نص عليها الشافعى فى (الأم) فقال فى كتاب الإقرار: والاجتهاد فى الحكم بالظاهر ولن يؤمر الناس أن يتبعوا إلا كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - الذى عصمه الله من الخطأ وبرأه الله منه، فقال: "وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم"^(٣) فأما من رأيه خطأ وصواب فلن يؤمر أحد باتباعه^(٤)."

وقال ابن فورك: "هو معصوم فى اجتهاده كما هو معصوم فى خبره"^(٥)."

وقال الإمام الزركشى عن المذهب القائل بجواز الخطأ: "وهو قول لانور عليه"^(٦)."

وقال المحلى فى (شرح جمع الجوامع) عن المذهب القائل بجواز الخطأ: "ولبشاعة هذا القول عبر المنصف بالصواب"^(٧)."

وقال صاحب (فتح الودود): "وامتناع الخطأ فى حقه - ﷺ - فى اجتهاد هو المختار ومذهب المحققين، وهو الحق ومقابلة قبيح مستبشع"^(٨)."

(١) الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) من الآية رقم ٥٢ من سورة الشورى.

(٤) البحر المحيط، ج ٦ ص ٢١٨.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) شرح المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ٤٢٧.

(٨) فتح الودود، ص ٢٠٧.



المذهب الثاني: الجواز بشرط أن لا يقر عليه:

قال الآمدي في (الإحكام): "وذهب أكثر أصحابنا والحنابلة وأصحاب الحديث والجبائي وجماعة من المعتزلة إلى جوازه"^(١).

وقال ابن أمير الحاج "وهذا قول أكثر الحنفية"^(٢).

وإليه ذهب الأئمة: الشيرازي^(٣) والآمدي^(٤) وابن الحاجب^(٥) والكمال بن الهمام^(٦) وابن عبد الشكور^(٧) وغيرهم.

قلت: وفي نسبة هذا القول إلى الجبائي نظر، فإنه قد نقل عنه - فيما سبق - القول بامتناع التعبد.

الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول القائلون بامتناع الخطأ في اجتهاده - ﷺ - بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: أنه لو جاز الخطأ على النبي - ﷺ - في الاجتهاد، لجاز كوننا مأمورين بالخطأ، واللازم بين البطلان.

وبيان الملازمة: أنا مأمورون باتباع حكمه، بنحو قوله تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً)^(٨).

(١) الإحكام للآمدي ج٤ ص ٢١٦.

(٢) التقرير والتحبير، ج٣ ص ٣٠٠.

(٣) انظر: التبصرة ص ٥٢٤، اللمع ص ٢٦٧، شرح اللمع ج٢ ص ١٠٩٥.

(٤) انظر: الإحكام للآمدي، ج٤ ص ٢١٦.

(٥) انظر: المنتهى، ص ٢١٧، المختصر، ص ٢٣٠، شرح العضد، ج٢ ص ٣٠٣، بيان المختصر ج٣ ص ٣٤١.

(٦) انظر: تيسير التحرير، ج٤ ص ١٩٠، التقرير والتحبير، ج٣ ص ٣٠٠.

(٧) انظر: فواتح الرحموت، ج٢ ص ٣٧٣.

(٨) من الآية رقم ٦٥ من سورة النساء.



فلو كان ما أدى إليه اجتهاده خطأ، لكننا مأمورين بالخطأ^(١).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل أولاً: بأنه منقوض بجواز الخطأ في الاجتهاد من أحاد الأمة.

فإن المجتهد مأمور باتباع الحكم الذي استنبطه، وإن جاز كونه خطأ، والمقلد مأمورية باتباع أحد المجتهدين، وإن جاز على حكمه الخطأ^(٢).

وأجيب عن هذا: بأن الفرق بين حكم النبي - ﷺ - المستنبط باجتهاده، وبين حكم مجتهد آخر، في غاية الظهور، والأمر باتباع الأول، ليس على نحو الأمر باتباع الثاني.

وذلك لأن حكمه - ﷺ - قد أمرنا الله جميعاً (مجتهدين ومقلدين) باتباعه، واعتقاد حقيقته، وبالامتثال عن إنكاره، وجعله تشريعاً وحجة على الجميع، وجعل إنكاره كفراً، وبين أنه لا يجوز لأحد - ممن يقدر على الاجتهاد - أن يستنبط حكماً مخالفاً لهذا الحكم.

وأما الحكم الذي استنبطه المجتهد باجتهاده، فلا يجب على سائر الأمة اتباعهم فيه، ولا يكون هذا الحكم تشريعاً وحجة على مجتهد آخر، ولا يكون إنكاره كفراً، بل لغيره أن يجتهد ويستنبط ما يخالفه^(٣).

ونوقش ثانياً: بما ذكره الإسنوى في (نهاية السؤل): بأن من أجاز الخطأ في الاجتهاد، لا يطلق ذلك، بل يشترط عدم الإقرار عليه

(١) انظر في تقرير هذا الدليل وما ورد عليه من مناقشات: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٢، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٣، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٣، الإحكام للآمدى ج ٤ ص ٢١٧، بيان المختصر ج ٣ ص ٣٤٥، منهاج الوصول ص ١١٩، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٦ - ٢٨٧، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١١ شرح المنهاج للأصفهاني ج ٢ ص ٨٢٦، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٢ نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٧، البحر المحيط ج ٦ ص ٢١٨، حجية السنة ص ٢٢٨، أصول الفقه للشيخ/ محمد أبي النور زهير ج ٤ ص ٢٣٣.

(٢) انظر: الإحكام للآمدى ج ٤ ص ٢١٨، شرح العضد ج ٢ ص ٣٠٤، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٨، التقرير والتحرير ج ٣ ص ٣٠٠، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٧٤.

(٣) انظر: حجية السنة ص ٢٢٩.



فوراً، ولا يجيز مضي زمن يمكن اتباعه فيه، قبل التنبيه عليه، فلا يتصور وجوب اتباعه في الخطأ^(١).

الدليل الثاني: أن الأمة إذا أجمعت على حكم مجتهد فيه، كان إجماعهم معصوماً عن الخطأ، وإنما خصوا بهذا الشرف، لكونهم أمة الرسول - ﷺ - فالرسول نفسه أولى أن يحصل له هذا الشرف^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل أولاً: بأن الأمة إنما عصمت لانقطاع الوحي عنها، فلو جوزنا عليها الخطأ في اجتهداتها، استمر ذلك ولم يكن للناس من يبين لهم الخطأ، فيحكمون في دين الله بغير حكمه وهذا لا يجوز، وليس كذلك الرسول - ﷺ - فإن الوحي غير منقطع عنه، فإذا أخطأ في اجتهداده عرف ذلك ونبه، فلا يؤدي إلى أن يحكم في دين الله تعالى بغير حكمه، فافترقا^(٣).

ونوقش ثانياً: بأن اختصاصه - ﷺ - بأعلى مراتب الخلق، وهي: رتبة النبوة - ويكون أهل الإجماع المعصومين إنما نالوا رتبة العصمة، بسبب انتسابهم إليه، واتباعهم له وائتمارهم بأمره، وانتهاهم بنهيه - اختصاصه بهذا كله يدفع أولويته برتبة العصمة، لاستغنائه عنها بما هو أعلى منها، وبالوحي الذي ينبهه إلى الصواب إذا أخطأ في اجتهداده.

ولا يلزم من ثبوتها لأهل الإجماع أن يكونوا أعلى درجة منها، لأنهم ما اكتسبوها إلا به، فالفضل عائد إليه، وذلك كرتبة القضاء، لا

(١) انظر: نهاية السؤل ج٤ ص ٥٣٧-٥٣٨.

(٢) انظر: التبصرة ص ٥٢٥، شرح اللمع ج٢ ص ١٠٩٦، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨١٢، الإحكام للأمدى ج٤ ص ٢١٧، بيان المختصر ج٣ ص ٣٤٥، التقرير والتحبير ج٣ ص ٣٠٠، فواتح الرحموت ج٢ ص ٣٧٤.

(٣) انظر: التبصرة ص ٥٢٥، شرح اللمع ج٢ ص ١٠٩٦، نهاية الوصول، ج٨ ص ٣٨١٢.



تكون للإمام، ورتبة الإمامة لا تكون للسلطان، ثم لا يعود ذلك عليهما بضير ولا نقص، فكذا ههنا^(١).

الدليل الثالث: أنه لو جاز على النبي - ﷺ - الخطأ، لأورث الشك في قوله، أصواب هو أم خطأ؟ وذلك مغل بمقصود البعثة، وهو: الوثوق بما يقول: إنه حكم الله تعالى^(٢).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل: بأننا لا نسلم أن تجويز الخطأ في الاجتهاد موجب للشك، لأن التقرير حاسم له^(٣).

الدليل الرابع: أن صدور الخطأ في الاجتهاد مضاد للنبوة، وكل ما كان كذلك، يجب تنزيه النبي - ﷺ - عنه^(٤).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل: بأنه إن أريد بهذه المضادة - الإخلال بمقصود البعثة، كان هذا الدليل هو عين الدليل الثالث، وقد سبق الجواب عنه.

ثم قالوا: كيف يكون الخطأ في الاجتهاد نقضاً لمنصب النبوة، وهو لم يثبت له من حيث إنه نبي، بل من حيث إنه مجتهد، قد بذل وسعه في دليل ظني لاستتباط الحكم منه، وبإذن الوسع يستحق المدح، وينال الأجر وإن لم يصب المطلوب^(٥).

(١) انظر: الإحكام للآمدي ج ٤ ص ٢١٨، شرح العضد ج ٢ ص ٣٠٤، التقرير والتحبير ج ٣ ص ٣٠٠، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٧٤، حجية السنة ص ٢٣٣.

(٢) انظر: الإحكام للآمدي ج ٤ ص ٢١٨، شرح العضد ج ٢ ص ٣٠٤، التقرير والتحبير ج ٣ ص ٣٠٠، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٧٣.

(٣) انظر: فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٤) انظر: الإيضاح ج ٣ ص ٣٥٢، شرح المحنى على جمع الجوامع ج ٢ ص ٤٢٦، غاية الأصول، ص ١٤٩.

(٥) انظر: حجية السنة ص ٢٣٣ - ٢٣٦.



الدليل الخامس: لو جاز الخطأ على المصطفى - ﷺ -، لزم أن يكون بعض المجتهدين - في حالة إصابته - أكمل منه - ﷺ - في حالة خطئه واللازم باطل^(١).

مناقشة هذا الدليل:

ناقش الشيخ عبد الغنى عبد الخالق - رحمه الله - في كتابه (حجبة السنة) هذا الدليل فقال: "هذا المجتهد الذى أصاب يجوز عليه الخطأ أيضاً وإنما صادف الصواب باجتهاده، والنبي يجوز عليه الصواب وإنما صادف الخطأ، على الفرض الذى ذكره المستدل.

فتساوى كل منهما من حيث الاجتهاد، وإن كان النبي - ﷺ - لاشك في أنه أكمل من ناحية النبوة، وهو لم يخطئ من هذه الناحية، وإن أخطأ من الناحية الأولى، وقد علمت أنه تساوى هو والمجتهد الآخر فيها"^(٢).

الدليل السادس: أن اجتهاده - ﷺ - تشريع للأحكام، جار مجرى إبلاغ الشرع وتشريعه، فكما لا يجوز عليه الخطأ فى ذلك، لا يجوز عليه فى الاجتهاد^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل: بأنه إن أردتم أن اجتهاده تشريع للأحكام من حيث هو، بدون ملاحظة التقرير، فلا نسلمه.

وإن أردتم أنه تشريع بانضمام التقرير إليه، فهو حق، وفى هذه الحالة، لا يجوز عليه الخطأ، لما انضم إليه من التقرير^(٤).

(١) انظر: الإبهاج ج٣ ص ٢٥٢، تشنيف المسامع ج٤ ص ٥٨٠.

(٢) حجبة السنة ص ٢٣٧.

(٣) انظر: نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨١١، الآيات البيّنات ج٤ ص ٣٤٥.

(٤) حجبة السنة ص ٢٣٩.



أدلة أصحاب المذهب الثانى:

واستدل أصحاب المذهب الثانى القائلون بجواز وقوع الخطأ فى الاجتهاد بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: قوله تعالى: "عفا الله عنك لم أذنت لهم"^(١). وقوله تعالى: "ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض"^(٢) الأيتان، حتى قال - ﷺ - : "لو نزل من السماء عذاب لما نجا منه إلا عمر"^(٣) وذلك لأنه أشار بقتل الأسارى وغيره أشار بالفداء.

فقد عاتب الله تعالى نبيه - ﷺ - فى الأولى على الإذن للمنافقين فى التخلف عن غزوة تبوك، وفى الآخرين على مفاداة الأسرى، والعتاب إنما يكون على خطأ، والخطأ لا يكون فيما أنزل على النبى، ولا فيما كان عن هوى، لعصمته عن الخطأ فى التبليغ، وعن الهوى، فتعين أن يكون على خطأ فى اجتهاده.

وقد سبق الجواب عن وجوه الاستدلال بهذه الآيات عند مناقشتنا لأدلة القائلين بوقوع التعبد بالاجتهاد^(٤).

الدليل الثانى: قوله تعالى: "قل إنما أنا بشر مثلكم"^(٥).

(١) من الآية رقم ٤٣ سورة التوبة.

وانظر: التبصرة ص ٥٢٤، اللمع ص ٢٦٧، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٩٥، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٢، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٣، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٣، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٢، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٨، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ٢١٦، بيان المختصر ج ٣ ص ٣٤٢.

(٢) الأيتان ٦٧، ٦٨ من سورة الأنفال.

وانظر: التبصرة ص ٥٢٤، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٩٥، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٢، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٤، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٣، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ٢١٦، بيان المختصر ج ٣ ص ٣٤٢.

(٣) سبق الكلام عنه ص ٨٥.

(٤) انظر: ص ٨٣ - ٨٩ من هذا البحث.

(٥) من الآية رقم ١١٠ من سورة الكهف.



وجه الدلالة: أنه أثبت المماثلة بينه وبين غيره، وقد جاز الخطأ على غيره، فكان جائزاً عليه، لأنه ما جاز على أحد الممثلين، يكون جائزاً على الآخر^(١).

وأجيب: بأنه لا يلزم من التساوى فى البشرية، التساوى فى جواز الخطأ، فإن الافتراق بينه - ﷺ - وبين غيره من البشر واقع فى أمور كثيرة^(٢).

الدليل الثالث: قوله - ﷺ -: "إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلى، فلعن بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فاقضى له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بشئ من حق أخيه، فلا يأخذ منه شيئاً، فإنما أقطع له قطعة من النار"^(٣).

وذلك يدل على أنه قد يقضى بما لا يكون مطابقاً فى نفس الأمر، فيكون خطأ^(٤).

وأجيب عن هذا: بأنه إنما يدل على أنه قد يخطئ فى فصل الخصومات، وهو غير محل النزاع، فإن الكلام فى الأحكام لا فى الخصومات^(٥).

ودفع المستدل هذا: بأن فصل الخصومة بين زيد وعمرو فى مال (مثلاً) مستلزم للحكم الشرعى، بأن المال حلال لزيد حرام لعمر، وأنه يحتمل الصواب والخطأ، فيكون خطؤه فى الحكم الشرعى جائزاً^(٦).

(١) انظر: الأحكام للآمدى ج٤ ص ٢١٦، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨١، المحصول ج٢ ق ٣ ص ٢٤، التحصيل ج٢ ص ٢٨٤.

(٢) انظر: نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨١.

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الأحكام، باب: موعظة الإمام للخصوم ص ١٥٠٣، ط/ دار السلام - الرياض.

ومسلم فى كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ج٣ ص ١٣٣٧.

(٤) انظر: المحصول ج٢ ق ٣ ص ٢٤، التحصيل ج٢ ص ٢٨٤، الأحكام للآمدى ج٤ ص ٢١٦، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨١، بيان المختصر ج٣ ص ٣٤٣.

(٥) انظر: بيان المختصر ج٣ ص ٣٤٤، التقرير والتحرير ج٣ ص ٣٠١، شرح العضد ج٢ ص ٣٠٣.

(٦) بيان المختصر ج٣ ص ٣٤٤، شرح العضد ج٢ ص ٣٠٣، حجية السنة ص ٢٢٤.



الدليل الرابع: لو امتنع على النبي - ﷺ - الخطأ في الاجتهاد، فإما أن يكون ذلك لذاته، أو لمانع خارجي، والتالي باطل بقسميه.

أما الأول: فلأن ممكن لذاته، إذ لو فرضناه، لم يلزم عنه المحال لذاته عقلاً.

وأما الثاني: فلأن الأصل عدم المانع الخارجي، وعلى مدعيه البيان.

وإذا كان ممكناً لذاته، ولم يوجد مانع خارجي، بطل امتناعه، وثبت الجواز^(١).

وأجيب عن هذا أولاً: بأنه لا يكفي في إثبات الجواز عدم وجود مانع منه، فإنه لابد من وجود مقتض للجواز، وهو ممنوع في محل النزاع^(٢).

وأجيب ثانياً: باختيار الشق الثاني، ومنع بطلانه، لأن المانع هو: علو رتبته، وكمال عقله، وقوة حدسه وفهمه^(٣).

الدليل الخامس: أن جواز الخطأ والسهو من لوازم الطبيعة البشرية، فإذا جاز سهوه حال مناجاته مع الرب - سبحانه وتعالى - على ما روى أنه - ﷺ - سها فسجد^(٤)، فجواز الخطأ عليه في غير حال الصلاة بطريق الأولى^(٥).

وأجيب عن هذا: بالفرق بين السهو في الصلاة، والخطأ في الاجتهاد: بأن الاجتهاد يشترط فيه: استقراغ الوسع، بخلاف الصلاة،

(١) انظر: الإحكام ج٤ ص ٢١٧، شرح العضد ج٢ ص ٣٠٣، بيان المختصر ج٢ ص ٣٤٢، التقرير والتحبير ج٢ ص ٣٠١، فوائح الرحموت ج٢ ص ٣٧٣.

(٢) انظر: فوائح الرحموت ج٢ ص ٣٧٣.

(٣) انظر: حاشية السعد على شرح العضد ج٢ ص ٣٠٣.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ج١ ص ٦٣١، في كتاب الصلاة باب: سجدتي السهو فيهما تشهد.

وأخرجه الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في التشهد في سجدتي السهو، سنن الترمذي ج٢ ص ٢٤١.

(٥) انظر: التبصرة ص ٥٢٤، اللمع ص ٢٦٧، شرح اللمع ج٢ ص ١٠٩٥.



واستفراغ الوسع يقتضى الاستعانة بكل قواه العقلية، وقواه العقلية - ﷺ -
- أقوى من جميع قوى البشر وذلك يمنع من الخطأ^(١).

الدليل السادس: ما ذكره العلامة الشيخ/ عبد الغنى عبد الخالق -رحمه الله-: من أن الاجتهاد إنما يكون فى دليل ظنى إذ لا اجتهاد فى القطعيات، والظن نتيجته حتما ظنية، مهما كان الناظر فيه، وإذا كان الاجتهاد ظنياً، كان محتملاً للخطأ بالضرورة، وغذا طكان حكم الاجتهاد محتملاً للخطأ، وجب القول: بأن كل مجتهد يجوز عليه الخطأ.

وبما أن النبى - ﷺ - يجوز له الاجتهاد وجب القول بجواز الخطأ على اجتهاده^(٢).

وأجيب عن هذا: بأن النبى - ﷺ - يكون جازماً بالحكم الناشئ عن اجتهاده، بسبب ما انضم إلى ذلك الاجتهاد من إلهام، أو إيجاد أمارات كثيرة مجتمعة، ينشأ عن كثرتها واجتماعها يقين له بالحكم، أو من عصمة له عن الخطأ وتوفيق من الله إلى الصواب^(٣).

نظرة فى أدلة الفريقين:

ونحن إذا نظرنا إلى الأدلة التى استدل بها كل فريق وجدنا أنها لم تسلم من المناقشة، ومن أجل خشية الوقوع فى الزلل، أمسك عن الترجيح، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) انظر: فوائذ الرحموت ج٢ ص ٣٧٣.

(٢) انظر: حجية السنة ص ٢٢٢ بتصرف.

(٣) المرجع السابق.



المبحث الرابع

فى الاجتهاد فى عصر النبى - ﷺ - (١)

اتفق العلماء على جواز الاجتهاد بعد وفاة النبى - ﷺ - ولكنهم اختلفوا فى جواز ذلك فى عصر النبى - ﷺ - وقد كان اختلاف العلماء فى مقامين:

الأول: الجواز العقلى والشرعى.

الثانى: الوقوع.

مذاهب العلماء فى جواز الاجتهاد فى عصر النبى - ﷺ - :-

اختلف العلماء فى جواز الاجتهاد فى عصر النبى - ﷺ - على ثمانية مذاهب:

(١) انظر فى المسألة: الفصول فى الأصول ج٤ ص ٢٨٩، ميزان الأصول ص ٤٦٧، بذل النظر ص ٦٠٩، التقرير والتجوير ج٣ ص ٣٠١، تيسير التحرير ج٤ ص ١٩٣، فواتح الرحموت ج٢ ص ٣٧٤، التبصرة ص ٥١٩، اللمع ص ٢٦٦، شرح اللمع ج٢ ص ١٠٨٩، التلخيص ج٣ ص ٣٩٥، البرهان ج٢ ص ١٣٥٥، المستصفى ج٢ ص ٣٩٠، المنقول ص ٤٦٨، المحصول ج٢ ق ٢ ص ٢٥، الإحكام للأمدى ج٤ ص ١٧٥، الحاصل ج٢ ص ١٠٠٣ - ١٠٠٤، التحصيل ج٢ ص ٢٨٤، منهاج الوصول ص ١١٩، معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٧، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨١٦، السراج الوهاج ج٢ ص ١٠٧٢، بيان المختصر ج٣ ص ٢٩٩، شرح المنهاج للأصفهاني ج٢ ص ٨٢٧، شرح العضد ج٢ ص ٢٩٢، الإبهاج ج٣ ص ٢٥٢، نهاية السؤل ج٤ ص ٢٢٠، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج٢ ص ٤٢٧، مناهج العقول ج٣ ص ١٩٦، غاية الوصول ص ١٤٩، الآيات البينات ج٤ ص ٣٤٥، تشنيف المسامع ج٤ ص ٥٨٠، المنتهى ص ٢١٠، المختصر ص ٢٢٣، تقريب الوصول ص ٤٤٢، نشر البنود ج٢ ص ٣٢٠، مراقى السعود ص ٤٢٢، فتح الودود ص ٢٠٧، نثر الوردود ج٢ ص ٦٣١، نيل السؤل ص ٢٠٢، العدة ج٥ ص ١٥٩٠، التمهيد لأبى الخطاب ج٣ ص ٤٢٢، أصول ابن مفلح ج٤ ص ١٤٧٦، روضة الناظر ج٣ ص ٩٦٥، البلبل ص ١٧٥، شرح مختصر الروضة ج٣ ص ٥٨٩، قواعد الأصول ص ١٠٢، المسودة ص ٤٥٥، الإحكام لابن حزم ج٥ ص ١٣١، شرح العمدة ج٢ ص ٣٣٧، إرشاد الفحول ج٢ ص ٣١٨، أصول الفقه للشیخ/ محمد أبى النور زهير ج٤ ص ٢٣٤.



المذهب الأول: جواز الاجتهاد مطلقاً، قاضياً كان أو غير قاض، بعيداً عن الرسول - ﷺ - أو قريباً منه.

وإلى ذلك ذهب أكثر العلماء^(١)، منهم الأئمة: الشيرازي^(٢)، وإمام الحرمين^(٣)، والغزالي^(٤)، والرازي^(٥)، والآمدی^(٦)، وابن السبكي^(٧)، والهندي^(٨)، والجاربردي^(٩)، والقاضي أبو يعلى^(١٠)، وغيرهم^(١١).
وهو مذهب الإمام محمد بن الحسن^(١٢) - رحمه الله.

المذهب الثاني: عدم جواز ذلك مطلقاً، وإليه ذهب بعض الشافعية وبعض المتكلمين^(١٣)، ونسبه في (الإحكام) إلى الأقلين^(١٤).

ونسبه الإمام الزركشي في (البحر المحيط)^(١٥) والشوكانى في (إرشاده)^(١٦)، تبعاً له، إلى أبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم.

قلت: وفي هذه النسبة نظر، فإن المشهور عن أبي علي وأبي هاشم منع وقوع ذلك، كما صرح به كل من الإمام الرازي في

(١) انظر: الإحكام للآمدی ج٤ ص ١٧٥، تشنيف المسامع ج٤ ص ٥٨٠.

(٢) انظر: التبصرة ص ٥١٩، اللع ص ٢٦٦، شرح اللع ج٢ ص ١٠٨٩.

(٣) انظر: التلخيص ج٣ ص ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٤) انظر: المستصفى ج٢ ص ٣٩١.

(٥) انظر: المحصول ج٢ ق ٣ ص ٢٥.

(٦) انظر: الإحكام ج٤ ص ١٧٥.

(٧) انظر: الإبهاج ج٣ ص ٢٥٢، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج٢ ص ٤٢٧.

(٨) انظر: نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨١٦.

(٩) انظر: السراج الوهاج ج٢ ص ١٠٧٢.

(١٠) انظر: العدة ج٥ ص ١٥٩٠.

(١١) انظر: الحاصل ج٢ ص ١٠٠٤ - ١٠٠٥، التحصيل ج٢ ص ٢٨٤، منهاج الوصول

ص ١٩، معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٧، البحر المحيط ج٦ ص ٢٢٠، نشر البنود ج٢ ص ٣٢٠.

(١٢) انظر: البحر المحيط ج٦ ص ٢٢٠، تيسير التحرير ج٤ ص ١٩٣.

(١٣) انظر: التبصرة ص ٥١٩، شرح اللع ج٢ ص ١٠٨٩.

(١٤) انظر: الإحكام للآمدی ج٤ ص ١٧٥.

(١٥) انظر: البحر المحيط ج٦ ص ٢٢٠.

(١٦) انظر: إرشاد الفحول ج٢ ص ٣١٨.



(المحصل) ^(١) وصاحبي (الحاصل) ^(٢) و (التحصيل) ^(٣) والجزري في (معراج المنهاج) ^(٤) والهندي في (نهاية الوصول) ^(٥).

بل صرح أبو الحسين البصري في (شرح العمدة) ^(٦) بأن أبا علي وأبا هاشم يقولان بجواز ذلك للغائب لا للحاضر.

المذهب الثالث: يجوز للقضاء والولاية في غيبته - ﷺ - لا في حضوره لسهولة مراجعته - ﷺ - ^(٧).

المذهب الرابع: يجوز للغائب عنه مطلقاً، لا لمن كان بحضرته - ﷺ - ^(٨).

المذهب الخامس: يجوز اجتهدهم بالإذن منه - ﷺ - فإن ورد منه - ﷺ - إذن خاص، جاز، وإلا فلا ^(٩).

واشترط السمرقندي في (الميزان) أن يكون الإذن صريحاً لمن كان بحضرة النبي - ﷺ - فقال: "لا يجوز لمن كان بحضرة النبي - ﷺ -

(١) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٦.

(٢) انظر: الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٤.

(٣) انظر: التحصيل ج ٢ ص ٢٨٥.

(٤) انظر: معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٧.

(٥) انظر: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٧.

(٦) انظر: شرح العمدة ج ٢ ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٧) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٩٠، الأحكام للآمدى ج ٤ ص ١٧٥، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٦، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٢، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٨، التمهيد للإسنوي ص ٥١٩، البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٠، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٧، تصنيف المسامع ج ٤ ص ٥٨٢.

(٨) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٩، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٦، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٢، البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٠، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٧، تصنيف المسامع ج ٤ ص ٥٨٢، التمهيد لأبي الخطاب ج ٣ ص ٤٢٢.

(٩) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٩٠، التبصرة ص ٥١٩، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٨٩، الأحكام للآمدى ج ٤ ص ١٧٥، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٥، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٨، التمهيد للإسنوي ص ٥١٩، البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٠، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٧، تصنيف المسامع ج ٤ ص ٥٨١.



- قبل الإذن منه صريحاً، ولا يجوز بالإذن إلا في حادثة مخصوصة^(١).

وقال آخرون: إنه لا يشترط الإذن، بل يكفي السكوت مع العلم، فينزل منزلة الإذن^(٢).

المذهب السادس: يجوز اجتهاد الغائب عنه - ﷺ - وأما الحاضر فلا يجوز اجتهاده إلا بإذنه - ﷺ -.

وإلى ذلك ذهب كثير من الحنابلة^(٣).

المذهب السابع: يجوز الاجتهاد مطلقاً، إذا لم يوجد من ذلك منع، فأما إن وجد منع فلا^(٤).

قال الهندي في (نهاية الوصول): "وهذا ليس بمرض لأن ما بعده أيضاً كذلك، فلم يكن له خصوصية بزمانه - ﷺ -"^(٥).

المذهب الثامن: يجوز لهم الاجتهاد لمساس الحاجة، وذلك بأن يكونوا في حال يفوت حكم الحادثة إذا رجعوا إلى النبي - ﷺ - في السؤال عنه.

أما إذا كان المجتهد في حالة تمكنه من الرجوع إلى النبي - ﷺ - قبل فوات الحادثة، فلا يجوز له الاجتهاد إلا بإذن من رسول الله - ﷺ -.

(١) انظر: ميزان الأصول ص ٤٦٨.

(٢) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٩٠، الأحكام للآمدی ج ٤ ص ١٧٥ نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٧، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٣، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٨، التمهيد للإسنوي ص ٥١٩، لتجر المحيط ج ٦ ص ٢٢٠، جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٧، تشيف المسامع ج ٤ ص ٥٨١.

(٣) انظر: التمهيد لأبى الخطاب ج ٣ ص ٤٢٢-٤٢٣، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٦٥، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٨٩، المسودة ص ٤٥٦.

(٤) انظر: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٧، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٢ البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٠.

(٥) نهاية الوصول، ج ٨ ص ٣٨١٧.



وإلى ذلك ذهب أكثر الحنفية^(١).

هذا: وقد حكى الأستاذ أبو منصور الإجماع على جواز الاجتهاد للغائب^(٢).

وقال الإمام البيضاوى فى (المنهاج): "يجوز للغائبين عن الرسول - ﷺ - وفاقاً"^(٣).

وقد ذكر كل من الجزرى فى (معراج المنهاج)^(٤).

والجاربردى فى (السراج الوهاج)^(٥) تبعاً للإمام البيضاوى أن الغائب محل اتفاق.

وقد انتقد كل من ابن السبكى فى (الإبهاج)^(٦) والإسنوى فى (نهاية السؤل)^(٧) دعوى الإمام البيضاوى الاتفاق على جوازه للغائب.

وإذا تأملت ما ذكرته من المذاهب أنفاً، وأن بعضها يقول بعدم جواز الاجتهاد مطلقاً، علمت أن دعوى الإجماع أو الاتفاق فى الغائب لا سبيل إليها.

أدلة المذاهب:

استدل أصحاب المذهب الأول: وهم القائلون بجواز الاجتهاد مطلقاً، بالأدلة الآتية:

أما استدلالهم على الجواز العقلى، فقد قالوا: إنه لا يترتب على فرض وقوعه محال، فإن الله تعالى لو قال لنبيه - ﷺ - مر أصحابك

(١) انظر: التقرير والتحرير ج ٣ ص ٣٠٢-٣٠٣، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٩٥، ميزان الأصول ص ٤٦٧-٤٦٨، بذل النظر ص ٦٠٩-٦١٠، الاجتهاد ضوابطه وأحكامه للدكتور/ جلال الدين عبد الرحمن ص ١٠٠-١٠١.

(٢) انظر: تشنيف المسامع ج ٤ ص ٥٨١.

(٣) منهاج الوصول ص ١١٩.

(٤) معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٧.

(٥) السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٧٢.

(٦) الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٣.

(٧) نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٤٢.



بأن يجتهدوا فيما لا نص فيه لم يترتب على هذا القول محال لذاته ولا لغيره - فكان جائزاً، لأن شأن الجائز العقلي ذلك^(١).

وأما الجواز الشرعي، فقد استدلوا عليه بما يأتي:

الدليل الأول: قوله تعالى: "فاعتبروا يا أولى الأبصار"^(٢).

وقد بين القاضي أبو يعلى - رحمه الله - وجه الدلالة من الآية فقال: "لم يفصل بأن يكون حاضراً عند النبي - ﷺ - أو غائباً، في حياته أو بعد موته، بإذنه وبغير إذنه"^(٣).

نوقش هذا: بأنه إنما نعتبر إذا لم يمكننا اليقين، فأما مع وجود اليقين، فلا يجوز القياس، كمن وجد النص لا يجوز له العدول إلى القياس^(٤).

الدليل الثاني: قوله - ﷺ - : "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران"^(٥).

فلم يفرق بين من كان بحضرته أو غيبته^(٦).

الدليل الثالث: أن ما جاز الحكم فيه في غيبة رسول الله - ﷺ - جاز الحكم به في حضرته، كالكتاب والسنة^(٧).

(١) انظر: التلخيص ج ٣ ص ٣٩٦، المستصفى ج ٢ ص ٣٩١، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٧٦، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٥-٢٦، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٤، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٤، منهاج الوصول ص ١١٩، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٨، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٧، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٧٢، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٣، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٤٣، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٦٧، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩١، أصول الفقه للشيخ/ محمد أبي النور زهير ج ٤ ص ٢٣٦.

(٢) من الآية رقم ٢ من سورة الحشر.

(٣) العدة ج ٥ ص ١٥٩٠.

(٤) انظر: التمهيد ج ٣ ص ٤٢٦.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، صحيح البخاري ص ١٥٣٩، وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ج ٣ ص ١٣٤٢.

(٦) انظر: العدة ج ٥ ص ١٥٩٠.

(٧) انظر: التبصرة ص ٥١٩، اللمع ص ٢٦، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٩٠، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٨، العدة ج ٥ ص ١٥٩٣، التمهيد ج ٣ ص ٤٢٦.



نوقش هذا: بأن في الغيبة تدعو الحاجة إليه، لأنه لا يمكنه سؤال رسول الله - ﷺ - وإن أخر الحادثة إلى وقت لقائه، بطل الحكم وضاع الناس، بخلافه إذا كان حاضراً، فإنه لا حاجة به^(١).

الدليل الرابع: أنه إذا جاز الاجتهاد في غيبة رسول الله - ﷺ - وخطؤه لا يستدرك، فبحضرتة أولى، لأنه إذا أخطأ استدرك خطأه، فيحضر وينبه عليه^(٢).

الدليل الخامس: أنه - ﷺ - كان مأموراً بالمشاورة، لقوله تعالى: "وشاورهم في الأمر"^(٣) ولا فائدة في ذلك إلا جواز الحكم على حسب اجتهادهم^(٤).

واعترض الهندي في (نهاية الوصول): بأن هذا ضعيف لاحتمال أن يقال: إن ذلك في الحروب والآراء ومصالح الدنيا لا في أحكام الشرع^(٥).

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

واستدل أصحاب المذهب الثاني، وهم القائلون بعدم جواز ذلك مطلقاً، بما يأتي:

الدليل الأول: اجتهاد الصحابة - رضي الله عنهم - في عهد الرسول - ﷺ - اجتهاد مع القدرة على العلم، والاجتهاد مع القدرة على العلم ممنوع، فاجتهاد الصحابة في عصر الرسول ممنوع عقلاً.

دليل الصغرى: أن الصحابة قادرون على الرجوع إلى الرسول - ﷺ - لمعرفة الحكم في المسألة، لوجوده بحضرتهم، أو لقربه منهم، ووجوده في زمنهم.

(١) انظر: التمهيد ج ٣ ص ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٢) انظر: التبصرة ص ٥٢٠، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٩٠.

(٣) من الآية رقم ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٨، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٥، التحصيل ج ٢

ص ٢٨٥، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨٢٣، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٤٦.

(٥) نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨٢٣.



دليل الكبرى: أن الاجتهاد يفيد الظن، والظن طريق الخطأ، والخطأ لا يجوز ارتكابه مع إمكان توقيه، وذلك بالرجوع إلى النيقين، وهو سؤال النبي - ﷺ - ولذلك منع الاجتهاد مع وجود النص والإجماع^(١).

وأجيب عن هذا أولاً: بأن الاجتهاد ليس عرضة للخطأ بعد إذن الشارع فيه، فإنه لما قال لمكف: أنت مأمور بالاجتهاد، وبالعمل به، صار بالأمر آمناً من الخطأ بفعل الاجتهاد، لأنه حينئذ يكون أتياً بما أمر به^(٢).

ورد هذا: بأن الإذن في الاجتهاد لا يمنع من الخطأ فيه، وإنما يمنع من التأثيم^(٣).

وأجيب ثانياً: بأننا لا نسلم أنه قادر على تحصيل النص، فإنه قد يسأل عن الواقعة فلا يرد فيها شيء، بل يؤمر فيها بالاجتهاد^(٤).

وأجيب ثالثاً: بأن الصحابي قد لا يكون قادراً على الرجوع إلى الرسول في الحادثة على غير وجهها الشرعي، فلو لم يجتهد في هذه الحالة لتأخر البيان عن وقت الحاجة، وهو ممتنع^(٥).

(١) انظر في بيان هذا الدليل وما ورد عليه من مناقشات: التبصرة ص ٥٢٠، شرح اللمع ج ٢ ص ١٠٩٠، التلخيص ج ٣ ص ٣٩٧، البرهان ج ٢ ص ١٣٥٦، المستصفى ج ٢ ص ٣٩١، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٦، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٧٧، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٤، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٤، منهاج الوصول ص ١١٩، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٧، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٨، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٧٣، بيان المختصر ج ٣ ص ٣٠٣، شرح العضد ج ٢ ص ٢٩٣، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٣، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٤٣، التمهيد للإسنوي ص ٥١٩، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٧، العدة ج ٥ ص ١٥٩٣، التمهيد لأبي الخطاب ج ٣ ص ٤٢٧، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٦٥، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٥٩١، أصول الفقه للشيخ محمد أبي النور زهير ج ٤ ص ٢٣٥.

(٢) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٦، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٤، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٤.

(٣) انظر: نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٤٣، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٣.

(٤) المرجعين السابقين.

(٥) انظر: أصول الفقه للشيخ/ محمد أبي النور زهير ج ٤ ص ٢٣٥.



الدليل الثاني: أن الحكم بالاجتهاد في عصر الرسول - ﷺ - يعد من باب الافتيات عليه، فوجب أن لا يجوز^(١).

وأجيب: بأنه إذا كان بأمر الرسول - ﷺ - وإذنه، فيكون ذلك من باب امتثال أمره، لا من باب الافتيات عليه^(٢).

الدليل الثالث: أن الصحابة - رضی الله عنهم - كانوا يفرعون إلى الرسول - ﷺ - عند حدوث الوقائع، ولو كان الاجتهاد جائزاً لهم لرجعوا إليه^(٣).

وأجيب عن هذا: بأن عدم رجوعهم إلى الاجتهاد لعله فيما لم يظهر فيه وجه الاجتهاد، أو لأن معرفة الحكم عن طريق الرجوع إلى الرسول - ﷺ - أسهل عليهم من معرفته بطريق الاجتهاد، واختيار أسهل الطريقين لا شئ فيه^(٤).

واستدل أصحاب المذهب الثالث: القائلون بجوازه للقضاة والولاة في غيبته لا في حضوره - ﷺ - : بأنه إنما جاز لهم ذلك حفاظاً لمنصب القضاة من استنقاص الرعية، لو لم يجز لهم الاجتهاد، وكلفوا أن يراجعوا رسول الله - ﷺ - فيما يقع لهم^(٥).

قال الشيخ العطار - رحمه الله - : "إن مراجعته - ﷺ - هي الكمال بعينه، إلا أن يفرض في الرعايا الذين هم من أجناس الأعراب"^(٦).

(١) انظر: الإحكام للآمدي ج٤ ص ١٧٧، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨١٩.

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: المحصول ج٢ ق ٢ ص ٢٧، الإحكام للآمدي ج٤ ص ١٧٧، الحاصل ج٢ ص ١٠٠٥، التحصيل ج٢ ص ٢٨٥، معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٧، نهاية الوصول ج٨ ص ٢٩٣، بيان المختصر ج٣ ص ٣٠٣، شرح العضد ج٢ ص ٢٩٣، نهاية السؤل ج٤ ص ٥٤٥.

(٤) انظر: نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨٩١، الإحكام للآمدي ج٤ ص ١٧٧.

(٥) انظر: شرح المحلى على جمع الجوامع ج٢ ص ٤٢٧.

(٦) حاشية العطار على شرح المحلى ج٢ ص ٤٢٧.



واستدل أصحاب المذهب الرابع: القائلون بجوازه للغائب مطلقا لا للحاضر: بأن في الغيبة تدعو الحاجة إليه، لأنه لا يمكنه سؤال رسول الله - ﷺ -، وإن آخر الحادثة إلى وقت لقائه، بطل الحكم، وضاع الناس، بخلافه إذا كان حاضرا، فإنه لا حاجة به^(١).

هذا ما وقفت عليه من أدلة لأصحاب المذاهب السابقة.

مذاهب العلماء في وقوع الاجتهاد في عصر النبي - ﷺ -:

والذين أجازوا اجتهاد الصحابة في عصره - ﷺ - اختلفوا في وقوع ذلك على خمسة مذاهب:

المذهب الأول: وقوع التعبد به في حقهم مطلقا حضورا وغيبة.

وإليه ذهب الهندي في (نهاية الوصول)^(٢) وابن السبكي في (جمع الجوامع)^(٣).

ونسبة صاحبها (الحاصل)^(٤) و (التحصيل)^(٥) إلى الأكثرين.

وهو اختيار الإمامين: الآمدي^(٦) وابن الحاجب^(٧) لكن قالوا: إنه وقع ظنا لا قطعاً.

قال الإمام ابن السبكي في (رفع الحاجب): "ولم يقل أحد إنه وقع قطعاً"^(٨).

المذهب الثاني: المنع من الوقوع مطلقاً.

وإليه ذهب أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم^(٩).

(١) انظر: التمهيد ج ٣ ص ٤٢٦-٤٢٧.

(٢) نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٨.

(٣) جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٤٢٧.

(٤) الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٦.

(٥) التحصيل ج ٢ ص ٢٨٤.

(٦) الإحكام للآمدي ج ٤ ص ١٧٥.

(٧) انظر: شرح العنود ج ٢ ص ٢٩٢، بيان المختصر ج ٣ ص ٣٠٠.

(٨) رفع الحاجب ج ٤ ص ٥٣٧.

(٩) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٦، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٤، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٥، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٧، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٧.



المذهب الثالث: أنه وقع في غيبته، فأما في حضرته فلم يقم عليه دليل.

وإلى ذلك ذهب الإمام الغزالي^(١) - رحمه الله -.

وهو المفهوم من كلام إمام الحرمين في (البرهان)^(٢) و (التلخيص)^(٣).

المذهب الرابع: التوقف في حق من حضر دون من غاب. وإليه ذهب القاضي عبد الجبار المعتزلي^(٤).

المذهب الخامس: التوقف مطلقاً، وإليه ذهب الإمامان تاج الدين الأرموي^(٥) والبيضاوي^(٦) - رحمهما الله -.

ونسبه في (المحصول)^(٧) إلى الأكثرين، ونسبه في (الإحكام)^(٨) إلى الجبائي.

أدلة المذاهب:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول: وهم القائلون بالوقوع مطلقاً، بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: ما روى عنه - ﷺ - أنه حكم سعد بن معاذ - رضي الله عنه - في بنى قريظة: فحكم بقتل مقاتلتهم وسبى نساءهم

(١) انظر: المستصفى ج ٢ ص ٣٩١، المنحول ص ٤٦٨، جمع الجوامع ج ٢ ص ٤٢٧.

(٢) البرهان ج ٢ ص ١٣٥٦.

(٣) التلخيص ج ٣ ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٤) انظر: الإحكام للآمدي ج ٤ ص ١٧٥، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨١٧، بيان المختصر ج ٣ ص ٣٠٠، شرح العضد ج ٢ ص ٢٩٣، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٣٩، تشنيف المسامع ج ٤ ص ٥٨٣.

(٥) انظر: الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٤.

(٦) انظر: منهاج الوصول ص ١١٩، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٧٤، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٤، تشنيف المسامع ج ٤ ص ٥٨٣.

(٧) المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٦.

(٨) الإحكام للآمدي ج ٤ ص ١٧٥.



وذرا ريهم، فقال له -ﷺ-: "لقد حكمت بحكم الله فيهم من فوق سبع سموات" (١).

ومعلوم أن ذلك كان بإجتهاده -رضي الله عنه- (٢).

الدليل الثاني: أن النبي -ﷺ- جعل إلى عمرو بن العاص -رضي الله عنه- قضية، فقال: أجتهد يا رسول الله وأنت حاضر؟ فقال: "نعم، إن أصبت فلك أجران، وإن أخطأت فلك أجر" (٣).

الدليل الثالث: أنه -ﷺ- قال لعمر بن العاص وعقبة بن عامر -رضي الله عنهما- لما أمرهما أن يحكما بين خصمين: "إن أصبتما فلكما عشر حسنات، وإن أخطأتما فلكما حسنة واحدة" (٤).

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: مرجع النبي -ﷺ- من الأحزاب ج٤ ص ١٥١١، ولفظه: قضيت بحكم الله؛ وربما قال "بحكم الملك". وفي كتاب الجهاد والسير، باب: إذا نزل العدو على حكم رجل ج٣ ص ١١٠٧.

وفي كتاب الاستبذان، باب قول النبي -ﷺ-: "قوموا لسيديكم" ج٥ ص ٢٣١٠، وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب: جواز قتل من نقض العقد ج٣ ص ١٣٨٨. (٢) انظر: التبصرة ص ٥١٩، اللمع ص ٢٦٦، شرح اللمع ج٢ ص ١٠٨٩، الإحكام للأمدى ج٤ ص ١٧٦، المحصول ج٢ ق ٣ ص ٢٧، التحصيل ج٢ ص ٢٨٥، معراج المنهاج ج٢ ص ٢٨٨، نهاية الوصول ج٨ ص ٣٨٢، بيان المختصر ج٣ ص ٣٠٢، شرح العضد ج٢ ص ٢٩٣، نهاية السؤل ج٤ ص ٥٤٦، جمع الجوامع مع حاشية العطار ج٢ ص ٤٢٧، نشر البنود ج٢ ص ٣٢٠، أصول ابن مفلح ج٤ ص ١٤٧٨، العدة ج٥ ص ١٥٩٢، التمهيد ج٣ ص ٤٢٥، روضة الناظر ج٣ ص ٩٦٦، شرح مختصر الروضة ج٣ ص ٥٩٠، شرح الكوكب المنير ج٤ ص ٤٨٢.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، انظر: الفتح الرباني ج١٥ ص ٢٠٦، وله طرق كثيرة، والحديث بكل طرقه ضعيف.

وانظر: تعليقات الدكتور / أحمد سير المبارك على العدة ج٥ ص ١٥٩١. وانظر: في بيان هذا الدليل: التبصرة ص ٥١٩، شرح اللمع ج٢ ص ١٠٩٠، المستصفي ج٢ ص ٣٩١، روضة الناظر ج٣ ص ٩٦٦، العدة ج٥ ص ١٥٩٠ - ١٥٩١، التمهيد لأبي الخطاب ج٣ ص ٤٢٥، شرح مختصر الروضة ج٣ ص ٥٩١، شرح الكوكب المنير ج٤ ص ٤٨٣.

(٤) رواه الحاكم في المستدرک ج٤ ص ٨٨، والبيهقي في السنن ج٤ ص ٢٠٣. وانظر: الأم ج٦ ص ١٠٣، تلخيص الحبير (٢٠٧٢) جامع الأصول، حديث (٧٦٦٢) مجمع الزوائد ج٤ ص ١٩٥.

وانظر في بيان هذا الدليل: المحصول ج٢ ق ٣ ص ٢٨، المستصفي ج٢ ص ٣٩٢، الإحكام للأمدى ج٤ ص ١٧٦، الحاصل ج٢ ص ١٠٠٥، التحصيل ج٢ ص ٢٨٥، معراج المنهاج ج٢ ص ١٥٩٢، روضة الناظر ج٣ ص ٩٦٦.



الدليل الرابع: قول أبي بكر -رضي الله عنه- في حق أبي قتادة -رضي الله عنه- حيث قتل رجلاً من المشركين، فأخذ غيره سلبه: "لاها الله إذن لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه، فقال -عليه السلام- صدق"^(١).

وجه الدلالة: أنه -عليه السلام- صدقه في فتواه ولم يكن ذلك عن نص، وإلا لم يكن لتصديقه معنى، ولو كان عن نص لكان الصديق -رضي الله عنه- أسنده، لكونه أقرب إلى الإذعان والانقياد، فهو إذن صادر عن رأيه واجتهاده^(٢).

مناقشة هذه الأدلة:

ناقش المانعون من الوقوع هذه الأدلة فقالوا: أولاً: هذه أخبار آحاد لا تقوم بها الحجة في المسائل القطعية.

وبتقدير أن تكون حجة، فلعلها خاصة بمن وردت في حقه غير عامة^(٣).

وأجيب عن هذا: بأننا نسلم أنها أخبار آحاد، غير أن المدعى إنما هو حصول الظن بذلك دون القطع.

وبأن المقصود من الأخبار إنما هو الدلالة على وقوع الاجتهاد في زمن النبي -عليه السلام- ممن عاصره لا بيان وقوع الاجتهاد من كل من عاصره^(٤).

ونوقش ثانياً: بأن الاجتهاد إنما جاز لأنه كان بإذن النبي -عليه السلام- وما ادعيتموه عاماً بإذنه وبغير إذنه.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، باب: من لم يخلص الأسلاب، في حديث طويل، وفيه قصة ج ٣ ص ١١٤، وفي كتاب المغازي، باب: قول الله تعالى: "ويوم حنين" ج ٤ ص ١٥٧، ومسلم في كتاب الجهاد والسير باب استحقاق القاتل سلب القاتل ج ٣ ص ١٣٧.

(٢) انظر: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨٢٠، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٧٦، بيان المختصر ج ٣ ص ٣٠٠، شرح العضد ج ٢ ص ٢٩٣، الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٤، نشر البنود ج ٢ ص ٣٢٠، أصول ابن مفلح ج ٤ ص ١٤٧٧.

(٣) انظر: الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٧٧.

(٤) انظر: المرجع السابق.



وأجيب عن هذا: بأن المأذون فيه الحكم، فأما الاجتهاد فغير مأذون فيه، لأن الإذن في الحكم ليس بإذن في الاجتهاد.

ألا ترى أن النبي - ﷺ - لما أذن لعمره بالقضاء بين يديه، أستاذنه في الاجتهاد بحضرته، فلم يفهم الاجتهاد من الإذن بالقضاء، فثبت أن الإذن بالقضاء ليس بإذن في الاجتهاد^(١).

ما سبق ذكره من الأدلة: كان دليلاً على وقوع الاجتهاد بحضرة النبي - ﷺ -.

وأما استدلالهم على وقوع الاجتهاد لمن كان غائباً عن النبي - ﷺ - فعمدتهم في ذلك حديث معاذ - رضي الله عنه -.

روى عن النبي - ﷺ - أنه قال لمعاذ - حين بعثه إلى اليمن قاضياً -: "كيف تقضى إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضى بكتاب الله - عز وجل - قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله - ﷺ - قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله - ﷺ - صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله^(٢)."

ووجه الدلالة من الحديث ظاهر^(٣).

مناقشة هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل من قبل المانعين بعدة مناقشات:

منها: أن هذا الحديث ضعيف من جهة سنده.

(١) انظر: العدة ج ٥ ص ١٥٩٢ - ١٥٩٣.

(٢) أخرج هذا الحديث أبو داود في كتاب الأقضية، باب: اجتهاد الرأي ج ٤ ص ١٨ - ١٩ حديث (٣٥٩٢) وأخرجه الترمذي في كتاب الأحكام، باب: ما جاء في القاضي كيف يقضى؟ ج ٤ ص ٥٥٧، وقال - أي الترمذي -: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده - عندي - بم متصل".

وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضي، باب: ما يقضى به القاضي ج ١٠ ص ١١٤.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٥ ص ٢٣٠.

(٣) انظر: التلخيص ج ٣ ص ٣٩٨، البرهان ج ٢ ص ١٣٥٥ - ١٣٥٦، المنحول ص ٤٦٨، المستصفى ج ٢ ص ٣٩٢، المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٣٠، الإحكام للأمدى ج ٤ ص ١٧٦، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٦، التلخيص ج ٢ ص ٢٨٤، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٨٢٢، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٤٥، روضة الناظر ج ٣ ص ٩٦٦.



وبين ذلك: أن الحديث من رواية شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمرو -ابن أخي المغيرة بن شعبة- عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل -رضي الله عنه-.

والحارث بن عمرو مجهول لا يعرف، وأصحاب معاذ من أهل حمص مجهولون لا يعرفون.

قال الذهبي: "تفرد به أبو عون -وهو: محمد بن عبد الله النخعي- عن الحارث، وما روى أحد عن الحارث غير أبي عون فهو مجهول"^(١).

وقال البخاري: "الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ، وعنه أبو عون لا يصح ولا يعرف إلا بهذا المرسل"^(٢).

وقال ابن حزم: "لا يصح -يعنى: الحديث لأن الحارث مجهول وشيوخه مجهولون، فلا يعتمد على هذا الإسناد في أصل من أصول الشريعة"^(٣).

وأجيب عن هذا من وجوه:

الأول: أن الحديث رواه الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ من غير تسمية لهم، وهذا يدل على أنه حدث عن جماعة لا عن واحد، وهذا أبلغ في الشهرة، وشهرة أصحاب معاذ في العلم والدين والفضل والصدق لا يخفى، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح، بل أعلاه من أفاضل سُنَنهم وخيارهم.

الثاني: أن حامل لواء هذا الحديث شعبة، وشعبة هذا قد أثنى عليه المحدثون، مما لا يترك مجالاً للشك في إمامته، وعلو درجته في علم الحديث، قال بعض أئمة الحديث: "إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يدك به"^(٤).

(١) انظر: ميزان الاعتدال ج ١ ص ٤٣٩.

(٢) انظر: التلخيص الحبير ج ٤ ص ١٨٢-١٨٤.

(٣) انظر: الإحكام لابن حزم ج ٧ ص ٩٧٥، الناشر/ مكتبة عاطف.

(٤) انظر: إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٢، السنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ١١٣-١١٤.



الثالث: على فرض ضعف الحديث، فقد تقوى بعدة شواهد مرفوعة عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس -رضى الله عنهم-.

روى ذلك كله البيهقي في (السنن الكبرى)^(١) بعد أن روى هذا الحديث تقوية له.

الرابع: روى هذا الحديث من طريق آخر بإسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة.

قال أبو بكر الخطيب: وقد قيل: إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ، وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة^(٢).

الخامس: أن هذا الحديث قد تلقته الأمة بالقبول.

قال الخطيب البغدادي: إن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم^(٣).

واستدل أصحاب المذهب الثاني: وهم القائلون بامتناع وقوعه مطلقاً، بأنه لو وقع من الصحابة -رضى الله عنهم- اجتهدوا في عصره -ﷺ- لنقل إلينا، لكنه لم ينقل، فكان ذلك دليلاً على عدم الوقوع^(٤).

وأجيب عن هذا من وجهين:

الأول: أنه لا يلزم من وقوع الاجتهاد منهم نقله إلينا، لجواز أن يكون عدم النقل منشؤه قلة ما وقع.

(١) السنن الكبرى ج ١٠ ص ١١٣.

(٢) انظر: الفقيه والمتفقه ج ١ ص ١٨٨، إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٢.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

وللوقوف على كل ما ورد على هذا الدليل من مناقشات، انظر: نبراس العقول ص ٧٩-٨٦، إثبات العقوبات بالقياس للدكتور/ عبد الكريم النملة ص ٥٤-٦٦.

(٤) انظر: المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٨، الحاصل ج ٢ ص ١٠٠٥، التحصيل ج ٢ ص ٢٨٥، معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٧، السراج الوهاج ج ٢ ص ١٠٧٣، الإبهاج ج ٢ ص ٢٥٤، نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٤٥.



الثاني: لا نسلم أنه لم ينقل، بل نقول: إنه نقل ذلك في غيبته وحضرته - عليه السلام - عن سعد بن معاذ وأبي بكر وعمرو بن العاص ومعاذ بن جبل - رضي الله عنهم - جميعاً^(١).

واستدل أصحاب المذهب الثالث: وهم القائلون بوقوعه في غيبته لا في حضرته.

أما وقوعه في غيبته، فقد استدلوا على ذلك بحديث معاذ - رضي الله عنه - وقد تقدم الكلام عنه.

وأما الذين كانوا بحضرته - عليه السلام - فلم تقم حجة شرعية تفيد وقوع الاجتهاد منهم، وإن وردت فهي شاذة أو محتملة للتأويل^(٢).

ويمكن أن يرد عليهم: بما سبق ذكره من الأدلة التي نكرها أصحاب المذهب الأول وهي تفيد وقوع الاجتهاد بحضرته - عليه السلام - وهي صريحة في ذلك.

وأما من قال بالوقف: في حق من بحضرته - عليه السلام - لا في حق من غاب عنه، فإنه لا دليل على الوقوع عنده في حق من حضر، ولا دليل على عدمه.

والحق أنه لا مجال للوقف بعد ما ذكرناه من أدلة في المذهب الأول، وهي تثبت الوقوع مطلقاً.

وأما أصحاب المذهب الخامس، وهم القائلون بالوقف مطلقاً، فحجتهم: أن هذه المسألة من باب العلم دون العمل، وأن ما نقل من الأحاد لا يكفي في المسألة العلمية.

والحق أن هذه المسألة من قبيل العمل، ولم يدع أحد وقوع ذلك قطعاً، كما ذكر الإمام ابن الحاجب^(٣) وغيره، فيكتفى فيها بما ورد من الأخبار والله أعلم.

(١) انظر: التحصيل ج ٢ ص ٢٨٥، أصول الفقه للشيخ/ محمد أبي النور زهير ج ٤ ص ٢٣٧.

(٢) انظر: التلخيص ج ٣ ص ٣٩٩.

(٣) انظر: رفع الحاجب ج ٤ ص ٥٣٧.



الترجيح:

والذى يترجح عندى هو ما ذهب إليه أكثر العلماء، وهو جواز اجتهاد الصحابة -رضوان الله عليهم- مطلقا فى عصره -عليه السلام- وأن ذلك وقع منهم فى حضرته وغيبته -عليه السلام-.

ويؤيد ذلك زيادة على ما تقدم:

أ- فى حضرته:

١- قول الرسول -عليه السلام- بعد انتهاء معركة الأحزاب لأصحابه: "لا يصلين أحدكم العصر إلا فى بنى قريظة" فعمل بعضهم بمقتضى أمره، وصلاه فى بنى قريظة ولم ينظر إلى تأخير الوقت، واجتهد البعض الآخر، وفهم من أمر الرسول -عليه السلام- السرعة، وأن أداء الصلاة فى بنى قريظة ليس مقصودا لذاته، فصلوه فى الطريق، فى الوقت، ولما علم النبى -عليه السلام- لم يعنف واحدا منهم، ولم يكن قد صرح بالإذن لهم فى الاجتهاد فى تلك الواقعة^(١).

٢- أن عمر بن الخطاب -رضوان الله عليه- قد اجتهد فى كثير من المواضع، أو صلها بعض العلماء إلى خمسة عشر موضعا، ونزل الوحي موافقا لرأيه واجتهاده، وقد قال -عليه السلام-: "إن الله -تعالى- جعل الحق على لسان عمر وقلبه"^(٢).

ب- فى غيبته:

١- أجنب عمر وعمار -رضى الله عنهما- فى سفر فتمرغ عمار فى التراب وصلى، قاس استعمال التراب باستعمال الماء، ولم يصل عمر، فكانه لم يصل إلى نتيجة بالاجتهاد، أو أداه اجتهاده إلى أن لا يتيمم من الجنابة.

(١) انظر: صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٤.

(٢) رواه الترمذى فى سننه ج ٥ ص ٢٨٠.



فلما ذكرا ما فعلاه لرسول الله - ﷺ - أفاد بأن التيمم من الحدث الأصغر والأكبر واحد، ولا فرق بينهما، ولم يقل لهما ما يدل على عدم الإذن بالاجتهاد^(١).

٢- احتلم عمرو بن العاص -رضي الله عنه- في غزوة ذات السلاسل، فلم يغتسل خوفاً من الهلاك لشدة البرد، بل تيمم وصلى بأصحابه الصبح، فلما ذكر ذلك لرسول الله - ﷺ - قال له: "يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟" فقال له عمرو: "إني سمعت الله يقول: **ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً**"^(٢). فضحك رسول الله - ﷺ - ولم يقل شيئاً^(٣)، وهذا إقرار منه - ﷺ - عمراً في اجتهاده.

وغير ذلك من الوقائع كثيرة.

هل للخلاف في هذه المسألة ثمرة؟

قال الإمام الرازي في (المحصول): "الخوض فيه قليل الفائدة، لأنه لا ثمرة له في الفقه"^(٤).

وقال الجزري في (معراج المنهاج): "البحث الآن فيه لا يجدي فائدة، ولكنه يقال ليعلم ما حكمه لو كان"^(٥).

وقد اعترض الإمام ابن السبكي في (الإبهاج) على ما قاله الإمام الرازي، وبين أن هذا الخلاف له ثمرة في الفروع الفقهية^(٦).

وكذلك اعترض الشيخ صدر الدين بن الوكيل على ما قاله الإمام الرازي، فيما حكاه عنه الإمام العراقي في (الغيث الهامع) فقال: "في مسائل الفقه ما يبني عليه، كما لو شك في نجاسة أحد الإناءين، ومعه

(١) انظر: صحيح البخاري ج ١ ص ٧٠-٧١.

(٢) من الآية رقم ٢٩ من سورة النساء.

(٣) انظر: سنن أبي داود ج ١ ص ١٤١.

(٤) المحصول ج ٢ ق ٣ ص ٢٥.

(٥) معراج المنهاج ج ٢ ص ٢٨٧.

(٦) انظر: الإبهاج ج ٣ ص ٢٥٣.



ماء طاهر بيقين، ففي جواز الاجتهاد وجهان: أحدهما: نعم، وهو قول من يجوز الاجتهاد في زمنه، والثاني: المنع^(١).

لكن الإمام العراقي اعترض على ذلك وقال: قلت ليست هذه المسألة مبنية على تلك، وإنما اتفقنا في المدرك، وفي وصف جامع، وهو الاجتهاد مع القدرة على اليقين، فإذا وصفت المسألة هكذا، كان لها ثمرة في الفقه، وإذا وصفت على ما تقدم، كانت كلاماً في أمر انقضى^(٢).

وقال الإمام الإسنوي في (التمهيد) - بعد ما ذكر خلاف العلماء في المسألة -: "إذا علمت ذلك، فيتفرع على المسألة: جواز الاجتهاد في الفروع مع القدرة على النصوص، ونحو ذلك من الأخذ بالظن مطلقاً، مع إمكان القطع، وبيان ذلك بمسائل"، ثم ذكر تسع مسائل يمكن تخريجها على هذا الأصل^(٣).

(١) الفيت الهامع ج ٣ ص ٨٨٣.

(٢) المرجع السابق، ج ٣ ص ٨٨٤.

(٣) انظر: التمهيد ص ٥٢٢ - ٥٢٣.



الخاتمة

وفيها أهم نتائج البحث

١- أن الاجتهاد فى اصطلاح الأصوليين هو: استفراغ الجهد فى درك الأحكام الشرعية.

٢- أنه يشترط فى المجتهد شروط إجمالية وأخرى تفصيلية: وأهم الشروط الإجمالية: أن يكون عالماً بمدارك الأحكام الشرعية وأقسامها، وطرق إثباتها، ووجوه دلالتها على مدلولاتها، واختلاف مراتبها، والشروط المعتمدة فيها، وأن يعرف جهات ترجيحها عند تعارضها، وكيفية استثمار الأحكام منها، قادراً على تحريرها وتقريرها.

٣- ومن الشروط التفصيلية:

العلم بالقرآن الكريم، ولا يشترط معرفة جميع الكتاب، بل ما يتعلق بالأحكام فيه ولا يشترط فيما يطلب معرفته من الآيات حفظها عن ظهر قلب، بل يكفى أن يكون عالماً بمواضعها.

والذى أرجحه أن يكون للمجتهد اطلاع عام على معانى القرآن كله، مع توجيه عناية خاصة إلى الآيات التى لها صلة وثيقة بالأحكام، وهذه يلحظها المجتهد وإن كانت بين ثنايا القصص والمواضع.

ومع ترجيحي بأنه لا يشترط الحفظ، لكن حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب أولى، ويجعل صاحبه أقدر على استحضار الآيات المطلوبة فى الموضوع بدون معاناة تذكر.

٤- أن مما يدخل فى العلم بالقرآن الكريم: العلم بأسباب نزوله، فإن العلم يلقى ضوءاً على المقصود بالنص القرآنى.

٥- أن مما عنى به الأصوليون فى معرفة القرآن العلم بالناسخ والمنسوخ منه، حتى عده بعضهم شرطاً مستقلاً، وإنما شددوا فى ذلك حتى لا يستدل بأية على حكم، وهى فى الواقع منسوخة غير معمول بها.



٦- أن من الشروط الواجب توافرها في المجتهد العلم بالسنة، وهى: ما روى عن النبي -ﷺ- من قول أو فعل أو تقرير.

ولم يشترطوا العلم بجميع ما جاء فى السنة، فهو بحر زاخر، وإنما اشترطوا معرفة الأحاديث التى تتعلق بالأحكام.

٧- أن العلم بالسنة يعنى عدة أمور:

أ- معرفة علم الحديث دراية، والمراد به: معرفة الرواية وتمييز الصحيح منها عن الفاسد.

ب- معرفة الناسخ والمنسوخ من الحديث حتى لا يحكم بحديث قد ثبت نسخه، وبطل العمل به.

ج- معرفة أسباب ورود الحديث فهو ألزم بمن يزيد فهم السنة، ويعرف ذلك بالرجوع إلى مصادر الحديث الأصلية، فإن المختصرات كثيراً ما تذكر الحديث مبتوراً عن سببه وملابسة ورود.

٨- أن من الشروط كذلك: العلم بمواضع الإجماع، حتى لا يفتى بخلافه، كما يلزمه معرفة النصوص حتى لا يفتى بخلافه.

٩- ومنها: العلم بالعربية، بمعنى: أن يعرف اللغة وعلومها معرفة تيسر له فهم خطاب العرب، وذلك أن القرآن الكريم قد نزل بلسان عربى مبين، والسنة المطهرة قد نطق بها رسول عربى، وهذا يخص السنة القولية، والسنة الفعلية والتقريرية قد نقلها الصحابة -رضوان الله عليهم- وهم عرب من أهل الفصاحة والبيان.

ولا يشترط أن يبلغ درجة الخليل بن أحمد والمبرد، ولا أن يعرف جميع اللغة، ويتعمق فى النحو، بل القدر الذى يتعلق بالكتاب والسنة، ويستولى به على مواقع الخطاب، ودرك دقائق المقاصد منه.

١٠- أن من أهم العلوم التى ينبغى للمجتهد أن يعلمها: علم أصول الفقه، وهو من مفاخر التراث الإسلامى، ودراسة هذا العلم والتعمق فى فهمه ألزم ما يكون للمجتهد، وذلك لما تعطيه دراسة هذا العلم لمن يتصدى للاجتهاد من قدرة على الاستدلال وتمكن من الاستنباط بشروطه.



١١- أنه مما يدخل فى العلم بأصول الفقه: العلم بالقياس وقوانينه وضوابطه وشرائطه المعتمدة، وما يجرى فيه القياس وما لا يجرى، ومعرفة العلة وشروطها، ومسالكها وقوادحها، إلى غير ذلك من مباحثه.

١٢- ومن الشروط المهمة: العلم بمقاصد الشريعة، لأن الشريعة جاءت برعاية مصالح العباد فى رتبها الثلاث: الضروريات والحاجيات والتحسينات وما يكملها، وما يتبعها من درء المفاسد بكل مراتبها.

١٣- أن من الشروط التى اختلف العلماء فيها: أن يكون المجتهد عدلاً مرضى السيرة، يتقى الله تعالى، ويتحرى الحق.

وواقع أن هذا الشرط ليس مطلوباً لبلوغ رتبة الاجتهاد، بل لقبول اجتهاد المجتهد وفتواه عند المسلمين.

١٤- أن من الشروط التى وقع الاختلاف فيها: العلم بأصول الدين، أى: علم الكلام وما يتعلق بالاعتقاد.

والحق أن علم المجتهد بذلك ليس بضرورى وحسبه أن يكون مسلماً صحيح العقيدة.

على أنه لا يتصور أن يوجد مسلم عالم بالقرآن والسنة لا يعرف أصول دينه بأدلته.

١٥- اشترط بعض الأصوليين فى المجتهد أن يعرف المنطق. والذى يترجح عندى أن معرفة المنطق ليست شرطاً للاجتهاد، كيف ولم يكن يعرفه أحد من الأئمة المتبوعين؟ ولكن قد تفيد دراسته الالتزام للخصم، وفهم بعض الكتب القديمة التى تستخدم طرائقه ومصطلحاته فى الاستدلال، وترتيب المقدمات للوصول إلى النتائج.

١٦- ومن الشروط التى وقع الاختلاف فيها: معرفة فروع الفقه.

وواقع أن تحصيل الدربة وتكوين الملكة لا يتأتى إلا بالممارسة للفقه، ومطالعة ما ولده المجتهدون من قبل، ومعرفة مداركهم ومآخذ أقوالهم، وطرائق اجتهادهم فى الاستنباط والاستدلال.



١٧- اشترط بعض الأصوليين معرفة البراءة الأصلية، أى: أن يعرف المجتهد أن لا حكم إلا بالشرع، وأن ليس على الإنسان الإتيان بعمل ما، أو الامتناع عن عمل ما -امتنالا لحكم الشرع- من غير أن يرد دليل من قبله به.

ولعل من لم يذكر هذا الشرط اكتفى بوضوحه، لأن الكلام فى المجتهد، ومن كان مجتهدا توفرت لديه كافة الشروط فلا يتصرف إلا فيما ورد فى الشرع من الأدلة ولا يستتبط إلا من النصوص، أو مما دلت النصوص على كونه دليلا.

١٨- اشترط بعض الأصوليين أن يكون المجتهد فطنا ذكيا، فقيه النفس، جيد الحفظ والفهم.

وهذا الشرط فى نظرى مهم جداً، فإن المجتهد ينبغى أن يكون جيد الفهم، نير البصيرة، سليم التقدير، ذا عقلية متهينة لهذا اللون من العلم، أعنى: علم استتباط الأحكام من الأدلة.

١٩- استعرض البحث مذاهب العلماء وأدلتهم فى جواز تعبدته -ﷺ- بالاجتهاد، وانتهى إلى أن ذلك جائز مطلقا، وهو مذهب جمهور الأصوليين.

٢٠- كما استعرض البحث مذاهب العلماء وأدلتهم فى وقوع تعبدته -ﷺ- بالاجتهاد، وانتهى إلى أن ذلك قد وقع مطلقا، وعلى ذلك قامت الأدلة والبراهين.

٢١- ناقش البحث مسألة: هل يجوز وقوع الخطأ فى اجتهاده -ﷺ-؟ وبعد ذكر الأدلة والمناقشات، لم أرجح شيئا خشية الوقوع فى الزلل.

٢٢- كما استعرض البحث مذاهب العلماء وأدلتهم فى مسألة: الاجتهاد فى عصر النبى -ﷺ- وانتهى البحث إلى جواز اجتهاد الصحابة -رضوان الله عليهم- مطلقا فى عصره -ﷺ- وأن ذلك وقع منهم فى حضرته وغيبته -ﷺ- وقد ذكر الإمام ابن السبكي -رحمه الله- أن هذا الخلاف له ثمره فى الفروع الفقهية.



المصادر والمراجع

- ١- الآيات البينات:
للعبادي: أحمد بن قاسم، دار الكتب العلمية- بيروت، ضبط الشيخ/ زكريا عميرات، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- ٢- الإبهاج في شرح المنهاج:
لابن السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، ط دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- ٣- الإحكام في أصول الأحكام:
للأمدي: علي بن محمد التغلبي، تعليق الشيخ/ عبد الرزاق عفيفي، مؤسسة النور للطباعة- الرياض، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩م، المكتب الإسلامي بمشق.
- ٤- إثبات العقوبات بالقياس:
للدكتور / عبد الكريم بن علي للنملة، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٥- اجتهاد الرسول:
للدكتورة/ نادية شريف العمري، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- ٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول:
للشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، تحقيق: د./ شعبان محمد إسماعيل، مطبعة المدني- القاهرة، الناشر دار الكتب- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- ٧- الاجتهاد ضوابطه وأحكامه:
للدكتور/ جلال الدين عبد الرحمن، دار الطباعة الحديثة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٦م.
- ٨- الاجتهاد في الشريعة الإسلامية:
للدكتور/ يوسف القرضاوي، دار القلم- الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.



٩- الاجتهاد فيما لا نص فيه:

للدكتور/ الطيب خضري السيد، مكتبة الحرمين- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٠- الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر:

للدكتور/ سيد محمد موسى تواتا، دار الكتب الحديث- القاهرة (د.ت).

١١- الإحكام في أصول الأحكام:

لابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد، دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة:

لابن الأثير: علي بن محمد الجزري، ط/ دار الشعب- القاهرة.

١٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب:

لابن عبد البر: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

١٤- الإشارة إلى معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل:

لللباجي: سليمان بن خلف بن سعد، تحقيق/ محمد علي فركوس، المكتبة المكية- مكة المكرمة، دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٥- أصول البزدوى (كنز الوصول إلى معرفة الأصول):

للبزدوى: علي بن محمد بن الحسين، طبع مع (كشف الأسرار) للبخاري، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٦- الإصابة في تمييز الصحابة:

لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، تحقيق/ محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي دار الريان للتراث- القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.



- ١٧- أصول السرخسي:
للسرخسي: محمد بن أحمد بن سهل، تحقيق/ أبو الوفا الأفغانى،
دار المعرفة- بيروت.
- ١٨- أصول الفقه:
لابن مفلح: محمد بن مفلح بن محمد شمس الدين، مكتبة
العبيكان- الرياض، تحقيق د/ فهد بن محمد السدحان، الطبعة
الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- ١٩- أصول الفقه:
للامشى: محمود بن زيد، تحقيق/ عبد المجيد تركى، دار الغرب
الإسلامى- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
- ٢٠- أصول الفقه:
للشيخ زهير: محمد أبى النور، دار الطباعة المحمدية بالأزهر-
القاهرة، بدون تاريخ.
- ٢١- إعلام للموقعين عن رب العالمين:
لابن القيم: محمد بن أبى بكر، تحقيق/ عصام الدين الصبابطى،
دار الحديث- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٢٢- إفاضة الأنوار على أصول المنار:
للحصكفى: محمد بن على بن محمد، تعليق الشيخ/ محمد سعيد
البرهانى، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- ٢٣- الأم:
للإمام الشافعى: أبى عبد الله محمد بن إدريس، نشر دار
المعرفة- بيروت.
- ٢٤- الإمام فى بيان أدلة الأحكام:
لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق رضوان مختار بن
غربية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-
١٩٨٧م.



٢٥- الأموال:

لأبى عبيد القاسم بن سلام، تحقيق/ محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٦- الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات:

للمارديني: محمد بن عثمان بن على، تحقيق د/ عبد الكريم بن على النملة، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢٧- إيقاظ الوسنان في العمل بالسنة والقرآن:

للشيخ/ أبى الحسن السيد على بن عبد الستار، مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٧٩.

٢٨- البحر المحيط في أصول الفقه:

للزركشى: محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية- الكويت، قام بتحريه: د/ عمر سليمان الأشقر، وراجع د./ عبد الستار أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٢٩- بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن

لأحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي ط/ دار الأنوار للطباعة والنشر.

٣٠- البداية والنهاية في التاريخ:

لابن كثير: عماد الدين إسماعيل، مكتبة المعارف- بيروت، الطبعة الخامسة.

٣١- بذل النظر في الأصول:

للأسمدي: محمد بن عبد الحميد، تحقيق د/ محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٣٢- البرهان في أصول الفقه:

لإمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق د/ عبد العظيم الديب، توزيع دار الأنصار- القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

- ٣٣- البلبيل في أصول الفقه:
للطوفي: سليمان بن عبد القوي، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض،
الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- ٣٤- بيان المختصر:
للأصفهاني: محمود بن عبد الرحمن، تحقيق د./ محمد مظهر بقا،
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة
الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٥- تاج العروس شرح القاموس:
للمرتضى الزبيدي، ط المطبعة الخيرية بالقاهرة.
- ٣٦- تاريخ الطبري (تاريخ المرسل والملوك):
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق/ محمد أبو الفضل
إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، الطبعة السادسة.
- ٣٧- التبصرة في أصول الفقه:
للشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف، تحقيق د./ محمد حسن
هيئتو، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار الفكر - دمشق.
- ٣٨- التحرير:
لابن الهمام: محمد بن عبد الواحد، مطبوع مع (التقرير والتحرير)
لابن أمير الحاج، ط/ المطبعة الكبرى ببولاق ١٣١٦هـ وبهامشه
(نهاية السؤل) للإسنوي.
- ٣٩- التحصيل من المحصول:
للأرموي: محمود بن أبي بكر بن أحمد سراج الدين، تحقيق د./
عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٠- تشنيف المسامع بجمع الجوامع:
للزركشي: محمد بن بهادر بن عبد الله، تحقيق: د/ عبد الله ربيع،
و د/سيد عبد العزيز مؤسسة قرطبة - القاهرة.



- ٤١- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم):
لابن كثير: عماد الدين إسماعيل، دار إحياء الكتب العربية (عيس الحلبى) (د.ت.).
- ٤٢- تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن):
لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، ط/ مصطفى الحلبى، ١٩٥٤م.
- ٤٣- تقريب الوصول إلى علم الأصول:
لابن جزى: محمد بن أحمد الكلبي، تحقيق د./ محمد المختار ابن الشيخ محمد الأمين الشنقيطى، نشر/ مكتبة ابن تيمية- القاهرة، مكتبة العلم- جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٤٤- التقرير والتحبير:
لابن أمير الحاج: محمد بن محمد الحلبى، المطبعة الكبرى ببولاق ١٣١٦هـ، وصورته دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م وبهامشه كتاب نهاية السؤل للأسنوى.
- ٤٥- تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير:
لابن حجر: أحمد بن على بن شهاب الدين العسقلانى، تحقيق ونشر/ عبد الله هاشم اليمانى، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- ٤٦- التلخيص فى أصول الفقه:
لإمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى، تحقيق د/ عبدالله جولم النيبلى وشبير أحمد العمرى، دار البشائر الإسلامية- بيروت، مكتبة دار الباز- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- ٤٧- التمهيد فى أصول الفقه:
لأبى الخطاب: محفوظ بن أحمد بن الحسن، تحقيق د./ مفيد محمد أو عمشة، و د./ محمد بن على بن إبراهيم، مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.



٤٨ - التوضيح شرح التنقيح:

لصدر الشريعة: عبيد الله بن مسعود بن محمود البخاري ضبطه
وخرج آياته وأحاديثه الشيخ/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية-
بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ومعه التلويح لسعد
الدين التفتازاني.

٤٩ - تيسير التحرير:

لأمير باد شاه: محمد أمين بن محمود البخاري، دار الكتب
العلمية-بيروت.

٥٠ - الجامع لأحكام القرآن:

للقرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري، دار إحياء التراث العربي-
بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥١ - جمع الجوامع:

لابن السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، طبع مع شرح
المحلى وحاشية الشيخ/ حسن العطار، دار الكتب العلمية -
بيروت.

٥٢ - حاشية التفتازاني على شرح العضد:

للتفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي، مكتبة الكليات
الأزهرية - القاهرة، طبعت مع شرح العضد على مختصر ابن
الحاجب.

٥٣ - حاشية الرهاوي على شرح المنار لابن ملك:

للرهاوي: يحيى الحنفي شرف الدين أبي زكريا، طبعت مع شرح
المنار وحواشيه، در سعادت - استانبول، المطبعة العثمانية،
الطبعة الأولى ١٣١٥هـ - ١٨٩٧م.

٥٤ - الحاصل من المحصول:

للأرموي: تاج الدين محمد بن الحسين، تحقيق: د/ عبد السلام
محمود أبو ناجي، منشورات جامعة قار يونس- بنغازي ١٩٩٤م.



٥٥- حجية السنة:

للشيخ/ عبد الغنى عبد الخالق، المعهد العالى للفكر الإسلامى،
دار القرآن الكريم- بيروت- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٥٦- الحدود فى الأصول:

للباجى: سليمان بن خلف بن سعد، تحقيق: نزيه حماد، مؤسسة
الزغبى للطباعة والنشر- بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ -
١٩٧٣م.

٥٧- خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار:

لقطلوبغا: زين الدين قاسم بن قطلوبغا، تحقيق د./ زهير بن
ناصر الناصر، دار ابن كثير - دمشق، دار الكلم الطيب- بيروت
الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٥٨- رسالة فى أصول الفقه:

للعكبرى: الحسن بن شهاب الحسن، تحقيق: د/ موفق بن عبد الله
بن عبد القادر، المكتبة المكية- مكة المكرمة، دار البشائر
الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٩- الرسالة:

للإمام الشافعى: محمد بن إدريس، تحقيق الشيخ أحمد محمد
شاكر، دار التراث- القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٠- زوائد الأصول:

للإسنوى: عبد الرحيم بن الحسن، مؤسسة الكتب الثقافية -
بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تحقيق/ محمد سنان
سيف الجالى.

٦١- روضة الناظر وجنة المناظر:

لابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد، تحقيق د./ عبد الكريم
بن على النملة، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -
١٩٩٣م.



٦٢- السراج الوهاج فى شرح المنهاج:

للجاريردى: أحمد بن حسن بن يوسف، تحقيق د/ أكرم بن محمد أوزيقان، دار المعراج الدولية للنشر - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٦٣- سلاسل الذهب:

للزركشى: محمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين، تحقيق/ محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطى، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، مكتبة العلم - جدة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٦٤- سنن بن ماجه:

لأبن ماجه: محمد بن يزيد، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ عيس الحابى - القاهرة.

٦٥- سنن أبى داود:

سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، حمص، نشره/ محمد على السيد، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٦٦- سنن الترمذى:

لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق الشيخ/ أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة (د.ت).

٦٧- السنن الكبرى:

للبيهقى: أحمد بن الحسين بن على، حيدر آباد، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

٦٨- سيرة ابن هشام:

لأبى محمد عبد الملك بن هشام، تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد دار الفكر - بيروت.



٦٩- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب:

لعضد الدين الإيجي: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣ وطبع معه: حاشية النفقازاني، وحاشية الجرجاني، وتقرير الشيخ/ حسن الهروي.

٧٠- شرح العمدة:

لأبي الحسين البصري: محمد بن علي بن الطيب تحقيق دكتور/ عبد الحميد أبو زيد، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٧١- الشرح الكبير على الورقات:

للعبادي: أحمد بن قاسم، تحقيق/ عبد الله ربيع، وسيد عبد العزيز، مؤسسة قرطبة - القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧٢- شرح الكوكب المنير:

لأبن النجار: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى، تحقيق د./ محمد الزحيلي و د./ نزيه حماد، مركز البحث العنى بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م الطبعة الأولى.

٧٣- شرح اللمع:

للشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف، تحقيق/ عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٧٤- شرح المنار:

لأبن العيني: عبد الرحمن أبي بكر زين الدين، طبع بهامش شرح المنار لأبن ملك، المطبعة العثمانية- إستانبول، ١٣١٤هـ.

٧٥- شرح المنار:

لأبن ملك: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكرمانى، طبع بإستانبول، در سعادت، المطبعة العثمانية، ١٣١٤هـ وبهامشه (شرح ابن العيني).



٧٦- شرح المنهاج للبيضاوى:

للأصفهاني: محمود بن عبد الرحمن، تحقيق د. / عبد الكريم بن
على النملة، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ -
١٩٩٠م.

٧٧- شرح الورقات:

للمحلى: محمد بن أحمد بن محمد، مكتبة نزار الباز - الرياض،
الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٦٦م.

٧٨- شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول:

للقرافى: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، دار الفكر - القاهرة،
مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، تحقيق: طه عبد الرؤوف،
١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٧٩- شرح شواهد المغنى:

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، ط/ دار مكتبة
الحياة - بيروت، ١٣٨٦ - ١٩٦٦م.

٨٠- شرح مختصر الروضة:

للطوفى: سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم، تحقيق د. / عبد
الله بن عبد المحسن التركى، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨١- شرح مختصر المنار:

للكوراني: طه بن أحمد بن محمد، تحقيق د. / شعبان محمد
إسماعيل، مطبعة دار السلام، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م،
الطبعة الأولى.

٨٢- الصحاح:

للجوهري: إسماعيل بن حماد، دار العلم للملايين - بيروت.

٨٣- صحيح البخارى (الجامع الصحيح):

لمحمد بن إسماعيل البخارى، ط/ الشعب - القاهرة.



- ٨٤- الضروري في اصول الفقه (مختصر المستصفى):
لابن رشد: محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق/ جمال الدين العلوي،
دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٨٥- الطبقات الكبرى:
لابن سعد: أبي عبد الله محمد بن سعد، دار صادر- بيروت،
١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.
- ٨٦- العدة في اصول الفقه:
لأبي يعلى: محمد بن حسين الفراء، تحقيق د./ أحمد بن علي سير
المباركي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٨٧- غاية الوصول شرح لب الأصول:
لزكريا الأنصاري: زكريا بن محمد أحمد، ط/ مصطفى الحلبي-
القاهرة، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.
- ٨٨- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع:
للعراقي: ولي الدين أبي زرعة أحمد العراقي، مؤسسة قرطبة-
القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٨٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري:
لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، دار الريان للتراث، الطبعة
الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٩٠- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني:
لأحمد بن عبد الرحمن البناء، الشهيذ بالساعاتي، مطبعة الفتح
الرباني، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ.
- ٩١- فتح الغفار بشرح المنار:
لابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، ط/ مصطفى
الحلبي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- ٩٢- فتح الودود على مراقى السعود:
للولاتي: محمد يحيى، تحقيق: محمد عبد الله يحيى الولاتي،
مطابع/ دار عالم الكتب للطباعة والنشر - الرياض، ١٤١٢هـ -
١٩٩٢م.



٩٣- الفصول في الأصول (أصول الفقه):

للجصاص: أحمد بن علي الرازي، تحقيق د/ عجيل جاسم النشمي، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٤- الفقيه والمتفقه:

للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي - الدمام- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٩٥- فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت:

للأصاري: عبد العلي محمد بن نظام الدين بن محمد اللكنوي، بحر العلوم، طبع مع (المستصفى) للإمام الغزالي، مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٢٢هـ.

٩٦- قرة العين في شرح ورقات إمام الحرمين:

للخطاب: محمد بن محمد الرعيني، دار ابن خزيمة- الرياض- الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٩٧- قمر الأقمار على نور الأنوار:

للكنوي: محمد عبد الحليم بن محمد أمين الله، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، مراجعة/ محمد عبد السلام شاهين.

٩٨- قواطع الأدلة في الأصول:

للسمعاني: منصور بن محمد بن عبد الجبار، تحقيق/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩٩- قواعد الأصول ومعاقد الفصول:

لابن الحنبلي: عبد المؤمن بن كمال الدين عبد المؤمن البغدادي، تحقيق د./ علي عباس الحكمي، مركز إحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.



- ١٠٠- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار:
- للنسفي: عبد الله بن أحمد بن محمود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وطبع معه/ شرح نور الأنوار لملاحيون..
- ١٠١- كشف الأسرار عن اصول فخر الإسلام البزدوى للبخارى:
- عبد العزيز بن أحمد بن محمد، دار الكتاب العربي- بيروت، ضبط وتعليق/ محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٠٢- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس:
- للعجلوني: إسماعيل بن محمد، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٠٣- الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع:
- للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، مكتبة المنار- القاهرة.
- ١٠٤- لسان العرب:
- لابن منظور: محمد بن مكرم، دار الجيل- بيروت، دار لسان العرب- بيروت ١٤٠٨هـ، قدم له الشيخ عبد الله العلايلي.
- ١٠٥- التلمع في أصول الفقه:
- للمشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف، تحقيق محيي الدين ديب مستو، ويوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٠٦- متن نظم الورقات في أصول الفقه:
- لشرف الدين يحيى العمريطي، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٠٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:
- للهيثمي: علي بن أبي بكر، مكتبة القدسي، القاهرة (د. ت.).



١٠٨- المحصول فى علم أصول الفقه:

للإمام الرازى: محمد بن عمر بن الحسين، تحقيق د./ طه جابر
فياض العلوانى، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-
الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٠٩- مختار الصحاح:

للرازى: محمد بن أبى بكر عبد القادر، دار القبة للثقافة الإسلامية
- جدة ١٤٠٦هـ.

١١٠- مختصر المنتهى:

لابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبى بكر، مطبعة كردستان
العلمية - القاهرة، ١٣٢٦هـ.

١١١- مراقى السعود إلى مراقى السعود:

للمرابط: محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكنى، تحقيق د./ محمد
المختار بن محمد الأمين الشنقيطى، مكتبة ابن تيمية - القاهرة،
الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١١٢- مراقى السعود لمبتغى الرقى والصعود:

للشنقيطى: عبد الله بن إبراهيم، دار المنارة للنشر والتوزيع-
جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١١٣- مرتقى الوصول إلى علم الأصول:

لمحمد بن محمد بن عاصم الأندلسى، دار البخارى للنشر
والتوزيع، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١١٤- المستدرک على الصحيحين:

لأبى عبد الله الحاكم النيسابورى، دار الكتاب العربى- بيروت
طبعة مصورة عن الطبعة الهندية بدون تاريخ.

١١٥- المستصطفى من علم الأصول:

للفزالى: محمد بن محمد بن محمد، حجة الإسلام أبى حامد،
تحقيق د./ محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة- بيروت،
الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.



١١٦- مسلم الثبوت:

للبيهاري: محب الله بن عبد الشكور طبع مع شرحه (فواتح الرحموت) وكتاب (المستصفى) للغزالي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢هـ.

١١٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل:

المطبعة الميمنية- القاهرة.

١١٨- المسودة في أصول الفقه:

لآل تيمية، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

١١٩- المعتمد في أصول الفقه:

لأبي الحسين البصري: محمد بن علي بن الطيب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٢٠- معجم مقاييس اللغة:

لأبن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٢١- معراج المنهاج:

للجزري: محمد بن يوسف، تحقيق د./ شعبان محمد إسماعيل، مطبعة الحسين الإسلامية- القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٢٢- مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي):

للإمام الرازي: محمد بن عمر بن الحسين، دار الغد العربي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

١٢٣- مناهج البحث عن مفكرى الإسلام:

للدكتور/ على سامى النشار، ط/ دار المعارف.



١٢٤- مناهج العقول:

للبدخشى: محمد بن الحسن، طبع مع كتاب (نهاية السؤل) للابنوى ط/ محمد على صبيح - القاهرة.

١٢٥- منتهى السؤل والأمل فى علمى الأصول والجدل:

لاين الحاجب: عثمان بن عمر بن أبى بكر، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٢٦- المنخول من تعليقات الأصول:

للغزالى: محمد بن محمد بن محمد أبى حامد، تحقيق د. / محمد حسن هيتو، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٢٧- المنقذ من الضلال:

للإمام الغزالى: محمد بن محمد بن محمد، مطبعة مخيمر- القاهرة.

١٢٨- منهاج الوصول إلى علم الأصول:

للبيضاوى: عبد الله بن عمر بن محمد، تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.

١٢٩- الموافقات:

للشاطبى: إبراهيم بن موسى، دار ابن عفان- السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٣٠- التوضوعات:

لابن الجوزى: أبى الفرج عبد الرحمن بن على، تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م. نشر/ محمد عبد المحسن - المدينة المنورة.



١٣١- ميزان الأصول فى نتائج العقول:

للسمرقندى: محمد بن أحمد، تحقيق د/ محمد زكى عبد البر،
مطابع الدوحة الحديثة - قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ -
١٩٨٤م.

١٣٢- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال:

للذهبي: أبى عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق/ على محمد
البجاوى، ط/ عيسى الحلبي - القاهرة، ١٩٦٣م.

١٣٣- نبراس العقول فى تحقيق القياس عند علماء الأصول:

للشيخ/ عيسى منون، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة، الطبعة
الأولى.

١٣٤- نشر الورود على مراقى السعود:

للشنقيطى: محمد الأمين بن محمد المختار، تحقيق د/ محمد ولد
سيدى ولد حبيب الشنقيطى، دار المنارة للنشر والتوزيع - جدة،
الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٣٥- نسعات الأسفار حاشية على شرح إفاضة الأنوار:

لابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ط/ مصطفى
البابى الحلبي - القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩،
طبعت مع كتاب (إفاضة الأنوار) وعليه تقييدات للشيخ الطوخى.

١٣٦- نشر البنود على مراقى السعود:

للشنقيطى: عبد الله بن إبراهيم، ط دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٣٧- نفائس الأصول فى شرح المحصول:

للقرافى: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، تحقيق: عادل أحمد
عبد الموجود، وعلى محمد عوض، مكتبة/ نزار مصطفى الباز -
مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.



١٣٨- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول:

للإسنوى: عبد الرحيم بن الحسن، جمال الدين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، ومعه كتاب "سلم الوصول" للشيخ/ محمد بخيت المطيعي.

١٣٩- نهاية الوصول في دراية الأصول:

لصفي الدين الهندي: محمد بن عبد الرحيم الأرموى، تحقيق د./ صالح بن سليمان اليوسف، و د./ سعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٤٠- نور الأنوار شرح المنار:

لملاحيون: أحمد بن أبي سعيد بن عبد الله بن عبد الرزاق، طبع بدار الكتب العلمية - بيروت، مع كتاب (كشف الأسرار) للنسفي الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤١- نيل الأوطار:

للشوكاني: محمد بن علي، دار التراث - القاهرة، (د.ت).

١٤٢- نيل السؤل على مرتقى الوصول:

للولاتي: محمد يحيى، دار عالم الكتب للطباعة والنشر - الرياض، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٤٣- الوجيز في أصول الفقه:

للكراماسي: يوسف بن حسين، تحقيق د./ عبد اللطيف كساب، دار الهدى للطباعة - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٤٤- الوصول إلى الأصول:

لابن برهان: أحمد بن علي أبي الفتح، تحقيق د./ عبد الحميد أبو زنيد، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية والقدسية

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام

فهرس الموضوعات



فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقرة ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾	٢٨٢	٩١٦
سورة آل عمران ﴿وشاورهم في الأمر﴾	١٥٩	٩٩٠ ، ٩٥٢
سورة النساء ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ الآيتان ﴿ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً﴾ ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكمون فيما شجر بينهم﴾ ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾	١٢ ، ١١ ٢٩ ٦٥ ١٠٥	١٠٠٢ ، ٩٦٩ ٩٧٥ ٩٥١
سورة الأنعام ﴿أولئك الذين هدى الله فيبدهم اقتداه﴾	٩٠	٩٥٨
سورة الأنفال ﴿ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض﴾ ﴿لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم﴾ ﴿فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً﴾	٦٧ ٦٨ ٦٩	٩٤٨ ، ٩٤٠ ٩٤٨ ٩٥١
سورة التوبة ﴿عفا الله عنك لم أذنت لهم﴾ ﴿والذين لا يجدون إلا جهدهم﴾	٤٣ ٧٩	٩٤٦ ، ٩٤٠
سورة يونس ﴿قل ما يكون لى أن أبده من تلقاء نفسى﴾	١٥	٩٧٠



تابع فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة النحل ﴿ونزلنا عليك تنبيانا لكل شئ﴾	٨٩	٨٩٨
سورة الكهف ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم﴾	١١٠	٩٨٠
سورة الأنبياء ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفثت فيه غم القوم...﴾ الآيتان	٧٩ ، ٧٨	٩٥٧
سورة النور ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم....﴾ الآيات ﴿فأذن لمن شئت منهم﴾	١٠-٦ ٦٢	٩٤٧ ، ٩٦٩
سورة الشورى ﴿وانك لتهدى إلى صراط مستقيم﴾	٥٢	٩٧٤
سورة النجم ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ الآيتان	٤ ، ٣	٩٤٠ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧
سورة المجادلة ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكى إلى الله...﴾ الآيات	٤-١	٩٦٨
سورة الحشر ﴿فاعتبروا يا أولى الأبصار﴾	٢	٩٤٥ ، ٩٨٩
سورة الطلاق ﴿واشهدوا ذوي عدل منكم﴾	٢	٩١٦



فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث
٨٩٨	١- "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران".....
٩٦١	٢- " ارجع أنت وقومك ولك ثلث ثمار المدينة".....
٩٥٥	٣- "أفضل العبادات أحزمها".....
٩٩٥	٤- "إن أصبتما فلكما عشر حسنات".....
١٠٠١	٥- " إن الله تعالى جعل الحق على لسان عمر وقلبه" ..
٩٨١	٦- " إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي".....
٩٨٢	٧- "سها فسجد".....
٩٩٦	٨- ".... صدق" قول النبي ﷺ لأبى بكر.....
٩٤٧	٩- " عفا الله لكم عن صدقة الخيل والرفيق".....
٩٦١	١٠- " العلماء ورثة الأنبياء".....
٩٤٨ ، ٩٤٩	١١- " فلما أسروا الأسارى، قال النبي ﷺ: ما ترون في هؤلاء الأسارى؟".....
٩٩٧	١٢- " كيف نقضى إذا عرض لك قضاء".....
٩٥٩	١٣- " لا هجرة بعد الفتح".....
١٠٠١	١٤- " لا يصلين أحدكم العصر إلا فى بنى قريظة"....
٩٩٥	١٥- " لقد حكمت بحكم الله فيهم....."
٩٥٤	١٦- "لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى...".....
٩٦٣	١٧- " لو سمعت شعرها قبل قتله ما قتلته".....
٩٤٩	١٨- "لو نزل من السماء عذاب لما نجا منه إلا عمر".....
٩٦١	١٩- ".... ليس بوحي إنما هو رأى واجتهاد رأيته"....
٩٩٥	٢٠- ".... نعم إن أصبت فاك أجران".....
٩٥٦	٢١- " وما تقرب إلى عبدى بشئى... .."
١٠٠٢	٢٢- "... يا عمرو، صليت بأصحابك وأنت جنب؟!..."



فهرس الأشعار

البيت	اسم الشاعر	الصفحة
إذا أعيانا الفقيه وجود نص تعلق لا محالة بالقياس		٩١٣
أحمد ولأنت نجل كريمة من قومها والفحل فحل معرق	فتيلة بنت الحارث	٩٦٣
ما كان ضرك ولو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق		٩٦٣
كالعبد والأنثى كذا لا يجب عدالة على الذى ينتخب	صاحب المراقى	٩١٧



فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحات
١- الأمدى: على بن محمد التغلبى، سيف الدين ت ٦٣١هـ.	٨٨٨، ٨٩٤، ٨٩٦، ٩٤٢، ٩٢٨
٢- الإمام أحمد: أحمد بن محمد ابن حنبل الشيبانى، ت ٢٤١هـ.	٩٤٣، ٩٤٢، ٩٣١
٣- الأرموى (تاج الدين) محمد ابن الحسين، أبو عبد الله ت ٦٥٦هـ.	٨٨٩، ٨٩٥، ٩١٨، ٩٨٦، ٩٢٨
٤- الأرموى: (سراج الدين) محمود بن أبى بكر بن أحمد، ت ٦٨٢هـ.	٩٢٨، ٩٣٥، ٩٨٦
٥- الإسفرايينى: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، ٤١٨هـ.	٩٠١، ٩٢٠
٦- الإسنوى: عبد الرحيم بن الحسن، جمال الدين ت ٧٧٢هـ.	٨٨٧، ٩٢٩، ٩٣٢، ٩٧٦، ٩٤٢
٧- إلكا الطبرى: على بن محمد بن على، أبو الحسن، ت ٥٠٤هـ.	٩٢٣
٨- إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى، أبو المعالى، ت ٤٧٨هـ.	٨٨٦، ٩٣١، ٩٣٣، ٩٥٠، ٩٤٣
٩- ابن أمير الحاج: محمد بن محمد الحلبى، شمس الدين، ت ٨٧٩هـ.	٩٧٥
١٠- الأنصارى: عبد العلى محمد ابن نظام الدين اللكنوى، ت ١١٨٠هـ.	٩٥٤، ٩٦٩
١١- أوس بن الصامت: بن قيس، ت نحو ٣٤هـ.	٩٦٨، ٩٦٩
١٢- الباجى: سليمان بن خلف بن سعد، أبو الوليد، ت ٤٧٤هـ.	٨٨٦
١٣- الباقلاى: محمد بن الطيب ابن محمد، أبو بكر، ت ٤٠٣هـ.	٩٣٢، ٩٣٤، ٩٤٤، ٩٥٠



تابع فهرس الأعلام

رقم الصفحات	اسم العلم
٩٢٨	١٤- البخاري: عبد العزيز بن أحمد، ت ٧٣٠هـ.
٩٩٨، ٩٠٥	١٥- البخاري: محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم، أبو عبد الله، ت ٢٥٦هـ.
٩٤٣، ٩٤٢، ٩٣٢	١٦- ابن بطّة: عبيد الله بن محمد ت ٣٨٧هـ.
٩٩٦، ٩٤٨، ٩٠٦، ١٠٠٠	١٧- أبو بكر الصديق: عبد الله ابن أبي قحافة، ت ١٣هـ.
٩١٩، ٨٩٥، ٨٨٩، ٩٧٣، ٩٣٢	١٨- البيضاوي: عبد الله بن عمر ابن محمد، ناصر الدين، ت ٦٨٥هـ.
٩٩٩، ٩٠٥	١٩- البيهقي: أحمد بن الحسين، ت ٤٥٨هـ.
٩٢٠	٢٠- ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم عبد السلام، ت ٧٢٨هـ.
٩٨٥	٢١- الجاربردي: أحمد بن حسن ابن يوسف، فخر الدين، ت ٧٤٦هـ.
٩٧٥، ٩٣٤، ٩٣٣، ٩٩٣، ٩٨٥	٢٢- الجبائي (أبو علي) محمد ابن عبد الوهاب، ت ٣٠٣هـ.
٩٨٥، ٩٣٤، ٩٩٣، ٩٩٣	٢٣- الجبائي (أبو هاشم) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب، ت ٣٢١هـ.
٩٨٦	٢٤- الجزري: محمد بن يوسف، شمس الدين، ت ٧١١هـ.
٩٢٣، ٩٠٦، ٩٠٠	٢٥- ابن جزي: محمد بن أحمد الكلبى، أبو القاسم، ت ٧٤١هـ.
٩٤٢، ٩٣٢	٢٦- ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن محمد، ت ٥٩٧هـ.



تابع فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحات
٢٧- ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين أبو عمرو، ت ٦٤٦هـ.	٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٤، ٩٢٩، ٩٣٢
٢٨- الحارث بن عمرو: ابن أخي المغيرة (بن شعبة).	٩٩٨
٢٩- الحباب بن المنذر الجموح، ت نحو ٢٠هـ.	٩٦٠
٣٠- ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد، أبو محمد ت ٤٥٦هـ.	٨٩٣، ٩٢٨، ٩٣٤، ٩٩٨
٣١- أبو الحسين البصري: محمد ابن علي الطيب، ت ٤٣٦هـ.	٩٣١، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٨٦
٣٢- أبو الخطاب: محفوظ بن أحمد بن الحسن، ت ٥١٠هـ.	٩٣٢، ٩٤٢
٣٣- الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، ت ٤٦٣هـ.	٩٩٩
٣٤- الخليل بن أحمد: الأزدي الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، ت ١٧٠هـ.	٩١١
٣٥- خولة بنت مالك: بن ثعلبة (صاحبة جليلة).	٩٦٨
٣٦- ابن خويز منداد: محمد بن أحمد بن عبد الله ت ٣٩٠هـ.	٨٨٦
٣٧- أبو داود: سليمان بن الأشعث، ت ٢٧٥هـ.	٩٠٥
٣٨- ابن دقيق العيد: محمد بن علي بن وهب، تقي الدين، ت ٧٠٢هـ.	٨٩٩، ٩٠٥، ٩١٩



تابع فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحات
٣٦- الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ.	٩٩٨
٣٧- الرازي: أحمد بن علي، أبو بكر الخصاص، ت ٣٧٠هـ.	٩٠٤
٣٨- الرازي: محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين، ت ٦٠٦هـ.	٨٨٧، ٨٨٨، ٨٩٦، ٨٩٨
٣٩- الرافعي: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، ت ٦٢٣هـ.	٩٠١، ٩٠٥
٤٠- الزركشي: محمد بن بهادر ابن عبد الله، بدر الدين، ت ٧٩٤هـ.	٨٩٢، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩٠٥
٤١- أبو زيد الديوسي: عبد الله ابن عمر، ت ٤٣٠هـ.	٩٥٠
٤٢- زيد بن ثابت بن الضحاك، ت ٥٤هـ.	٩٩٩
٤٣- ابن السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي تاج الدين، ت ٧٧١هـ.	٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩٤، ٨٩٥
٤٤- سعد الدين التفتازاني: مسعود بن عمر، ت ٧٩٢هـ.	٩٤٤
٤٥- سعد بن الربيع: بن عمرو، ت ٣هـ.	٩٦٨، ٩٦٩
٤٦- سعد بن عبادة بن دليم، ت ١٤هـ.	٩٦١
٤٧- سعد بن معاذ: بن النعمان، ت ٥هـ.	٩٦١، ٩٩٣، ١٠٠٠
٤٨- أبو سفيان: صخر بن حرب، ت ٣١هـ.	٩٦١
٤٩- السمرقندي: محمد بن أحمد، علاء الدين ت ٥٣٩هـ.	٩٨٦
٥٠- ابن السمعاني: منصور بن محمد بن عبد الجبار، أبو المظفر، ت ٤٨٩هـ.	٨٨٦، ٨٨٧، ٨٩٥، ٩٠٠



تابع فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحات
٥١- السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال، ت ٩١١هـ.	٨٩٤
٥٢- الشاطبي: ابراهيم بن موسى ابن محمد، أبو إسحاق، ت ٧٩٠هـ.	٨٩٧، ٩٠١، ٩١٥
٥٣- الشافعي: محمد بن إدريس ابن العباس، ت ٢٠٤هـ.	٨٩٤، ٨٩٧، ٩٠٦، ٩٣١، ٩١١
٥٤- شعبة	٩٩٨
٥٥- الشنقيطي: (الجنبي) محمد الأمين بن أحمد زيدان، ت ١٣٢٥هـ.	٨٩٤، ٩٢٢
٥٦- الشوكاني: محمد بن علي ابن محمد، أبو عبد الله، ت ١٢٥٠هـ.	٨٩٢، ٨٩٨، ٩٠٤، ٩٠٨
٥٧- الشيرازي: ابراهيم بن علي ابن يوسف، أبو إسحاق، ت ٤٧٦هـ.	٨٨٥، ٨٩٥، ٩٣١
٥٨- صاحب المراقي: عبد الله بن ابراهيم الشنقيطي، ت ١٢٣٣هـ.	٩١٧، ٩٢٩، ٩٣٣
٥٩- صاحب النبراس: الشيخ عيسى منون.	٩١٣
٦٠- صاحب (فتح الودود) محمد محيي الولاتي، ت ١٣٣٠هـ.	٩٧٤
٦١- الصيرفي: محمد بن عبد الله، أبو بكر، ت ٣٣٠هـ.	٩٣٥
٦٢- الطوفي: سليمان بن عبد القوي ابن عبد الكريم، ت ٧١٦هـ.	٩١٩، ٩٢٩، ٩٥٩
٦٣- عبادة بن نسي.	٩٩٩
٦٤- العبادي: أحمد بن قاسم، أبو العباس، ت ٩٩٤هـ.	٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٣



تابع فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحات
٦٥- العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ت ٣٢٢هـ.	٩٦٠، ٩٥٩
٦٦- عبد الجبار: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، ت ٤١٥هـ.	٩٩٣، ٩٣١
٦٧- عبد الرحمن بن غنم.	٩٩٩
٦٨- ابن عبد الشكور: محب الله ابن عبد الشكور البهاري، ت ١١١٩هـ.	٩٧٥، ٩٣٤، ٨٩٤
٦٩- عبد القى عبد الخالق (صاحب حجية السنة)، ت ١٩٨٣م.	٩٢٩، ٩٦٥، ٩٧٩، ٩٨٣
٧٠- أبو عبد الله البصري: الحسين بن علي، ت ٣٦٩هـ.	٩٣٣
٧١- عبد الله بن عباس: ت ٦٨هـ.	٩٩٩، ٩٥٩، ٩٤٨
٧٢- عبد الله بن عمر بن الخطاب، ت ٧٣هـ.	٩٠٧
٧٣- عبد الله بن مسعود: ت ٣٢هـ.	٩٩٩
٧٤- عبد الوهاب بن علي بن نصر، ت ٤٢٢هـ.	٩٣٢
٧٥- العراقي: زين الدين أبي زرعة أحمد العراقي، ت ٨٢٦هـ.	١٠٠٣
٧٦- ابن العربي: محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، ت ٥٤٣هـ.	٩٠٤، ٨٩٨
٧٧- العطار: حسن بن محمد، ت ١٢٥٠هـ.	٩٩٢، ٨٩١
٧٨- عقبة بن عامر: بن عباس ابن مالك، ت ٥٨هـ.	٩٩٥
٧٩- ابن عقيل: علي بن عقيل بن محمد، ت ٥١٣هـ.	٩٤٢، ٩٣٢



تابع فهرس الأعلام

اسم العلام	رقم الصفحات
٧٧- العكبري: الحسن بن شهاب الحسن، أبو علي، ت ٤٢٨هـ.	٨٨٦، ٩٠١، ٩٠٥
٧٨- أبو علي الضرير.	٩٠٤
٧٩- أبو علي الفارسي: الحسن ابن أحمد ت ٣٧٧هـ.	٩٥١
٨٠- عمار بن ياسر بن عامر ت ٣٧هـ.	١٠٠١
٨١- عمر بن الخطاب بن نفيل بن أبو حفص، ت ٢٣هـ.	٩٠٦، ٩٤٨، ٩٩٩، ١٠٠١
٨٢- عمرو بن العاص بن وائل السيمي، ت ٤٣هـ.	٩٩٥، ١٠٠٠، ١٠٠٢
٨٣- أبو عون: (محمد بن عبد الله الثقفي).	٩٩٨
٨٤- عيينة بن حصن الفزاري.	٩٦١
٨٥- الغزالي: محمد بن محمد بن محمد، حجة الإسلام، ت ٥٠٥هـ.	٨٨٧، ٨٩٤، ٨٩٦، ٨٩٨
٨٦- الفتوحى: محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن النجار، ت ٩٧٢هـ.	٩٣٤، ٩٤٣
٨٧- ابن فورك: محمد بن الحسن، أبو بكر، ت ٤٠٦هـ.	٩٣٣، ٩٧٤
٨٨- أبو قتادة: الحارث بن ربعي، ت ٥٤هـ.	٩٩٦
٨٩- قتيلة بنت النضر بن الحارث ت نحو ٢٠هـ.	٩٦٣
٩٠- ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد، موفق الدين ت ٦٢٠هـ.	٨٩٨، ٩٢٢، ٩٣٢، ٩٤٢



تابع فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحات
٩١- القرافي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، شهاب الدين، ت ٦٨٤هـ.	٨٩٩، ٩١٩، ٩٣٠
٩٢- ابن القيم: محمد بن أبي بكر، شمس الدين، ت ٧٥١هـ.	٩١٥
٩٣- المارديني: محمد بن عثمان ابن علي، ت ٨٧١هـ.	٨٨٦
٩٤- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله، ت ١٧٩هـ.	٩٣١
٩٥- الماوردي: علي بن محمد ابن حبيب، أبو الحسن، ت ٤٥٠هـ.	٩٠٠، ٩١١، ٩٢٣، ٩٤٤
٩٦- المبرد محمد بن يزيد، ت ٢٨٦هـ.	٩١١
٩٧- المحلي: محمد بن أحمد ابن إبراهيم، جلال الدين ت ٨٦٤هـ.	٨٩٠، ٩٢٣، ٩٧٤
٩٨- محمد بن الحسن الشيباني، ت ١٨٧هـ.	٩٨٥
٩٩- د. / محمد سامي النشار (صاحب مناهج البحث)	٩٢٠
١٠٠- مسلم بن الحجاج بن مسلم، ت ٢٦١هـ.	٩٠٥، ٩٤٨
١٠١- معاذ بن جبل بن عمرو ابن أوس، ت ١٨هـ.	٩٩٧، ٩٩٨، ١٠٠٠
١٠٢- المغيرة بن شعبة بن أبي عامر، ت ٥٠هـ.	٩٩٨
١٠٣- ابن مفلح: محمد بن مفلح، ت ٧٦٣هـ.	٩٢٨، ٩٣٢، ٩٣٤، ٩٤٢



تابع فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحات
١٠٤- مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدى، ت ١٥٠هـ.	٩٠٠
١٠٥- أبو منصور البغدادى عبد القاهر بن طاهر ت ٤٢٩هـ.	٩٢٠، ٩٣٣، ٩٨٨
١٠٦- نافع: المدنى أبو عبد الله، ت ١١٧هـ.	٩٠٧
١٠٧- ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم، ت ٩٧٠هـ.	٨٩٤
١٠٨- النسفى: عبد الله بن أحمد بن محمود، ت ٧١٠هـ.	٨٩٢
١٠٩- النضر بن الحارث بن علقمة، ت ٢هـ.	٩٦٣
١١٠- النووى: يحيى بن شرف ابن مرى، أبو زكريا، ت ٦٧٦هـ.	٩٠٥
١١١- هلال بن أمية بن عامر ابن قيس.	٩٦٩
١١٢- ابن الهمام: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، كمال الدين، ت ٨٦١هـ.	٨٩٤، ٩٧٥
١١٣- الهندى: محمد بن عبد الرحيم، صفى الدين، ت ٧١٥هـ.	٨٨٨، ٨٨٩، ٩٢٨، ٩٨٥، ٩٧٣
١١٤- الواقضى: محمد بن عمر، ت ٢٠٧هـ.	٩٤٩
١١٥- ابن الوكيل (صدر الدين) محمد بن عمر بن مكى، ت ٧١٦هـ.	١٠٠٢
١١٦- أبو يعلى: محمد بن الحسين الفراء، ت ٤٥٨هـ.	٩٣٢، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٨٥، ٩٨٩
١١٧- أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، ت ١٨٢هـ.	٩٣١، ٩٤٢، ٩٥١



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٨٧٩	المقدمة.....
٨٨٠	خطة البحث.....
٨٨٠	منهج البحث.....
٨٨٣	الفصل الأول: فى تعريف الاجتهاد وشروط المجتهد، وفيه ثلاثة مباحث.....
٨٨٥	المبحث الأول: فى تعريف الاجتهاد.....
٨٨٥	تعريفه لغة.....
٨٨٥	تعريف الاجتهاد فى الاصطلاح.....
٨٨٥	التعريف الأول.....
٨٨٦	التعريف الثانى.....
٨٨٦	التعريف الثالث.....
٨٨٦	التعريف الرابع.....
٨٨٧	التعريف الخامس.....
٨٨٧	التعريف السادس.....
٨٨٧	التعريف السابع.....
٨٨٨	التعريف الثامن.....
٨٨٩	شرح التعريف.....
٨٨٩	التعريف التاسع.....
٨٨٩	شرح التعريف.....
٨٩٠	التعريف العاشر.....
٨٩١	شرح تعريف الإمام ابن الحاجب.....
٨٩١	الاعتراضات الواردة على التعريف.....
٨٩٢	التعريف الحادى عشر.....
٨٩٢	التعريف الثانى عشر.....
٨٩٣	التعريف الثالث عشر.....



تابع فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٨٩٣	تعريفات أخرى للاجتهاد فى الهامش.....
٨٩٤	نظرة فى تعريفات الاجتهاد.....
٨٩٦	المبحث الثانى: فى الشروط المتفق عليها.....
٨٩٦	فمن الشروط التى ذكروها على سبيل الإجمال.....
٨٩٧	الشروط المذكورة تفصيلاً.....
٨٩٧	الشرط الأول: العلم بالقرآن الكريم.....
٩٠١	معرفة أسباب النزول.....
٩٠٣	معرفة الناسخ والمنسوخ.....
٩٠٣	الشرط الثانى: العلم بالسنة.....
٩٠٧	ماذا يعنى العلم بالسنة.....؟
٩٠٧	أولاً: علم الحديث دراية.....
٩٠٨	ثانياً: معرفة الناسخ والمنسوخ.....
٩٠٨	ثالثاً: معرفة أسباب ورود الحديث.....
٩٠٩	الشرط الثالث: العلم بمواضع الإجماع.....
٩١٠	الشرط الرابع: العلم بالعربية.....
٩١٢	الشرط الخامس: العلم بأصول الفقه.....
٩١٣	معرفة القياس.....
٩١٥	المبحث الثالث: فى شروط اختلف فيها.....
٩١٥	١- العلم بمقاصد الشريعة.....
٩١٦	٢- العدالة والتقوى.....
٩١٧	٣- العلم بأصول الدين.....
٩١٨	٤- معرفة المنطق.....
٩٢٠	٥- معرفة فروع الفقه.....
٩٢١	٦- معرفة البراءة الأصلية.....
٩٢٣	٧- الفطنة والذكاء.....



تابع فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩٢٤	الفصل الثاني: في اجتهد النبي ﷺ وفيه أربعة مباحث.....
٩٢٧	المبحث الأول: في جواز تعبد به ﷺ بالاجتهاد.....
٩٢٨	تحرير محل النزاع.....
٩٣٠	هل الخلاف شامل للفتاوى والأقضية.....
٩٣١	المذهب الأول: الجواز مطلقاً.....
٩٣٣	المذهب الثاني: المنع مطلقاً.....
٩٣٤	المذهب الثالث: يجوز فيما يتعلق بالحروب ومصالح الدنيا دون غيرها.....
٩٣٥	المذهب الرابع: التوقف في هذه الثلاثة.....
٩٣٥	أدلة المذاهب.....
٩٣٥	أدلة أصحاب المذهب الأول.....
٩٣٦	الدليل الأول.....
٩٣٦	الدليل الثاني.....
٩٣٦	أدلة أصحاب المذهب الثاني.....
٩٣٦	الدليل الأول.....
٩٣٦	الجواب عن هذا الدليل.....
٩٣٧	الدليل الثاني.....
٩٣٧	الجواب عن هذا الدليل.....
٩٣٨	الدليل الثالث.....
٩٣٨	الجواب عن هذا الدليل.....
٩٣٨	أدلة أصحاب المذهب الثالث.....
٩٣٨	الدليل الأول.....
٩٣٩	الجواب عنه.....
٩٤٠	الدليل الثاني.....
٩٤٠	الجواب عنه.....



تابع فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩٤٠	الدليل الثالث.....
٩٤١	الجواب عنه.....
٩٤١	شبهة الواقفية.....
٩٤١	الترجيح.....
٩٤٢	المبحث الثاني: فى وقوع تعبدہ ﷺ بالاجتهاد.....
٩٤٢	مذاهب العلماء فى وقوع تعبدہ ﷺ بالاجتهاد.....
٩٤٢	المذهب الأول: الوقوع مطلقاً.....
٩٤٣	المذهب الثانى: الوقوع إذا انتظر الوحي ولم ينزل.....
٩٤٣	المذهب الثالث: عدم الوقوع مطلقاً.....
٩٤٣	المذهب الرابع: التفصيل.....
٩٤٤	المذهب الخامس: التوقف بين الوقوع وعدمه.....
٩٤٥	أدلة المذاهب.....
٩٤٥	أدلة أصحاب المذهب الأول.....
٩٤٥	الدليل الأول.....
٩٤٦	الدليل الثانى.....
٩٤٦	مناقشة هذا الدليل.....
٩٤٨	الدليل الثالث.....
٩٤٩	مناقشة هذا الدليل.....
٩٥١	الدليل الرابع.....
٩٥١	مناقشة هذا الدليل.....
٩٥٢	الدليل الخامس.....
٩٥٣	مناقشة هذا الدليل.....
٩٥٤	الدليل السادس.....
٩٥٤	مناقشة هذا الدليل.....
٩٥٥	الدليل السابع.....



تابع فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩٥٦	مناقشة هذا الدليل.....
٩٥٧	الدليل الثامن.....
٩٥٩	الدليل التاسع.....
٩٥٩	الدليل العاشر.....
٩٦٠	مناقشة هذا الدليل.....
٩٦٠	الدليل الحادى عشر.....
٩٦١	الدليل الثانى عشر.....
٩٦٢	مناقشة هذا الدليل.....
٩٦٢	الدليل الثالث عشر.....
٩٦٢	مناقشة هذا الدليل.....
٩٦٣	الدليل الرابع عشر.....
٩٦٣	الدليل الخامس عشر (هامش).....
٩٦٤	الدليل السادس عشر (هامش).....
٩٦٤	الدليل السابع عشر (هامش).....
٩٦٤	الدليل الثامن عشر (هامش).....
٩٦٤	الدليل التاسع عشر (هامش).....
٩٦٤	الدليل العشرون (هامش).....
٩٦٤	أدلة أصحاب المذهب الثانى.....
٩٦٤	الدعوى الأولى.....
٩٦٤	وقد استدلوا عليها.....
٩٦٤	الدعوى الثانية.....
٩٦٥	وقد استدلوا عليها.....
٩٦٥	مناقشة مذهب الحنفية.....
٩٦٥	أدلة أصحاب المذهب الثالث.....
٩٦٦	الدليل الأول.....
٩٦٦	الجواب عنه.....



تابع فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩٦٨	الدليل الثاني.....
٩٦٩	الجواب عنه.....
٩٧٠	الدليل الثالث.....
٩٧٠	الجواب عنه.....
٩٧٠	الدليل الرابع.....
٩٧١	الجواب عنه.....
٩٧١	الدليل الخامس.....
٩٧١	الجواب عنه.....
٩٧١	أدلة أصحاب المذهب الرابع.....
٩٧١	أدلة أصحاب المذهب الخامس.....
٩٧١	الدليل الأول.....
٩٧١	الجواب عنه.....
٩٧٢	الدليل الثاني.....
٩٧٢	الجواب عنه.....
٩٧٢	المذهب المختار.....
٩٧٢	والدليل على ذلك.....
٩٧٣	المبحث الثالث: هل يجوز وقوع الخطأ في اجتهاده ﷺ؟....
٩٧٣	المذهب الأول: الامتناع.....
٩٧٥	المذهب الثاني: الجواز بشرط ألا يقر عليه.....
٩٧٥	الأدلة.....
٩٧٥	أدلة أصحاب المذهب الأول.....
٩٧٥	الدليل الأول.....
٩٧٦	مناقشة هذا الدليل.....
٩٧٧	الدليل الثاني.....
٩٧٧	مناقشة هذا الدليل.....



تابع فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩٧٨	الدليل الثالث.....
٩٧٨	مناقشة هذا الدليل.....
٩٧٨	الدليل الرابع.....
٩٧٨	مناقشة هذا الدليل.....
٩٧٩	الدليل الخامس.....
٩٧٩	مناقشة هذا الدليل.....
٩٧٩	الدليل السادس.....
٩٧٩	مناقشة هذا الدليل.....
٩٨٠	أدلة أصحاب المذهب الثاني.....
٩٨٠	الدليل الأول.....
٩٨٠	الدليل الثاني.....
٩٨١	الجواب عنه.....
٩٨١	الدليل الثالث.....
٩٨١	الجواب عنه.....
٩٨٢	الدليل الرابع.....
٩٨٢	الجواب عنه.....
٩٨٢	الدليل الخامس.....
٩٨٢	الجواب عنه.....
٩٨٣	الدليل السادس.....
٩٨٣	الجواب عنه.....
٩٨٣	نظرة في أدلة الفريقين.....
٩٨٤	المبحث الرابع: في الاجتهاد في عصر النبي ﷺ.....
٩٨٤	مذاهب العلماء في جواز الاجتهاد في عصر النبي ﷺ.....
٩٨٥	المذاهب الأول: جواز الاجتهاد مطلقاً.....
٩٨٥	المذهب الثاني: عدم جواز ذلك مطلقاً.....



تابع فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩٨٦	المذهب الثالث: يجوز للقضاة والولاة في غيبته ﷺ لا في حضوره.....
٩٨٦	المذهب الرابع: يجوز للغائب عنه مطلقاً.....
٩٨٦	المذهب الخامس: يجوز اجتهداهم بالإذن منه ﷺ.....
٩٨٧	المذهب السادس: يجوز اجتهد الغائب عنه ﷺ.....
٩٨٧	المذهب السابع: يجوز الاجتهاد مطلقاً.....
٩٨٧	المذهب الثامن:.....
٩٨٨	أدلة المذاهب.....
٩٨٨	أدلة أصحاب المذهب الأول.....
٩٨٨	استدلّاهم على الجواز العقلي.....
٩٨٩	استدلّاهم على الجواز الشرعي.....
٩٨٩	الدليل الأول.....
٩٨٩	مناقشة هذا الدليل.....
٩٨٩	الدليل الثاني.....
٩٨٩	الدليل الثالث.....
٩٩٠	مناقشة هذا الدليل.....
٩٩٠	الدليل الرابع.....
٩٩٠	الدليل الخامس.....
٩٩٠	أدلة أصحاب المذهب الثاني.....
٩٩٠	الدليل الأول.....
٩٩١	الجواب عنه.....
٩٩٢	الدليل الثاني.....
٩٩٢	الجواب عنه.....
٩٩٢	الدليل الثالث.....
٩٩٢	الجواب عنه.....



تابع فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩٩٢	دليل أصحاب المذهب الثالث.....
٩٩٣	دليل أصحاب المذهب الرابع.....
٩٩٣	مذاهب العلماء في وقوع الاجتهاد في عصر النبي ﷺ.....
٩٩٣	المذهب الأول: وقوع التعبد به في حقيقتهم مطلقاً حضوراً وغيبة.....
٩٩٣	المذهب الثاني: المنع من الوقوع مطلقاً.....
٩٩٤	المذهب الثالث: أنه وقع في غيبته.....
٩٩٤	المذهب الرابع: التوقف في حق من حضر دون من غاب... ..
٩٩٤	المذهب الخامس: التوقف مطلقاً.....
٩٩٤	أدلة المذاهب.....
٩٩٤	أدلة أصحاب المذهب الأول.....
٩٩٤	الدليل الأول.....
٩٩٥	الدليل الثاني.....
٩٩٥	الدليل الثالث.....
٩٩٦	الدليل الرابع.....
٩٩٦	مناقشة هذه الأدلة.....
٩٩٧	استدلّ عليهم على وقوع الاجتهاد لمن كان غائباً.....
٩٩٨	مناقشة هذا الدليل.....
٩٩٨	الجواب عن هذا من وجوه.....
٩٩٨	الأول.....
٩٩٩	الثاني.....
٩٩٩-	الثالث.....
٩٩٩	الرابع.....
٩٩٩	الخامس.....
٩٩٩	دليل أصحاب المذهب الثاني.....
٩٩٩	الجواب عنه.....



تابع فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٠٠٠	دليل أصحاب المذهب الثالث.....
١٠٠٠	الجواب عنه.....
١٠٠٠	دليل المذهب الرابع.....
١٠٠٠	والجواب عنه.....
١٠٠٠	دليل أصحاب المذهب الخامس.....
١٠٠٠	والجواب عنه.....
١٠٠١	الترجيح.....
١٠٠٢	هل للخلاف في هذا المسألة ثمرة.....
١٠٠٤	الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.....
١٠٠٨	المصادر والمراجع.....
١٠٢٧	القياس.....
١٠٢٨	فهرس الآيات القرآنية.....
١٠٣٠	فهرس الأحاديث النبوية والقدسية.....
١٠٣١	فهرس الأشعار.....
١٠٣٢	فهرس الأعلام.....
١٠٤١	فهرس الموضوعات.....

